وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

البَحثُ النَّحوِيُّ في كِتَابِ شَرحِ اللؤلُؤَةِ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ لجَمَالِ الدِّينِ السرمَرِّي (ت٧٧٦هـ)

رسالة قدمتها

نضال محمود حسن

إِلَى مجلس كلية التربية الأَسَاسِيَّةِ- جامعة ديالى، وَهِيَ جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص (اللغة والنحو)

بإشراف

أ.م.د. قاسم محمد أسود

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي
بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ
فِي ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَٱجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ
ٱلنَّعِيمِ ﴾

الشعراء: ٨٣ – ٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـــ [البَحثُ النَّحوِيُّ في كِتَابِ شَرحِ اللؤلُؤَةِ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ لجَمَالِ الدِّينِ السرّمَرّي (ت٧٧٦هـــ)]. التي قدمتها الطالبة (نضال محمود حسن) قد جرت بإشرافي في كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى. وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة والنحو.

التوقيع

الأستاذ المساعد الدكتور

قاسم محمد أسود

التاريخ: / /٢٠١٧

بناءً على التوصيات المتوافرة، نرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع

الأستاذ الدكتور

مازن عبد الرسول سلمان

معاون العميد للشؤون العلمية

التاريخ: / /٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـــ[البَحثُ النَّحوِيُّ في كِتَابِ شَرحِ اللؤلُؤَةِ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ لجَمَالِ الدِّينِ السرّمَرّي (ت٧٧٦هـــ)]. التي قدمتها الطالبة (نضال محمود حسن) إلى مجلس كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى. وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية. قد جرى تقويمها علمياً من قبلي.

الاسم:

التاريخ:

التوقيع:

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة والتقويم

نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ[البَحثُ النَّحوِيُّ في كِتَابِ شَرحِ اللؤلُؤَةِ في عِلمِ العَرَبِيَّةِ لجَمَالِ الدِّينِ السرّمَرّي (ت٧٧٦هـ)]. التي قدمتها الطالبة (نضال محمود حسن) الى مجلس كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى. وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة. وقد ناقشناها في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونقر أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير آداب في اللغة العربية بتقدير ( ).

رئيس اللجنة

التوقيع:

أ.د. مازن عبد الرسول سلمان

/ /٢٠١٧

عضو اللجنة

التوقيع:

أ.م.د وليد نهاد عباس

/ /٢٠١٧

عضو اللجنة

التوقيع:

أ.م.د. مثنى يوسف حمادة

/ /٢٠١٧

المشرف

التوقيع:

أ.م.د. قاسم محمد أسود

/ /٢٠١٧

صدقت الرسالة من لدن مجلس كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى

عميد كلية التربية الاساسية/ جامعة ديالى

حيدر شاكر مزهر

التاريخ: / /٢٠١٧

الإهداء

أشرقت فيها إمامًا للهُدى عَلَمًا
ما زالَ يَخفقُ زَهوًا في سَوَاريها
صَلَّى عَلَيكَ اللهُ في مَلَكوتِهِ
ما عاقَبَ الليلُ النَّهارَ وأدبرا

فإلَيكَ
إلى أمِّي وإلى أبي
كُنتُم وَما زِلتُم وَستَبقَونَ رَمزًا لِكُلِّ شيءٍ جَميلٍ فأنتُما

- العطاء
- الحنان
- الأمان

نضال

شكر وعرفان

قَالَ الرسول ﷺ: {مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللهَ}.

تتزاحمُ في الذاكِرَةِ تلك الأيادي الخَيِّرَة الَّتِي امتدَّت بالعطاءِ والسخاءِ لا ينتَظِرُ أصحابُها جزاءً ولا شُكورًا، فَتَركوا في عُنُقي دَينًا أوكِلُ إلى الكريمِ وَفَاءَهُ.

فإنِّي أوَجِّهُ الثَّناءَ والشُّكرَ إلى كُلِّ مَن أَعَانَني على إتمامِ هذا البحثِ.

- أبي وَأُمِّي..... هذه ثَمَرَةُ ما غَرَستُم جَعَلَهُ اللهُ في ميزانِ حَسَناتِكُم.
- زَوجِي (أبو حُذَيفَةَ) الَّذِي كانَ سَنَدِي وَخَطَا مَعي خُطُواتي وَيَسَّرَ لي الصعاب، وَتَحَمَّلَ الكَثيرَ.
- أستاذي المُشرِفُ **الدكتور قاسم محمد أسوَد** الَّذِي شَرَّفَني بِقَبولِ الإشرافِ على هذا البَحثِ، وعلى دَعمِهِ وَتَوجيهاتِهِ القَيِّمَةِ ولم يَضِنَّ عليَّ بشيءٍ مِنْ وَقتِهِ وَجُهدِهِ وَنُصحِهِ تَاركًا ليَ الحُرِّيَّةَ في تَبَنِّي الرأي الَّذِي أرَدتُهُ واقتَنَعتُ بِهِ، فجَزَاهُ اللهُ عَنِّي خَيرَ مَا يَجزِي بِهِ عِبَادَهُ الصَّالِحينَ.
- أستاذي الدكتورُ **مَازِنُ عَبدِ الرَّسُولِ** الَّذِي كانَ لَهُ الفضلُ في اختِيَارِ عِنوان البحثِ وكتاب البحثِ وعلى ما قَدَّمَهُ لي من مُلاحَظَاتٍ سَديدَةٍ، أسألُ اللهَ أن يُثِيبَهُ ثَوابَهُ وأن يَجزِيَهُ خَيرَ الجَزَاءِ.
- أسرَتي وَأَشِقَّائي جَميعًا الَّذِينَ كانوا أجنِحَةً لي يَتَسَابَقُونَ بِكُلِّ رِضًا إلى مُسَاعَدَتي في هذا البَحثِ عَلَى كُلِّ مَا بَذَلُوهُ وَقَدَّمُوهُ لي من عَونٍ وَمُسَاعَدَةٍ فَجَزَاهُمُ اللهُ عَنِّي خَيرَ الجَزَاءِ وَأَوفَاهُ.
- زَهرَاتي وَفَلَذَّات أكبادي (أولادي)، حُذَيفَة، وَسَيف، ودِينا، وزينا، ولينا، الَّذِينَ تَحَمَّلوا بُعدي عَنهُم.

– إلى كُلِّ مَن تَجمَعُني بِهِم صِلَةُ رحم وصداقة وهم كثر ويضيق المقام بذكرهم أسأل الله أن يَمُنَّ عَلَيهِم من جوده وكرمه إِنَّهُ ولي ذلك كله والقادر عَلَيهِ وحده.

نضال

ثبت المحتويات

ت	المحتوى	الصفحة
١.	المقدمة	١ – ٣
٢.	التمهيد: سيرة السرّمرّي وكتابه	٤ – ٧
٣.	أَوَّلاً: سيرته	٤ – ٥
٤.	– اسمه ولقبه وكُنيتُه	٤
٥.	– مولده ووفاته	٤
٦.	– شيوخه	٤
٧.	– مؤلفاته	٥ – ٦
٨.	ثانيًا: وصف عام للكتاب	٦ – ٧
٩.	– كتاب شرح اللؤلؤة وأهميته العلمية	٦ – ٧
	الفصل الأول: منهج السرمرّي في كتابه	٨ – ٦٥
١٠.	**المبحث الأَوَّل: منهج العرض والتأليف**	٨ – ١٥
١١.	أَوَّلاً: ترتيب الموضوعات	٨
١٢.	ثانيًا: أسلوب الحوار والمناقشة	٩
١٣.	ثالثًا: الاختصار	٩
١٤.	رابعًا تأجيل القول في بعض المسائل النَّحوِيَّةِ	٩
١٥.	خامسًا: موقفه من المذاهب النَّحوِيَّةِ	١٠ – ١١
١٦.	سادسًا: العناية باللهجات ولغات القبائل	١١ – ١٣
١٧.	سابعًا: العناية بمعاني الألفاظ وأصولها اللغوية	١٣ – ١٥

١٨.	ثامنًا: التأثر بالمنطق	١٥
١٩.	**المبحث الثاني: موارده النحوية**	١٦ – ١٩
٢٠.	أولاً: النقل عن الكتب	١٦
٢١.	ثانيًا: الأعلام	١٧ – ١٨
٢٢.	ثالثًا: طرائق ذكر الأعلام	١٨
٢٣.	رابعًا: طرائق السرمرّي في النقل عن مصادره	١٨ – ١٩
٢٤.	١. النقل المباشر.	١٨ – ١٩
٢٥.	٢. النقل غير المباشر.	١٩
٢٦.	**المبحث الثالث: أصول النحو وأدلة الصناعة النحوية**	٢٠ – ٤٣
٢٧.	– توطئة	٢٠ – ٢١
٢٨.	القرآن الكريم وقراءاته	٢١ – ٢٥
٢٩.	أ. القرآن الكريم.	٢١ – ٢٣
٣٠.	**ب.** القراءات القرآنية.	٢٣ – ٢٥
٣١.	الحديث النبوي الشريف	٢٥ – ٢٧
٣٢.	كلام العرب	٢٨ – ٣٢
٣٣.	أ. المنظوم	٢٨ – ٣٢
٣٤.	ثانيًا: القياس	٣٢ – ٣٥
٣٥.	ثالثًا: التعليل	٣٦ – ٤٠
٣٦.	رابعًا: أصول أخرى	٤١ – ٤٣
٣٧.	أولاً: الإجماع	٤١ – ٤٢
٣٨.	ثانيًا: استصحاب الحال	٤٢ – ٤٣

٣٩.	**المبحث الرابع: المصطلحات النحوية**	**٤٤ – ٦٥**
٤٠.	توطئة	**٤٤ – ٤٥**
٤١.	أولاً: المصطلحات النحوية التي وردت في شرح اللؤلؤة للسرمرّي	**٤٥ – ٦٢**
٤٢.	ثانيًا: مصطلحات لم يُكتب لها الشيوع في الدرس النحوي ومصطلحات انفرد بها السرمرّي	**٦٣ – ٦٥**
	الفصل الثاني: المقدمات النحوية	**٦٦ – ٩٣**
٤٣.	**المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه**	**٦٦ – ٧١**
٤٤.	**المبحث الثاني: الإعراب والبناء**	**٧٢ – ٩٥**
٤٥.	– الإعراب	**٧٢ – ٨٠**
٤٦.	– نيابة الحرف عن الحركة	**٨١ – ٨٧**
٤٧.	– البناء	**٨٧ – ٩٣**
٤٨.	**المبحث الثالث: مسائل متفرقة**	**٩٤ – ٩٥**
٤٩.	– ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر	**٩٤ – ٩٥**
	الفصل الثالث: المركب الإسمي ونواسخه	**٩٦ – ١٢٦**
٥٠.	**المبحث الأَوَّل: المُبتَدَأ والخبر**	**٩٦ – ١٠٧**
٥١.	– المبتدأ.	**٩٦ – ٩٧**
٥٢.	– الخبر وأقسامه.	**٩٧ – ١٠٧**
٥٣.	**المبحث الثاني: نواسخ الابتداء**	**١٠٨ – ١٢٦**
٥٤.	١. كان وأخواتها	**١٠٨ – ١١٢**
٥٥.	٢. (إنَّ) وأخواتها	**١١٢ – ١٢٠**

٥٦.	٣. (ظنَّ) وأخواتها	١٢٠ – ١٢٣
٥٧.	٤. (ما) العاملة عمل (ليس)	١٢٣ – ١٢٥
٥٨.	٥. (لا) النافية للجنس	١٢٥ – ١٢٦
	الفصل الرابع: المركب الفعلي	١٢٧ – ١٥٣
٥٩.	**المبحث الأَوَّل: الفعل المضارع (نواصبه وجوازمه)**	١٢٧ – ١٤٢
٦٠.	– نواصب الفعل المضارع	١٢٨ – ١٣٨
٦١.	– جوازم الفعل المضارع	١٣٨ – ١٤٢
٦٢.	**المبحث الثاني: الفاعل ونائبه**	١٤٣ – ١٥٣
٦٣.	– الفاعل	١٤٣ – ١٥١
٦٤.	– نائب الفاعل	١٥١ – ١٥٣
	الفصل الخامس: متعلقات الجملة	١٥٤ – ٢٣١
٦٥.	**المبحث الأول: المنصوبات**	١٥٤ – ١٦٥
٦٦.	– المفعول المطلق	١٥٤ – ١٥٥
٦٧.	– المفعول له	١٥٥ – ١٥٦
٦٨.	– المفعول معه	١٥٦ – ١٥٩
٦٩.	– الحال	١٥٩ – ١٦٣
٧٠.	– التمييز	١٦٣ – ١٦٥
٧١.	**المبحث الثاني: المجرورات**	١٦٦ – ١٨٦
٧٢.	**المبحث الثالث: التوابع**	١٨٧ – ٢٠٣
٧٣.	– البدل	١٨٧ – ١٨٩

٧٤.	– النعت	١٨٩ – ١٩٣
٧٥.	– التوكيد	١٩٣ – ١٩٥
٧٦.	– العطف	١٩٥ – ٢٠٣
٧٧.	**المبحث الرابع: الأساليب**	٢٠٤ – ٢١١
٧٨.	– الاستثناء	٢٠٤ – ٢١١
٧٩.	– النداء	٢١١ – ٢١٣
٨٠.	– التعجب	٢١٣ – ٢١٥
٨١.	– الإغراء	٢١٥ – ٢١٦
٨٢.	– أسلوب المدح والذم	٢١٦ – ٢٢٠
٨٣.	– أسلوب الشرط والجزاء	٢٢٠ – ٢٢٧
٨٤.	**الخاتمة**	٢٢٨ – ٢٣١
	المصادر والمراجع	٢٣٢ – ٢٥٦
٨٥.	الملخص باللغة الانكليزية	

المقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحمد لله الَّذِي شرَّفَ الإِنسَانَ بأصغرَيهِ قلبِهِ ولسانِهِ، وفضَّله على جميع المخلوقاتِ بنِعمتي عقلِهِ وبيانِه، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد بن عبد الله، رحمة الله المُهداة، ونعمته المُسداة، وسراجه المنير وعلى آلهِ وصحبه وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا، وبعدُ:

كان العربُ أهلَ سماعٍ وإنشادٍ، وهذا الأمر سمة بارزة في الشعرِ الَّذِي لا يَقتَصِر وجودُهُ على عَصرٍ دونَ آخَرَ،إذ أَنَّهُ أعلَقُ في الذاكِرَةِ وَأقرَبُ إلى القلبِ، وللشعرِ الفضل بنظم قواعد النحوِ، إذ جمع بين حفظِ القواعِدِ وحفظِ الأمثلَةِ والشواهِدِ من كلامِ العربِ وهو بذلِكَ طريقة جديدةٌ في عرض المادة النحوية، إذ مزجت بين آراءِ نُحاتِهِ مِنَ الكُوفِيِّينَ وَالبَصرِيِّينَ، وَأَنَّهَا نقلت النحو العربي بأصوله وأسسه كما هو[1].

لهذا إذ كانت للمنظوماتِ النَّحويَّةِ الشأن العظيم في صون اللغة العربية من الفساد واللحن في شتى العصورِ، وبعد أن تفضل عليَّ أستاذي الدكتور مازن عبد الرسول سلمان واقترح عليَّ العنوان **[البحث النَّحوِيّ في كتاب شَرحِ اللؤلؤةِ في علمِ العربيَّةِ لجمالِ الدينِ السرمرّي (ت٧٧٦هـ)]** ليكونَ مَوضوع بحثي شرعتُ بالبحث عن كتابِ الدراسةِ وصاحبه، وبعد اطلاعي على مضمونِ الكتابِ وجَدتُ أَنَّهَا منظومةٌ نحويَّةٌ قد شَرَحها صاحِبُ المنظومَةِ جمال الدين السرمرّي وهو الشرح الوحيدُ لها، إذ وجدتُ أنَّ المادَّةَ النَّحويَّةَ يُمكِنُ أن تنهَضَ على إثرها دراسة تُبرزها للعرضِ والمناقَشَةِ، وكانَ هَدَفُ هذهِ الدراسَةِ هُوَ:

- إبرازُ أهم القضايا النَّحويَّةِ الواردَةِ في كتاب شَرحِ اللؤلؤةِ.

---

[1] المنظومات النحويّة دراسة وتحليل، د. ممدوح عبد الحمن: ٨٠٧.

- التعرُّف على هذا العالم العلامةِ.
- رفدُ المكتبَةِ وإمدادها ببحثٍ يَكشِفُ ما مَكنونٌ في هذا الكتابِ الَّذِي لَم يَنَل حَظَّهُ مِنَ الشهرَةِ.

واقتضت منهجية البحث تقسيمه إلى خمسة فصولٍ سَبَقَتها مقدمة وتمهيد، وتلتها خاتمة.

تناولت في التمهيد سيرة السرمرّي ووصفًا عامًّا للكتابِ.

أما الفصل الأَوَّل: فقد تضمن منهج السرمري في كتابه، ويتألف من أربعة مباحث: **الأَوَّل:** منهج العرض. **الثاني:** موارده النحوية ومنهجه في الإفادة منها. **الثالث:** أصول النحو وأدلة الصناعة النَّحوِيَّة، **الرابع:** المصطلحات النَّحوِيَّة.

وقد جَاءَ الفصل الثاني بعنوان: المقدمات النَّحوِيَّة، ويتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث: **الأَوَّل:** الكلام وما يتألف منه. **الثاني:** الإعراب والبناء. **الثالث:** ويضم مسائل متفرقة، وهي ترك ما لا ينصرف في ضرورة الشعر.

أما الفصل الثالث: فقد اشتمل على المركب الإسمي ونواسخه، ويقع هذا الفصل في مبحثين: **الأَوَّل:** المُبتَدَأ والخبر، **والثاني:** نواسخ الابتداء.

وتضمن الفصل الرابع: المركب الفعلي، ويقع أَيضًا في مبحثين: **الأَوَّل:** الفعل المضارع (نواصبه وجوازمه) والآخر يضم الفاعل ونائب الفاعل.

وتناول الفصل الخامس: متعلقات الجملة ويضم أربعة مباحث: المنصوبات، والمجرورات، والتوابع، والأساليب.

وختمت البحثَ بخاتِمَةٍ أودعت فيها أهم النتائج الَّتِي توصلت إِلَيْهَا، ثم أتبعتُ ذلك بثبت للمصادر والمراجع الَّتِي استعنت بها في هذا البحث، وقد اتبعت المنهج الوصفي في عرض المسائل التي وردت في كتاب شرح اللؤلؤة ذاكرة آراء العلماء ممن سبقه، ثم أعقبته برأي صاحب كتاب شرح اللؤلؤة.

وقد عولت رسالتي على كتب نحوية قديمة مثل الكتاب لسيبويه، معاني القرآن للفرّاء، ومعاصرة مثل إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مبثوثة في أثنائها ومثبتة في فهرست مصادرها.

ويبقى أخيرًا الاعترافُ بالجميلِ وتقديمُ الشكرِ الجزيلِ إلى أستاذي المشرف الدكتور قاسم محمد أسود، شكرًا يليق بغزارة علمه، ورحابة صدره، واتساعِ فكره، وسماحة نفسه، وتوجيهاته القيّمة، وإخلاصه للعلم، وتفانيه في العمل.

ثم إنني أتوجه إلى الله بدعوات خالصة **للأستاذ الدكتور مازن عبد الرسول** وأسال الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأوفره، وأن يزيده من علمه وفضله، وأن يختم له برضوانه، وأن يجمعنا به في بحبوحة جناته، لقاء ما وجهني به وأرشدني إِلَيهِ، فلقد رأيت من جميل متابعته، ووافر علمه وأشكر الله على أن وفقني للتتلمذ على يدهِ والنهل من علمه، جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وأدعو اللهَ تعالى لهُما أن يرفع مقامهما وَيُسبِغَ عليهما نِعمَتَهُ، فهما يجمعان بين مكارم الأخلاق وحبهما لخدمة العلم وطلابه فجزاهما الله عني خير جَزاءِ المُحسنينَ.

وأخيرًا أحمد الله تعالى على التمام، وله الشكر على كل حال، أحمده سبحانه أن يسر لي إخراج هذا البحث عسى الله أن ينفع به جامعه وقارئه، كما أسأله سبحانه أن يكون هذا العمل متقبلا عنده وسائر أعمالي. وإن كان من صواب فمن الله وإن كان من خطأ فمن نفسي.

وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

التَّمهيدُ

سيرةُ السَّرَمْرِي وكِتَابُه

أَوَّلاً: سِيرَتُهُ العِلمِيَّةُ

ثَانِياً: وَصفٌ عَامٌّ لِلكِتَابِ

التمهيد

أَوَّلاً: سِيرَةُ السَرمَرّي[١]

اسمُهُ ولَقَبُهُ وكُنيَتُهُ

يوسُف بن محمَّد بن مَسعُود بن عَلي بن إبراهيمَ العِبادي الحَنبَلي جَمال الدِّينِ السرمرّي ثُمَّ الدمَشقي العَقيلي، وكُنيَتُهُ أَبُو المُظَفَّرِ[٢].

- مَولِدُهُ ووَفاتُهُ:

وُلِدَ الإمامُ العلاَّمَةُ الحافِظُ جمال الدين بسرّ من رأى فيما وُجِدَ في قصته في السابِعِ عَشَرَ من شَهرِ رَجَب سَنَةَ سِتٍ وَتِسعينَ وَسِتمائَة، وَماتَ – رَحِمَهُ اللهُ – يَومَ السبتِ الحادي والعِشرينَ مِن جُمادى الأولى سَنَةَ سِتٍّ وَسَبعينَ وَسَبعمائَةَ، وَدُفِنَ في المقبَرَةِ الصوفِيَّةِ بِجِوارِ تُربَةِ الشيخِ تَقِيِّ الدينِ ابن تيمِيَّةَ[٣].

شيوخُهُ:

أَخَذَ السرمرِّي عَنِ الأئِمَّةِ وَالمُسنِدينَ مِن شيوخِ العِراق، مِنهُم:

١. محمد بن عبد المحسن الدواليبي (ت٧٢٨هـ)[٤].
٢. أَبو الثناء محمود بن علي الدقوقي (ت٧٣٢هـ)[٥].

---

[١] أود الإِشَارَة إلى أنَّ محقق كتاب شرح اللؤلؤة في علم العربية للسرمرّي (محمد عثمان) قد عرض لسيرة السرمرّي وحياته، ولذلك سأوجزُ الحديث عن ذلك تجنبًا للإطالة والتكرار، ينظر: شرح اللؤلؤة في علم العربية (مقدمة المحقق): ٣١.

[٢] ينظر: الرد الوافر (لابن ناصر الدين): ١٣٠/١، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (لابي الفضل أحمد العسقلاني): ٢٤٧/٦.

[٣] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (للسيوطي): ٣٦٠/٢، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري: ٢٤٩/٦.

[٤] ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (لصلاح الدين الصفدي): ٥٤٧/٤.

[٥] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٣. صفي الدينِ عبد المؤمنِ بن عبد الحقّ (ت٧٣٩هـ)[١].

مُؤَلَّفاتُهُ:

أَشَارَت كُتُبُ التَّراجُمِ[٢] الَّتِي ذَكَرَت السرمرِّي إلى أَنَّهُ عُمدَةٌ ثِقَةٌ إمامٌ عَلاَّمَةٌ لَهُ عِدَّةُ مُصَنَّفاتٍ في أَنوَاعٍ كَثيرَةٍ نَثرًا، ونَظمًا، وبَرَعَ في العَرَبِيَّةِ والفَرائِضِ، ونَظَمَ عِدَّةَ أَراجيزَ في فنونِ العَرَبِيَّةِ، وقَد ذَكَرَت التَّراجُمُ أنَّ تَصانيفَهُ بَلَغَت (مائة) وَأَنَّهَا في نَيِّفٍ وَعشرينَ عِلمًا وَمِن مؤلَّفاتِهِ[٣]:

١. غيث السَّحابَةِ في فضل الصحابَةِ.

٢. عُمدَةُ الدينِ في فضلِ الخُلُفاءِ الراشدينَ.

٣. عُقودُ اللآلي في الأمالي.

٤. نَشرُ القلبِ المَيتِ بِنَشرِ فَضَائِلِ أهلِ البيتِ.

٥. تَخريجُ الأحاديثِ الثمانيات.

٦. عجائِبُ الاتِّفاق وَغَرائِبُ ما وَقَعَ في الآفاق.

٧. معرِفَةُ الأَسمَاءِ المَحمُولَةِ إلى غَيرِها.

٨. نَظمُ الغريب في علومِ الحَديثِ.

٩. نَهجُ الرَّشادِ في نظمِ الاعتِقادِ.

---

[١] ينظر: تاريخ واسط (لأسلم بن سهل بحشل): ٢٧٩/١.

[٢] ينظر: أنباء الغمر بأبناء العمر (لابن فضل العسقلاني): ١٠٢/١، وإيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون (لإسماعيل بن محمد البغدادي): ٥٤٣/٣.

[٣] ينظر: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (لأبي الفضل تقي الدين): ١٨٧/١، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الصحابة لبكر بن عبد الله: ٨٨٧/٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني): ٨١/١.

١٠. الإفَادَاتُ المَنظُومَةُ في العِبَادَاتِ المَختُومَةِ.

ثانيًا: وَصفٌ عامٌّ لِلكِتابِ

كِتَابُ شَرحِ اللؤلُؤَةِ وأَهَمِّيَّتُهُ العِلمِيَّةُ

الكِتابُ هُوَ شَرحٌ لمنظومةٍ من اثنين وستينَ وَمِئَة بيتٍ نَظَمَها على البحرِ البسيطِ، وَرويُّها لامٌ مَفتوحَةٌ.

ومن الجدير بِالذِّكرِ في هذا المَوضِعِ أنَّ هذهِ المَنظومَةَ لم يَشرَحها سوى مُؤلِّفها (جمال الدين السرمرِّي) وإن كِتابَ (شرح اللؤلؤة) مُتوسط الحَجمِ يَبلُغُ عددُ صَفحاتِهِ ثمانية ومئتين صفحة، أمَّا عَدَدُ أسطُرِ كل صفحةٍ فَهُوَ مُتَباينٌ، فبعضُها يَتَجاوَزُ العشرينَ سَطرًا أو يَزيدُ عن ذلك، وَبَعضُها الآخرُ لا يَتَجاوَزُ عشرَةَ أسطُرٍ أو أقلَّ من ذلكَ، وقد أفصَحَ مُؤَلِّفُ المنظومَةِ سببَ تأليفِهِ للألفِيَّةِ وَسَبَبَ تسميتها باللؤلؤةِ، إذْ قالَ في شَرحِهِ "إنَّ الغَرَضَ بأن ما تقدم من النظمِ هو جمل في فَنِّ العَرَبِيَّةِ كافيةٌ لِمَن أَرادَ مَعرِفَتَهُ سَريعًا، ثُمَّ رَجَعَ إلى ما كانَ عَلَيْهِ مِنَ المهامِّ الدُنيوِيَّةِ وَالأُخرَوِيَّةِ" وتسميتها باللؤلؤةِ نِسبَةً إلى تَسمِيَةِ الألفِيَّةِ بالدُّرَّةِ.

وَيَغلِبُ على مُحتَوى الكِتابِ الجانِبُ النَّحوِيُّ مَعَ إِشارَتِهِ إلى عُلومِ اللُّغَةِ الأُخرَى بِشَكلٍ قَليلٍ، إلا أَنَّهُ لَم يُرَكِّزْ على التعليلِ في المسائِلِ النَّحوِيَّةِ؛ إلا في مَوَاطِنَ قَليلَةٍ مِن مادَّةِ الكِتابِ، وَقَدِ انمازَ الكِتابُ بالاختِصارِ بَيدَ أَنَّهُ اختِصارٌ مُخِلٌّ في كَثِيرٍ مِن أَبوَابِ شَرحِ المَنظومَةِ، وَقَد أَغفَلَ العَديدَ مِن مَواضيعِ النَّحوِ المُهِمَّةِ مِنها المَفعولُ بِهِ، فَضلاً عَن وُقوعِهِ في الوَهمِ في بَعضِ المَوَاضِعِ من كِتابِهِ، بيدَ أنّه كان لا يعزو أقوال أئمة النحو إلا في القليل النادر، ولَعلَّنا نعذر لهُ ذلكَ بما قالَهُ ابنُ سَيِّد البطليوسي (ت٥٢١هـ) في الاعتذارِ أَبي القاسم عبد الرحمن الزجّاجِي (ت٣٣٧هـ) في كتابِهِ الجُمل: "وليسَ اختِلالُ بعضِ عباراتِهِ ممَّا يُخِلُّ بِمَحَلِّهِ في العلمِ، ومكانته في الفهم، فقد قالَ الحُكماءُ: مَن أَلَّفَ فَقَد استهدف، فإن أحسنَ فقد

استَعطَفَ، وإن أساءَ فقد استقذف وباختِلافِ المُختلفين ظَهَرَت المَعاني للناظرين"[1].

وقد التَمَسَ السرمرّي في خاتمة منظومته العذرَ عَمَّا وَقَعَ من تَقصيرٍ في الكتابِ إذ قالَ: في منظومتهِ:

ولَيسَ تَسلَمُ مِن كَسرٍ وإن جُمِعَت قَوَاعِدُ النَّحوِ فِيها فَاسِدُ الخلَلا
فَكُلُّ شيءٍ إذا فَكَّرتَ فيهِ تَرى لَوَائِحَ النَّقصِ فيهِ جَلَّ مَن كَمُلا[2]

وَمِن مَحامِدِ الكِتابِ أَنَّهُ قد استوعَبَ الكثيرَ من أبوابِ النحوِ، إذ أشارَ إلى العديدِ مِن أحكامِ النّحوِ، إذ كانَ في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ يلجأ إلى تقريب الصورَةِ النَّحويَّةِ إلى المُتَعَلِّمِ بطريقةٍ يَسيرَةٍ وَطَريفَةٍ في نَفسِ الوقتِ، بيد أَنَّهُ كان لا يَعزو أقوالَ أَئِمَّةِ النَّحوِ إلا في القليلِ النادِرِ.

أما أَهَمِّيَّتهُ العلميَّة فتتجلى لكونِهِ خُلاصَة موجزة لآراءِ العُلماءِ في الموضوعات النَّحويَّة الَّتِي تناولها في شرحِ منظومته، وهو من غيرِ شَكٍّ جهد يستحق الوقوف عِندَهُ وتأمله، إذ لا يَتَبَيَّن إلا لذوي الخبرَةِ والدرايَةِ بِقَواعِدِ اللغةِ العربية.

---

[1] الحلل في إصلاح الخلل من كُتُبِ الجُمل، لعبد الله بن البطليوسي: ٥٨.

[2] شرح الؤلؤة: ٢٠٨.

الفصلُ الأَوَّلُ

مَنهَجُ السرّمرّي في كِتَابِهِ

المَبحَثُ الأَوَّلُ

مَنهَجُ العَرضِ والتَّأليف

اختَلَفَ النَّحويُّونَ في عَرضِهِم لِلمَوضُوعاتِ في مُؤَلَّفاتِهِم النَّحويَّةِ فلكل منهم منهجُهُ الخاص به الَّذِي ينمازُ بِهِ من غَيرِهِ إلا أنَّ هُناكَ بَعضَ السِّماتِ الَّتِي يَشتَرِكُ بِها النَّحوِيُّونَ، بيدَ أنَّ الآراءَ والترجيحات تختلف مِن نحوي إلى آخر، فَضلاً عَن جَمَالِ الأسلوبِ وَصِياغَةِ العِبَارَةِ.

وَمِن هذا المنطَلَق سنَتَبَيَّنُ مَنهَجَ (السرّمرّي) في شَرحِهِ على النحوِ الآتي:

أَوَّلاً: تَرتيبُ المَوضوعاتِ

إنَّ نَظرَةً فَاحِصَةً في كُتُبِ النحو المؤلَّفَةِ من زَمَنِ سيبويهِ (ت١٨٠هـ) حَتَّى القرنِ الَّذِي ماتَ فيهِ (السرّمرّي) ترسُمُ لنا صورَةً واضِحَةً عَن سَيرِ التأليفِ النَّحوِيِّ وَتَطَوُّرِهِ[١].

إلا أنَّ المنظوماتِ النَّحويَّة طريقة جديدة في عَرضِ النحوِ، فقد اختَصَرتُ قَواعِدَهُ، وَشَوَاهِدَهُ، وأمثلته، وعمَّمتُ ضَروراته الشعريَّة واللهجات المختلفة في الاستعمالِ وَخَرَّجَت بعض آراءِ نُحاتِهِ مِنَ الكُوفِيِّينَ والبَصرِيِّينَ، وَلِكَونِهَا نقلت النحو العربي بِأُصُولِهِ وأسسه كما هو لذا كانت هذه المنظومات وسيلة وطريقة لا منهج[٢].

أمَّا السرّمرّي فقد التَزَمَ في ترتيبِ منظومته النسق الَّذِي سارَ عَلَيهِ الحريري (ت٥١٦هـ) في كتابِهِ (ملحة الإعراب) في ترتيب أبيات منظومتهِ، إلا أنَّ السرّمرّي لم يذكُرْ بابَ الاشتِغالِ وباب المفعول به أمَّا بقيَّة الأبواب فكانت مُتطابقة في الترتيب ثُمَّ جاءَ شرحه على هذا الترتيب أي على وفق ترتيب منظومته.

---

[١] ينظر: الدراسات النَّحويَّة واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل السامرائي: ٣٢.

[٢] المنظومات النَّحوِيَّة دراسة وتحليل، د. ممدوح عبد الرحمن: ٨.

ثَانِياً: أُسلُوبُ الحِوارِ وَالمُناقَشَةِ

لقد عُنِيَ عُلماؤُنا الأوائِلُ بهذا الأسلوبِ، حَتَّى صَارَ سِمَةً بارِزَةً في مَنهَجِهِم، ولازَمَ السرّمرّي هذا الأسلوب عندما شرح منظومته في عَدَدٍ مِنَ المواضيعِ مِن خِلالِ طرحِهِ سُؤالاً ثُمَّ الإجابَة عَنهُ بِلَفظِ (فإن قيلَ... قُلتُ.... أو فالجواب) فيضع في ذهنِهِ مجموعة من السؤالاتِ الَّتِي يَتَوَقَّعُ الإجابَةَ عنها وهذا يسهلُ على قارئِ الكتابِ أو الدارِسِ لهُ فهمه ويشد انتباهه، ومثالُ قوله في بابِ (الكلامُ وَمَا يتألفُ مِنهُ)، إذ قالَ: "إن قُلتَ: (إن قَامَ زَيدٌ) ما هو قيل: هو يُسمّى كلِمًا؛ لأَنَّهُ جمعُ كلمَةٍ، ولا يُسمّى كلامًا؛ لأَنَّهُ لا يحسُنُ السكوتُ عَلَيهِ وَتمام الفائِدَةِ، فلو زِدتَ عَلَيهِ (قُمتَ)، سُمِّيَ كلامًا لَحَسُنَ السكوتُ عَلَيهِ وتمام الفائِدَة"[1].

ثَالِثاً: الاختِصَارُ

لقَد بَدَأَ أُسلوبُ الاختِصارِ جَلِيًّا وَاضِحًا في مَنهَجِ (السرّمرّي) في أكثر من موضع كان يُصرّح أحيانًا بهذا الإيجاز بالتعبير عنها بعبارات مثل الاقتِصَارِ، إذ قالَ: "وعلاماتُ الاسمِ كَثيرَةٌ وأعمها حُروف الجَرِّ فلهذا اقتصرنا على شيءٍ مِنها"[2].

رَابِعًا: تَأجِيلُ القَولِ في بَعضِ المَسَائِلِ النَّحوِيَّةِ

كانَت هذهِ السِّمَةُ بارِزَةً في مَنهَجِ (السرّمرّي) إذ كانَ كثيرًا ما يؤجِّلُ القَولَ في بَعضِ المسائِلِ النَّحوِيَّةِ إلى أبوابِها، إذ كان حريصًا على أن يَذكُرَها في أبوابِها تَجَنُّبًا للاضطِرابِ، ومن الأَمثِلَة الَّتِي توضِّحُ ذلك ما وَرَدَ في (بابِ حُروفِ الجَرِّ)،

---

[1] شرح اللؤلؤة: ٥٤، وينظر على سبيلِ المثالِ: ٦٥، ١١٩، ١٣٨.

[2] المصدر نفسه: ٥٥، وينظر على سبيلِ المثالِ: ٦٨، ١١.

إذ قالَ: "تقدّمَ أنَّ حُروفَ الجرِّ تختصُّ بِالأَسمَاءِ ودخوله عَلَيهَا من طريقتين، أحدهما: بحروف معروفة تعمل الجر، والثاني: بِالإِضَافَةِ وسيأتي ذِكرُها"[١].

خَامِسًا: مَوقِفُهُ مِنَ المَذاهِبِ النَّحويَّةِ

شَاعَ في الدرسِ النحوي انقسام نحاة العربية على عِدَّةِ مَذاهِب إما بصري، والآخر كوفي، أو بغدادي، وإلى غير ذلكَ وإن تصريح النحوي بِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَذهَب ما يُعَدُّ من أقوى الأدِلَّةِ الَّتِي يُمكِنُ من خِلالِها الحُكمُ عَلَيهِ بِأَنَّهُ تابِعٌ لِمَذهَبٍ مُعَيَّنٍ.

ويغلبُ على أنَّ (السرّمرّي) كان بصري الهوى أو المذهب يبان ذلك من أنَّ المسائِلَ الَّتِي عَرَضَهَا إذ إنها تسير على نهج المذهب البصري وإن لَم يُصَرِّح بذلِكَ، وكَانَت آراؤُهُ مُناصِرَة للمذهبِ البصريّ، من ذلِكَ ما جاءَ في بابِ (الاستِثناءِ)، إذ قالَ: "وَأَمَّا إن كانَ موجبًا، كقولِكَ: جاءَ القَومُ إلا سَعدًا، نَصَبتَ ما بَعدَ (إلاَّ)، فيكونُ نَصبُهُ بِواسِطَةِ (إلاَّ)، كما نصب الفعل المفعول معه بواسِطَةِ الواوِ، وَعِندَ بَعضِهِم أنَّ (إلاَّ) هِيَ الناصِبَةُ، وأنَّ تَقديرَ الكلامِ: أستثني زَيدًا، أو لا أعني عَمرًا، والأوَّلُ أصَحُّ، واللهُ أعلَمُ"[٢]، أي إنَّ عامل النصب في المستثنى بإلاّ إنّه منصوب بالفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاّ، وَمِمَّا يؤَكِّدُ بَصرِيَّةَ (السرّمرّي) مصادره واختياراته كاختيارِهِ أنَّ الاسمَ مِن سَمَا يَسمو[٣]، وأنَّ الفعلَ مأخوذٌ مِنَ المَصدَرِ[٤]، وأنَّ الأصلَ في الإعرابِ: الأَسمَاءُ وفي البناءِ: الأَفعَالُ[٥].

ومما يؤكد بصريته استعمال بعض المصطلحات البصرية التي فاقت استماله للمصطلحات الكوفية، فضلاً عن ازدواجه في استعمال المصطلحات

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٨٧، وينظر على سبيلِ المثالِ: ٦٠، ٦٩، ٧٩، ٩٠.

[٢] المصدر نفسه: ١٢٦.

[٣] المصدر نفسه: ٥٣.

[٤] المصدر نفسه: ١١٢.

[٥] المصدر نفسه: ٦٦.

البصرية والكوفية في الموضوع ذاته، كما في استعمال مصطلحي المستقبل والفعل المضارع، واستعمال مصطلحي النعت والصفة، وهذا يعني أنَّ السرّمرّي لا يجد غضاضة في استعماله المصطلحات البصرية والكوفية في الموضوع ذاته.

بيد أنه في مواضِع قليلَةٍ جدًّا يترُكُ المسألَةَ دون الميلِ إلى مَذهَبٍ مُعَيَّنٍ، ومن ذلكَ حديثه عن فتحة اسم (لا) النافِيَةِ للجِنسِ، إذ قالَ: "وَعِندَ بَعضِ النحويين: إنَّ فتحَتَهُ فتحةُ بِناءٍ لا فَتحَةَ نَصبٍ، وَعِندَ بَعضِهِم: أَنَّهُ منصوبٌ غيرُ مَنوَّنٍ، وعلى القَولَينِ لا بُدَّ للاسمِ بَعدَ (لا) مِن خَبَرٍ، وَقَولُهُ تَعالى: ﴿فِي ٱلدِّينِ﴾ {البقرة: ٢٥٦}، هُوَ خَبَرُ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ ، فَمَن يقولُ: إنَّ (لا) هِيَ العَامِلَةُ في الاسمِ الَّذِي بَعدَها تَشبيهًا بـ(أن) فاقتضى الاسم الخبر، ومن يقولُ: أنَّ الاسمَ الَّذِي بَعدَها مَبنِيٌّ مَعَها على الفَتحِ، يُنزِلُها مَعَ الاسمِ مَنزِلَةَ المُبتَدَأ"[1].

وتجدر الاشارة إلى أنَّ السرّمرّي لم يُهمِل المذاهب الأخرى كالكوفي، فقد وافقهم في مجيء حتى في الكلام على أربعِ معانٍ، إذ قال "وتقع حتى في الكلام على أربع معانٍ تكون حرفًا للجر وحرفًا للعطف، وناصبة للمستقبل، وحرفًا من حروف الابتداء، ويقع بعدها المبتدأ والخبر"[2].

سَادِسًا: العِنايَةُ بِاللَّهَجَاتِ ولُغاتُ القَبَائِلِ

لَقَد عُنِيَ عُلماءُ العَرَبِيَّةِ الأوائِلُ في تَدوينِ اللُّغَةِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بها العربُ الخُلَّصُ، وكانَت الغايَةُ من ذلِكَ هُوَ المُحافَظَةُ على لُغَةِ العَرَبِ مِنَ التأثُّرِ باللغاتِ الأُخرَى.

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٣١ – ١٣٢.

[2] المصدر نفسه: ١٩٣.

وَقَد سَارَ (السرّمرّي) على خُطى مَن سَبَقَهُ مِن عُلَماءِ العربيـــة، فاستَشـــهَدَ باللهجات ولغات القبائل في مَواضِعَ مُختلفَةٍ من شَرحِهِ، وكانت طريقَـــةُ عَرضِـــهِ للُّغاتِ أو إيراده إيَّاها على النحوِ الآتي:

١. لم ينسب الكثير من اللُّغاتِ إلى القبائلِ الناطِقَةِ بها، ولا سِـيَما إذَا تَعَـدَّدَت اللهجَةُ في لفظِةٍ ما كَقَولِهِ في (الموصولاتِ)، إذ قالَ: "وفي (الَّـذِي) أربَـعُ لُغاتٍ: الَّذِي، واللِّذِ، والَّذِ، والذيّ"[١].

٢. يُصرِّحُ باللُّغةِ وَالقَبيلَةِ وَيُفَصِّلُ القولَ فيها كما في قولِهِ في بابِ (ما) الَّتِـي تعملُ عَمَلَ لَيسَ، إذ قالَ: "ثُمَّ إنَّ لِلعَرَبِ في (ما) النافِيَةِ لُغتـينِ: حِجازيَّـة، وَتميميَّة. فأمَّا أهلُ الحِجازِ فأجروها مَجرى (ليس) في شيئين وأخرجوهـا عَن حُكمِها في ثَلاثَةِ أَشيَاءَ؛ فأمَّا اللَّذانِ أجروها فيهما مَجرى (ليس):

فَالأَوَّلُ: أَنَّهُم نَصَبوا بها الخَبَرَ، كقولِهِ تعـالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ {يوسـف: ٣١}.

والثاني: أَنَّهُم أدخَلوا علـى خَبَرِهـا البـاءَ، كَقَولِـهِ تعـالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ {هود: ٨٣}.

وأمَّا الأشياءُ الثلاثةُ الَّتِي أخرجوها فيها عَن حُكمِ (لـيس)، فَرَفَعـوا فيها الخَبَرَ، فهي إذَا تَقدَّمَ الخَبَرُ على الاسمِ، كقولِكَ: مَـا قـائمٌ زَيـدٌ، وإذا فصلت بـ(إلاَّ) بين الاسمِ والخَبَرِ، كقوله تعـالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ {القمر: ٥٠}، وإذا وقعت (إن) المكسورة المخففة بعدها ومنه قولُ الشاعِرِ عروة ابن مسيك المرادي[٢]:

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٦٢.

[٢] ينظر: ديوان المعاني للعسكري: ٢٤٨/١، خزانة الأدب للبغدادي: ١٠٣/٤.

وَمَـــا إن طِبنَّـــا جُـــبنٌ ولكـــن مَنايانـــــا ودولـــــة آخرينـــــا

وأمَّا بنو تَميم فإنَّهُم جعلوها بمنزلةِ (هل)، الَّتِـي لا تُغيـر إعـراب المُبتَدَأ والخبر إذَا دخلت عليهما، فقالوا: ما زَيدٌ قَائِمٌ، كما قالوا: هَـل زَيـدٌ قَائِمٌ، وعلى لُغَةِ الحجازيِّينَ أُنزِلَ القُرآنُ المَجيدُ"[1].

٣. يُصَرِّحُ باللغةِ والقَبيلَةِ، كما في بابِ (إعراب الأَسمَاءِ الستَّةِ)، إذ قالَ: "وَقَـد جاءَت (ذو) بمعنى: الَّذِي، وفي لُغَةِ (طئ)، وَأُجرِيَت على لَفظِ واحِـدٍ مَـعَ المذكَّرِ والمُؤَنَّثِ، والمثنى والجمع، ولم يُغَيِّروها على اخـتِلافِ مواقِعِهـا، فقالوا: جَاءَ ذُو عَرَفتُ، وَرَأيتُ ذُو عَرَفتُ، وَمَرَرتُ بذُو عَرَفتُ"[2].

٤. يَذكُرُ لغة في لفظة واحدة دونَ أن يَنسبها إلى قبائِلِها كما في بابِ (البنـاء)، إذ قالَ: "ومن ذلِكَ ما عدل من أَسمَاء البناءِ عن فاعِلِهِ، نحو: حَذامِ، وَقَطَامِ، وَرَقَاشِ، وقد أجراها بَعضُهُم مَجرى المُعرَباتِ، فضمها في الرفعِ وَفَتَحَهـا في النَّصبِ والجَرِّ"[3]، إلا أنَّ هذه اللغة هي لبني تَمـيم، إذ قـالَ العبرتـي (ت٥٨٩هـ): وأمَّا بنو تميم فيَقولونَ: هذهِ حَذامُ، ورأيتُ حَـذامَ، وَمَـرَرتُ بِحَذامُ، ويَجعلونَهُ كاسم لا ينصرفُ"[4].

سَابِعًا: العِنايَةُ بِمَعاني الأَلفَاظِ وأُصولها اللُّغَويَّة

اعتَنى (السرّمرّي) بِتَوضيحِ الأَلفَاظِ العربيَّةِ سواء أكانت الألفاظُ الَّتِي تَـرِدُ في النّصوصِ أم في شرحِ الأبياتِ الشعريَّةِ، إلا أَنَّهُ أغفلَ عَددًا منهـا، كمـا أَنَّـهُ تَحَدَّثَ عن الأصلِ اللُّغويّ لبعضِ الكلماتِ، ومن عنايته بمعاني الأَلفَـاظِ توضـيح

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٤٩ – ١٥٠.

[2] المصدر نفسه: ٢٠٤.

[3] المصدر نفسه: ٢٠٤.

[4] شرح اللمع في العربية، لأسعد بن نصر العبرتي: ٢٥٥ – ٢٥٦.

معنى (المعتفون، والملأ) في بابِ (الإِضَافَةِ) إذ قالَ: "وفي غَالِبِ أحوالِ المضافين يَكونُ الأَوَّلُ مِنها نَكِرَةً، والثاني مَعرِفَةً، فتتعرَّفُ النكرةُ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا، كقولِكَ: غُلامُ زَيدٍ، ودارُ الأميرِ، وكأسي المعتفين ملاء.

والمعتفون: المجتهدون الفقراء، **والملا:** جمع ملاءة، ضربٌ مِنَ الثيابِ"[١].

ومن أمثلة شرحِهِ للألفاظِ الواردَةِ في الأبياتِ الشعريَّةِ الَّتِي استَشهَدَ بها ما ذكره في بابِ (التوابع)، إذ قالَ: "ولـ(حَتَّى) ثلاثة معانٍ: **أحدُها:** أن تكونَ حرفَ ابتِداءٍ يقعُ بعدها المُبتَدَأ والخبرُ كقولِ الشاعرِ[٢]:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

أرادَ: من كثرَةِ الدمِ الَّذِي مازَجَ ماءَ دجلَةَ، قد صَارَ بِصِفَةِ الأشكلِ، وهو الَّذِي يُخالطُ بياضَهُ حُمرَةٌ، ومنهُ سُمِّيَت العينُ الَّتِي يُخالِطُ بياضَها حُمرَةٌ: شَكلاء"[٣].

كذلك وضَّحَ (السرّمرّي) في شرحِهِ معنى الأصل اللغوي لبعضِ الألفاظ ومن ذلِكَ ما عَرَضَهُ في بابِ (إعراب الأَسمَاءِ الستَّةِ)، إذ قالَ: "قالَ الحريري في (درَّتِهِ): الأصلُ في (فم): فوه، على وزنِ سوط، فحذفَ الهاءُ تخفيفًا لشبهِهَا بِحَرفِ اللّينِ، فَبَقِيَ الاسمُ على حَرفَينِ، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاع الإعرابِ عَلَيهِ لِئَلاَّ تثقل اللفظة، ولم يروا حذفه يجحفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا، فقالوا: (فَمٌ)؛ لأنَّ مخرجها مِنَ الشفَّةِ، والدليلُ على أنَّ الأصلَ في (فم) الواو، قولهم:

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٩٦.

[٢] البيت لجرير: وروايته: وما زالت القتلى تمورُ دماؤها.....، ينظر: ديوانه: ٣٠٤.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٦٧.

تَفَوَّهتُ بكذا، ورجلٌ أفوَه، وقولهم في تصغيرِهِ: فُوَيهٌ؛ لأنَّ التصغيرَ يردُّ الأَشـــيَاءَ إلى أُصولِها"[1].

ثَامِنًا: التَأَثُّرُ بِالمَنطِقِ

يتضح تَأَثُرٌ للسرّمرّي بِالمَنطِقِ أحيانًا، إذ إنه يميل إلى استعمال ألفاظه، وقد كان مقلاً في ذلك. ومن ذلك قوله في بابِ (المعرفة والنكـــرة): "قـــأعم النكـــرات (شيء)؛ لأَنَّهُ يصدق على الموجود، والمعدوم، والجوهر، والعرض"[2].

---

[1] شرح اللؤلؤة: ٧٥.

[2] المصدر نفسه: ٥٨.

المَبحَثُ الثَّاني

مَوَارِدُهُ النَّحويَّةُ وَمَنهَجُهُ في الإفادَةِ منها

الناظِرُ في كِتابِ (شرح اللؤلؤةِ في عِلمِ العربيَّةِ) للسرمرّي، يرى المصادِرَ الَّتِي أفادَ مِنها في شَرحِ منظومَتِهِ، فكانَ يَستَعينُ بآراءِ العُلَمَاءِ المبثوثةِ في كُتُبِهِم، إذ استَقصَى مادَّتَهُ النَّحويَّةَ مِن كُتُبِ السابقينَ، وَيُمكِنُ بيانُ مَصَادِرِ السرّمرّي على النحو الآتي:

أَوَّلاً: النَّقلُ عَنِ الكُتُبِ:

اتَّبَعَ السرّمرّي أسلوبين في إيرادِ مَصادِرِهِ الَّتِي نَقَلَ عنها:

١. كُتُب صَرَّحَ بِذِكرِ أسمائِها وأسماءِ مُؤَلِّفيها.

٢. كُتُب صَرَّحَ بِذِكرِ أسماءِ مُؤَلِّفيها فَقَط.

وَسَأَكتَفي بِذِكرِ مثالٍ واحِدٍ لكلِّ أسلوبٍ إيثارًا للاختِصَارِ، فَمِثالُ الأسلوبِ الأَوَّلِ قولُهُ في بابِ (الأَسمَاء الستَّة) "قالَ الحريري في (درته): الأصلُ في فم: فوه على وزن سوط"[١].

أمَّا الأسلوب الثاني فمثاله، قوله في بابِ (إعراب الاسم المُثنّى) "قَالَ الجوهري: المقصور إِذَا كانَ على أربعة أحرف ثُنِّيَ بالياءِ على كُلِّ حالٍ، نحو: مقلي، ومقليان"[٢].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٧٥، وأودُّ الإشَارَة إلى أنَّ السرّمرّي لم يُصرّح سوى بكتابين وهما: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) والآخر: درة الغوص فيما يلحن فيه الخواص للحريري (ت٥١٦هـ) وقد ذكرته في المتن.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٨٠، وينظر على سبيل المثال: ١١٤، ١٤٦، ١٥٤.

ثَانِيًا: الأعلامُ

استقصى السرّمرّي آراءَ مُعظَمِ العُلماءِ في اللّغةِ والنحو، وَهُم في الغالِــبِ مِنَ المَعروفينَ في هذينِ العلمين، وفيما يأتي ذِكرُ أَسمَاءِ العُلماءِ:

١. أَبُو بشر عمرو بن عُثمان بن قَنبَر سيبويهِ (ت١٨٠هــ)[١].

٢. علي بن حَمزَة الكسائي (ت١٨٩هــ)[٢].

٣. أَبُو زَكَرِيّا يَحيى بن زِياد الفرّاء (ت٢٠٧هــ)[٣].

٤. سَعيدُ بنُ مسعَدَة الأخفَش (ت٢١٥هــ)[٤].

٥. عَبدُ المَلِك بن قَريب أَبُو سعيد الأصمَعي (ت٢١٦هــ)[٥].

٦. الحَسَنُ بن أحمد بن عَبد الغفار أَبُو علي الفَارِسي (ت٣٧٧هــ)[٦].

٧. أَبُو نَصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هــ)[٧].

٨. أَبُو بكر أحمد بن علي بن مَهدي الخَطيب البَغدادي (ت٤٦٣هــ)[٨].

٩. أَبُو مُحَمَّد القاسِمُ بنُ علي بن محمد الحَريري (ت٥١٦هــ)[٩].

١٠. أَبُو الفَرَجِ عبد الرحمن الجوزي (ت٥٩٧هــ)[١٠].

---

[١] ينظر: شرح الؤلؤة: ١١٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢ – ١٨٦.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢ –١٨٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١١٤ – ١٨٣.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧٤.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٨٣.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ١٤٦ – ١٥٤.

[٨] ينظر: المصدر نفسه: ١٤١.

[٩] ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

[١٠] ينظر: المصدر نفسه: ٧٤.

١١. محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)[١].

ثَالِثًا: طَرَائِقُ ذِكرِ الأعلامِ

اتَّبَعَ السرّمرّي طَريقتَينِ في ذكرِ العُلماءِ الَّذِينَ نَقَلَ عَنهُم مادَّتَهُ النَّحوِيَّةَ وَهِيَ:

١. ذِكرُ لَقَبِهِ

فَمِن أمثِلَةِ ذكر العالم بلقبِهِ قَولُهُ في بابِ (المَفعول مَعَهُ): "وَهذا مَذهَبُ سيبويهِ في المفعولِ مَعَهُ..."[٢].

٢. ذِكرُ كُنيَتِهِ

وَمِن أمثِلَةِ ذكر العالم بكُنيَتِهِ فَقَط قَولُهُ في بابِ (العَدَد): "فَإنَّهُ قد صَرَّحَ ابن مالك في غيرِ كِتابٍ مِن كُتُبِهِ، وغير ابن مالك أَيضًا بِجَوازِ إِضَافَتِهِ (عشرين) وأخواته إلى التمييز"[٣].

رَابِعًا: طَرائِقُ السرّمرّي في النَّقلِ مِن مَصَادِرِهِ

اتَّبَعَ السرّمرّي عِدَّةَ طرائِق عِندَ النقلِ مِن مَصَادِرِهِ منها:

١. النقلُ المُباشِرُ:

ونعني به نَقلهُ عَن كُتُبِ العُلماءِ مِن دونِ أن يَقولَ: رُوِيَ عَن فُلانٍ، أو نُقِلَ عن فلان أو رُوِيَ أنَّ فُلانًا قَالَ كذا، ومن الأمثلة على هذهِ الطريقة قولُهُ[٤] في باب باب (كانَ وَأَخَوَاتها): "قَالَ الجوهري: الصباح نقيضُهُ، وضحوة النهار: بعد طُلُوعِ

---

[١] ينظر: شرح الؤلؤة: ١٨٦.

[٢] المصدر نفسه: ١١٤، وينظر على سبيل المثال: ٧٥، ٨٠، ١٤٦.

[٣] المصدر نفسه: ١٨٦، وينظر على سبيل المثال: ١٨٣.

[٤] المصدر نفسه: ١٤٦.

الشَّمسِ، ثُمَّ بعدَهُ الضُّحى – مَقصورًا: وذلِكَ حينَ تُشرِقُ الشمسُ، ثُمَّ بَعدَهُ الضحاء – بالمد –، مَفتوحًا مُذَكَّرًا"[1].

٢. النَّقلُ غَيرُ المُبَاشِرِ

وَهُوَ أن يَنقُلَ أقوالَ العُلماءِ عَن طريقِ آخرينَ وهذهِ الطريقةُ لـــم يَعتَمِـــدها السرّمرّي إلا في مَوضِعٍ واحِدٍ فقط وهو في بابِ (إعراب الأَسمَاءِ السِتَّةِ)، قـــالَ: "روى ابن الجوزي بإسناد له، عن الأصمعي، قالَ: بينما أنا في بَعضِ البوادي، إِذَا أنا بِصبي – أو قالَ: بِصبِيَةٍ – معه قِربَةٌ قَد غلَبَتهُ، وفيها ماءٌ، وهوَ يُنادي: يا أبَه، أدرِك فاها، غلبني فوها، لا طاقةَ لي بفيها، قَالَ: فَوَاللهِ لقـــد جَمَـــعَ العربيـــة فـــي ثلاثٍ"[2].

ولا بُدَّ مِنَ القولِ أنَّ قولَ الصبي يُشيرُ إلى جمالِ اللغةِ العربيَّةِ وروعتهـــا، فضلاً عن ذكاءِ العربِ وقدرتهم على صياغة الجملة بأدق العبارات وأوجزها.

---

[1] قول الجوهري في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية هو: "ضَحْوَةُ النهار بعـــد طلـــوع الشمس، ثم بعده الضُحا، حين تشرق الشمس، مقصورًا تؤنّث وتذكر، فمن أنَّث ذهب إلى أَنَّهَا جمع ضحوة، ومن ذَكَّرَ ذهب إلى أَنَّهُ اسم على فعل..... ثم بعده الضحاء ممدود مذكر، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى"، ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٠٦.

[2] شرح اللؤلؤة: ٧٤.

المَبحَثُ الثَّالِثُ

أُصولُ النَّحوِ وَأَدِلَّةُ الصِّنَاعَةِ النَّحوِيَّةِ

تَوطِئَة

البَحثُ في أُصولِ النَّحوِ بَحثٌ في مَصَادِرِهِ الأَسَاسِيَّةِ الَّتِي أخذت عنها ظواهِرَهُ، واستنبطت منها أحكامه، ولا مناصَ لكل دارس للنحوِ العَرَبي مِنَ الوُقوفِ عَلَيهَا، والنَّظَر فيها، إذ أنَّ كل ما في النحوِ العربي من قضايا كليَّةٍ ومعالم منهجيَّة، حكمت مساره قُرونًا مُتطاولة، ولا تزال، ثُمَّ ما تَفَرَّعَ عن ذلك من أحكامٍ جُزئِيَّةٍ وَقَوَاعِدَ تَفصيلِيَّةٍ، يرتد في حقيقة أمرِهِ إلى هذهِ الأصولِ[١]، فالأصلُ هُوَ: "أساس الشيءِ"[٢]. وَقَد عَرَّفَ السيوطي عِلمَ أُصولِ النحوِ بقولِهِ: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية ، من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل"[٣].

ولَعَلَّ أولَ هذهِ الأصولِ هُوَ السماعُ.

فالسماعُ لُغةً هوَ: "السَّمْعُ: الأُذُن، وهي المِسْمَعَةُ، والمسمعة خرقها، والسَّمْعُ ما وقر فيها من شيء يسمعه"[٤].

وَحَدَّهُ السيوطي (ت٩١١هـ) وَحَدَّدَ فيه ينابيعَ السماعِ وَمَصادِرَهُ، إذ قالَ: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام

---

[١] ينظر: أصول النحو العربي، د. محمود احمد نحلة: ٦.

[٢] معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس: أصل.

[٣] الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي: ٢٧.

[٤] معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: مادة (سمع): ٣٤٨/١.

العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا"[١].

وَحَدَّهُ أَبُو المَكارِمِ بِقَولِهِ: "الأخذُ المُباشِرُ للمادَّةِ اللُّغَوِيَّةِ عَنِ النَّاطِقِينَ بِها"[٢].

وَيُعَدُّ (السرّمرّي) مِنَ العُلَمَاءِ الَّذِينَ عُنوا بِالسَّمَاعِ في شَرحِهِ، إِذ يَظهَرُ أثر الاعتمادِ على الاستِدلالِ بِالسَّمَاعِ في (شَرحِهِ) مِن خِلالِ الشواهِدِ الَّتِي وُجِدَت مَبثوثَةً في طَيَّاتِ الكِتابِ وَسأُبَيِّنُ مَلامِحَ الاعتدادِ بِهِ مِن خِلالِ عَرضِي لأدِلَّةِ الاستشهادِ النَّحوِيَّةِ وَهِيَ:

القُرآنُ الكَريمُ وَقِرَاءَاتُهُ:

أ. القُرآنُ الكَريمُ

يُعَدُّ القُرآنُ الكَريمُ مَصدَرًا مِن المَصادِرِ الَّتِي اعتَمَدَها النَّحوِيُّونَ في وَضعِ قَواعِدِهِم واستِخراجِ الأَدِلَّةِ، لأن القُرآنَ أعرَب وأقوى حُجَّة مِنَ الشِّعرِ[٣]، وَقَد أجمَعَ النَّاسُ على أنَّ اللُّغَةَ الَّتِي وَرَدَت في القُرآنِ الكريمِ هِيَ أفصَحُ مِمَّا في غيرِ القُرآنِ"[٤].

لذا عُنِيَ النَّحوِيُّونَ وَغَيرُهُم بِالاستِشهَادِ بآياتِهِ في إثباتِ القَواعِدِ اللُّغَوِيَّةِ والنَّحوِيَّةِ والصرفِيَّةِ، ومن هؤلاءِ (السرّمرّي)، وقد انمازَ شَرحُهُ بكثرَةِ الشَّواهِدِ القُرآنِيَّةِ مِن غَيرِها مِنَ الشَّواهِدِ، وهذا دَليلٌ على عِنَايَتِهِ بالقُرآنِ الكريمِ وَتَقديمِه على غيرِهِ، وَيُمكِنُ تَوضيحُ مَنهَجِهِ بالآتي:

١. كثرةُ الاحتجاجِ بِالشَّوَاهِدِ القُرآنِيَّةِ إِذ بَلَغَ عَدَدُها في شَرحِهِ (١٧٢) شَاهِدًا.

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٠٦.

[٢] أصول التفكير النحوي: ٣٣.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٤/١.

[٤] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي: ٢١٣/١.

٢. اعتادَ السرّمرّي أن يَذكُرَ الشاهِدَ القُرآنيّ مَسبوقًا بِعبارَةٍ تُمَيِّزُهُ من غَيرِهِ مِن الكلامِ مثل (كَقَولِه تعالى) أو (قالَ الله) أو (كما قالَ سُبحانَهُ) أو (كَقَولِهِ عَزَّ وَجَلَّ) أو (في القُرآنِ المجيدِ).

٣. على الرغمِ من عِنَايَةِ السرّمرّي بِالشَّوَاهِدِ القُرآنِيَّةِ وَتَقديمِها على غَيرِها، إلا أنَّ قِسمًا من أبوابِ الشرحِ قد خَلَت مِنَ الشواهِدِ القُرآنِيَّةِ وَعَددها ستَّةُ أبوابٍ[١].

٤. يلجأ السرّمرّي فِي بَعضِ الأَحيَانِ إلى التقديرِ في بَعضِ الشَّواهِدِ القُرآنِيَّةِ، منها قولُهُ تعالى في بابِ (نِعمَ وَبِئسَ) "﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ {الكهف: ٥٠}، أي: بِئسَ البَدَلُ بَدَلاً"[٢].

٥. يُورِدُ السرّمرّي الشواهِدَ القُرآنِيَّةَ لإثباتِ الأحكامِ والقَواعِدِ النَّحوِيَّةِ في شَرحِهِ للمسألَةِ، ومن ذلِكَ ما أَورَدَهُ في بابِ (كانَ وأخواتها) واستِشهادُهُ بِقَولِهِ تعالى: "﴿ وَبُسَّتِ ٱلۡجِبَالُ بَسّٗا ۝٥ فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا ۝٦ وَكُنتُمۡ أَزۡوَٰجٗا ثَلَٰثَةٗ ﴾ {الواقعة: ٥ – ٧}، على أنَّ (كانَ) بِمَعنَى (صَارَ)"[٣].

وكذلِكَ ما جاءَ في بابِ (ما) الَّتِي تَعمَلُ عَمَلَ (لَيس) كَقَولِهِ تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ {الحجر: ٢}، إذ تأتي (ما) كافَّةً بأن تأتي على (رُبَّ) فَتَكُفُّها عن طَلَبِ الأَسمَاءِ، وَيَقَعُ بَعدَها الفعلُ"[٤].

---

[١] الأبواب هي: (إعراب الاسم المثنى، والمفعول معهُ، والحالُ، وأفعل التفضيل، والنسب، وعطف البيان).

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٢٠، وينظر على سبيل المثال: ١٦٩، ٩٠، ١٧٣.

[٣] المصدر نفسه: ١٤٦.

[٤] المصدر نفسه: ١٤٩، وينظر على سبيل المثال: ١٩٧، ١١٠.

٦. يستَدِلُّ السرّمرّي بالشاهِدِ القُرآني على إثباتِ صِحَّةِ رأيهِ كما في باب (التأكيد) في حَديثِهِ عن (كلا، وكلتا) إذ قَالَ: "وليست الألفان فيهما ألف التثنيَة، بل صيغ لفظهما لتأكيد المستثنى، ويكونُ الخَبَرُ عنهُما مُفرَدًا، فتقولُ: كِلا الرَّجُلَينِ قائِمٌ، وكلتا المرأتَينِ قائِمَة، ولا تقُل: قَائِمانِ، ولا قَائِمتَان، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ {الكهف: ٣٣}، أفرد الخبر ولم يقُل: آتتا"[١].

ب. القِرَاءَاتُ القُرآنِيَّةُ

هِيَ: "اختِلافُ ألفاظِ الوحي المَذكُورِ في كَتَبَةِ الحُرُوفِ أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل وغيرها"[٢].

وقالَ أَبُو حيّان (ت٧٤٥هـ): "القراءة سنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يوجَدُ فيها الفصيحُ والأفصَحُ"[٣].

ويَقولُ السيوطي: "أمَّا القرآنُ فكل ما ورد أَنَّهُ قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عَلَيهِ"[٤]، وَيُمكِنُ توضيح منهج السرّمرّي في الاستشهادِ بالقراءاتِ القُرآنِيَّةِ على النحوِ الآتي:

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٧٢.

[٢] البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٣١٨/١.

[٣] البحر المحيط في التفسير، أَبُو حيّان الأندلسي: ٥٢٣/١.

[٤] الاقتراح: ٣٦.

١. عُنِيَ السرّمرّي بِتَخريجِ القِراءاتِ القُرآنِيَّةِ وأورَدَ (سبع) آيات قُـرِئَ بهـا بِقِرَاءَتَينِ أو أكثَر[١].

٢. لم يسلك السرّمرّي منهَجًا ثابِتًا في نسبةِ القِراءاتِ إلـى أصـحابِها فتـراهُ يَعزوها إلى أصحابِها أو يقولُ: (كما قُرِئَ) والقراءاتُ الَّتِـي نَسَـبَها إلـى أصحابِها هِيَ قراءَةُ نافِعٍ (ت١٦٩هـ) والكسائي (ت١٨٩هـ) فـي بـابِ (الممنوع مِنَ الصرفِ)، إِذ قالَ: "وللتناسُبِ يَجوزُ الصرفُ أَيضًا كَقِراءَةِ[٢] نافع والكسائي ﴿سَلاسِلاً﴾﴿قَوَارِيرًا﴾[٣] {الإنسان: ١٥ – ١٦}، وفي البابِ نفسهِ ذكر قِرَاءَةَ الأعمَشِ (ت١٤٧هـ)، إِذ قالَ: "وقراءة[٤] الأعمش: ﴿وَلا يَغُوثًا وَيَعُوقًا﴾ {نـوح: ٢٣}، مصـروفين ليناسـب ﴿وَدًّا﴾، ﴿سُـوَاعًا﴾، وَ﴿نَسْرًا﴾"[٥].

---

[١] الأبواب الَّتِي ذكرَ فيها القراءات هِيَ: (الإِضَافَة، الاستثناء، النعت، الممنوع من الصـرف، نصب الفعل المضارع، الترخيم، لا النافية للجنس).

[٢] قراءة عامة قراء المدينة والكوفة غير حمزة (سلاسلاً.... وَقواريرًا) بإثباتِ الألف والتنوين وقراءة حمزة بإسقاطِ الألف، أما أبو عمرو فيُثبِتُ الألِفَ في الأولى (قواريرًا) ولا يُثبِتُها فـي الثانِيَةِ، ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد بن عطيـة الأندلسـي: ٤٠٩/٥، والتحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي: ٣٧٨/٢٩.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٨٢، ونص الآية الكريمة: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ {الإنسان: ٤}، وقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ﴾ الإنسان: {١٥ – ١٦}.

[٤] قرأ الجمهور: (ولا يَغوثَ وَيَعُوقَ) بغير تنوين، وقرأ الأعمش بتنوينهما، وقد وافقه الأشهب العقيلي، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزّجَاج: ٥٣١/٥.

[٥] شرح اللؤلؤة: ١٨٢، ونص الآية الكريمة: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ {نوح: ٢٣}.

٣. يستدل السرّمرّي في بعض الأحيان بِالقِرَاءَةِ لإثباتِ قاعِدَةٍ نحويةٍ كما في بابِ (النعت) عِندَ حديثه عن النعتِ المقطوعِ الَّذِي لا يكونُ إلا إِذَا كانَ الموصوفُ مُشتَهِرًا بِالصِّفَةِ مَعلومًا بها حقيقةً أو ادعاءَ مدحٍ كان أو ذَمٍّ، إِذ قالَ: "وكما قُرِئَ[١] ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ {المسد: ٤}، رفع على أَنَّهُ خَبَرُ المُبتَدَأ، ونصب على تقدير: أعني حَمَّالَة الحطبِ ويكونُ خَبَرَهُ ما بَعدَها"[٢].

الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ

يُعَدُّ الحَدِيثُ النَبَوِيُّ الشَّريفُ مَنبَعًا ثَرًّا أصيلاً مِن مَصَادِرِ الشَّوَاهِدِ النَّحوِيَّةِ يُغني بِهِ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ، وَيُفيدُ منهُ ثروة تُضافُ إلى ألفاظِها، وأساليب جديدة تضم إلى استعمالاتها، فإنَّ أَحاديثَهُ ﷺ كانت نموذَجًا حقيقِيًّا للنشرِ ولا تزالُ.

وأنَّ قولهُ ﷺ حُجَّةٌ في اللُّغَةِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا لفظُ النبي ﷺ نفسه ولا يتقدَّمُهُ في بابِ الاحتِجاجِ في هذه الحالَةِ إلا القُرآن الكريم[٣].

---

[١] قرأ عامَّةُ قُرّاء المدينة والكوفة والبصرة (حَمَّالَةُ الحَطَبِ) بالرفعِ، غير عبد الله بن أبي إسحاق قرأ ذلك نصبًا، واختلف فيه عن عاصم فذكر عنه الرفع فيها والنصب، ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري: ٢٤ /٧١٨.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٦٩.

وَأَوَدُّ الإِشَارَةَ إلى أنَّ مُحَقِّقَ الكتابِ (محمد عُثمان) لم يُخَرِّج الآية الكريمة.

[٣] ينظر: أصول النحو العربي، محمد خان: ٣٤، وترك الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ظاهرة أندلسيَّة (بحث): ١٠٠، د. هشام فالح حامد، كلية الآداب، جامعة سوران، مجلة مدار الأدب، العدد العاشر.

وقال الجاحظُ (ت٢٥٥هـ): "لم يسمع الناس بكلام قط أعمُّ نفعًا، ولا أقصد لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنًى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ"[١].

أمَّا منهَجُ السرّمرّي في الاستِشهادِ بالحديثِ النبوِيِّ الشريفِ كان الآتي:

١. عُنِيَ السرّمرّي بالاستِشهادِ بالحديثِ النبوِيِّ الشريفِ، إذ بلَغ عَدَدُ الأحاديثِ الَّتِي استَشهَدَ بها (واحدًا وعشرينَ) حَديثًا.

٢. لم يَسلُك السرّمرّي مَنهَجًا ثابِتًا في الاستشهادِ بالحديثِ النبوي الشريف، فمَرَّةً يَقولُ: (وقد تكلَّمَ مُحَمَّدُ ﷺ)، أو (الحديث المروي عنِ النبِي مُحَمَّدٍ ﷺ)، أو (كما رُوِيَ في الحَديثِ) أو (نَحو قَولِهِ ﷺ)، أو (في الحديث الصحيحِ عن النبِيّ ﷺ) ولو لم يَذكُر شيئًا كما في بابِ (الإغراء والتحذير) عِندَ حَدِيثِهِ عَن (على)، قالَ: "غير أنَّ (على) تَختَصُّ بشيئَينِ: أحدُهُما: إدخالُها على ضَميرِ الغائبِ، والثاني: إلحاقُ الباءِ بِمَنصُوبِها، كما جاءَ في الخَبَرِ: {مَنِ استَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَن لَم يَستَطِع فَعَلَيهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ}"[٢][٣].

٣. يُورِدُ الحَدِيثَ لإثباتِ قَاعِدَةٍ نَحوِيَّةٍ، قالَ في بابِ (كانَ وَأَخَوَاتِهَا) عِندَ حَدِيثِهِ عَن وُجوهِ (كان)، قالَ[٤]: "أن تَكونَ بِمَعنى (ثَبَتَ)، وَهِيَ الَّتِي يُعَبِّرُ عنها النَّحوِيُّونَ بالتامَّةِ، والتعبير عنها بمعنى (ثبت) خير من التعبير بمعنى

---

[١] البيان والتبيين، للجاحظ: ١٤/٢.

[٢] ينظر: صحيح البخاري: ١٩٥٠/٥، رقم الحديث: ٤٧٧٨، ومسلم: ١٠١٨/٢، رقم الحديث: ١٤٠٠.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٣٨.

[٤] المصدر نفسه: ١٤٦.

(حدث)؛ لأَنَّهَا قَد تَكونُ تامَّةً فيما لا حدوثَ فيهِ، نَحوَ قَولِهِ ﷺ: "كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ"[١].

٤. لم يقف السرّمرّي في الاستشهادِ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ المَنقولَةِ عَنِ النبي ﷺ وَإِنَّمَا استَشهَدَ بأقوالِ الصَّحابَةِ الأجِلاءِ، ومنهُ ما جاءَ في بابِ (النـــداء)، قالَ[٢]: " وفي الحديثِ عَن صفوان بنِ عَسَّالٍ، قالَ: بَينَمَا النبي ﷺ في سَفرَةٍ إِذ نَادَاهُ إِعرابِيٌّ بِصَوْتٍ: أَيَا مُحَمَّدُ؛ فَقُلنَا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَإِنَّكَ نُهِيتَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ"[٣].

٥. عُنِيَ السرّمرّي بتخريجِ الأحاديثِ مِن مَصادِرِها مَعَ راوي الحديثِ كما جَاءَ في بابِ (الكلام وما يتألف منه)، إِذ قالَ: "وَ(على) وَ(عن) اسمان؛ لِـــدُخُولِ حَرفِ الجَرِّ عَلَيهِمَا، وروى جابِرُ بنُ سَمُرَةَ عَن النبي ﷺ في حَديثِ التسليمِ مِنَ الصلاةِ: (إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ، أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخِذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلى أَخيهِ مِن عَلى يَمِينِهِ وَ شِمَالِهِ)[٤]، أخرجَهُ مُسلِمُ في صَحيحِهِ"[٥].

ومما تمَّ ذكرُهُ آنفًا يُمكنُ القولُ أنَّ السرّمرّي من المؤيدين للاستشهادِ بالحديث النبوي الشريفِ.

---

[١] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري: ١٠٥/٤، رقم الحديث: ٣١٩١.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٥٢، وينظر على سبيل المثال: ١٥٣، ١٦١، ١٨٧.

[٣] مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله الحميدي: ١٣٠/٢، رقم الحديث: ٩٠٥.

[٤] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بـــن الحجـــاج النيسابوري: ٤٠٨/١، رقم الحديث: ٥٧٩.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٥٥.

كَلامُ العَرَبِ

كلامُ العَرَبِ الَّذِي يُحتَجُّ بِهِ على قِسمَينِ: النظمُ والنثرُ، وسأَتَناوَلُ النظم بِشَيءٍ مِنَ التفصيلِ أمَّا أمثال العرب وأقوالهم فلم يستشهد بها في شرحه، وقد أورد مثالاً واحدًا[١]، إلاّ أنه لم يكن في مضمار الاستشهاد في القضايا النحويّة.

أ. المَنظُومُ

يُعَدُّ الشعرُ مَصدرًا مُهِمًّا مِن مَصادِرِ الاستِشهادِ لِعُلَمَاءِ اللُّغَةِ والنحو، وَقَد عُنِيَ عُلماءِ العَرَبِيَّةِ بِالشِّعرِ إلى جَانِبِ عِنايَتِهِم بالقُرآنِ الكَرِيمِ، فاعتَمَدوا عَلَيهِ في بِنَاءِ الكَثيرِ مِنَ القَوَاعِدِ، وَإِصدارِ العَديدِ مِنَ الأحكامِ، ولَجَأوا إِلَيهِ في شَرحِ غَوَامِضِ اللُّغَةِ وَتَوضيحِ معانيها وإحكام أصولِها[٢].

فَهُوَ: "ديوانُ العَرَبِ، وَبِهِ حُفِظَتِ الأنسابُ، وَعُرِفَتِ المآثِرُ، ومنه تُعِلِّمَت اللغةُ، وهو حُجَّةٌ فيما أشكل من غريبِ كتابِ اللهِ تعالى، وغريبِ حديثِ رسول الله ﷺ وحديثِ صَحابَتِهِ والتابِعينَ"[٣].

وقد اختَلَفَ مَوقِفُ عُلَماءِ العربيَّةِ مِنَ الشُّعَرَاءِ الَّذِينَ يُحتَجُّ بِشِعرِهِم، فقسَّموهُم إلى أربَعِ طَبَقاتٍ، هي:

(الطبقة الأولى) الشعراءُ الجاهليُّونَ، و**(الثانية)** المُخَضرَمون، و**(الثالثة)** المتقدمون ويُقالُ لَهُمُ الإسلامِيُّونَ، و**(الرابعة)** المولَّدُونَ وَيُقالُ لهم المُحدَثونَ. وأجمعَ عُلماءُ العربيَّةِ على صِحَّةِ الاستِشهادِ بِشِعرِ الطبَقَةِ الأولى والثانِيَةِ، أمَّا

---

[١] ينظر: شرح اللؤلؤة: ١٦٠.

[٢] الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، للشيخ أبي حاتم أحمد الرازي: ١/١١٢.

[٣] المزهر: ٢/٤٧٠.

الطبقةُ الثالثةُ فذكَرَ البغدادي (ت١٠٩٣هـ) صِحَّةَ الاستِشهادِ بِكَلامِهَا. أمَّا الطبقة الرابِعَةُ فقد أجمَعَ أكثَرُ عُلماءِ العربيَّةِ على مَنعِ الاستِشهادِ بِكلامِها[١].

وكانَ آخِرُ مَن يُحتَجُّ بشِعرِهِ بالإجماعِ، إبراهيمُ بنُ هرمة (ت١٧٦هـ)[٢].

أمَّا السرّمرّي فقد احتَجَّ بِكلامِ العَرَبِ المنظومِ ليُثبِتَ بِهِ قَوَاعِدَهُ وأحكامَهُ النَّحويَّةَ، فهُوَ يَحتَلُّ المرتبةَ الثانِيَةَ عِندَ السرّمرّي بَعدَ الاستِشهادِ بالقُرآنِ الكَريمِ وَقِراءَاتِهِ، إذ بَلَغَ عَدَدُ الشَّوَاهِدِ الشِّعريَّةِ الَّتِي استَشهَدَ بها (ثلاثة وخمسين) شَاهِدًا شِعرِيًّا.

فيما يلي بيانُ مَنهَجِ السرّمرّي في الاستِشهادِ بالمَنظومِ:

١. لم ينسب السرّمرّي معظمَ الشواهِدِ الشِعرِيَّةِ إلى أصحابِها، وكان يورِدُها على النحوِ الآتي: (كقولِ الشاعِرِ)، أو (أنشَدوا) أو (قول الآخر). أمَّا الشعراءُ الَّذِينَ ذَكرهُم ونَسَبَ إِلَيهم الأَبيَات الشعرِيَّةَ فهم امرؤ القيس (ت٥٤٠م)، والنَّابِغَة (ت١٨ق.هـ)، ولبيد (ت٤١هـ)، والكميت (ت٦٠هـ)، وميسون بنت بحدل (٨٠هـ)، وأبو سفيان (ت٩٢هـ)، وجرير (ت١١٤هـ).

٢. يستعملُ السرّمرّي الشاهِدَ الشعري للاستدلالِ بِهِ على الأحكامِ النَّحوِيَّةِ ومنهُ ما جاءَ في بابِ (الكلام وما يتألف منه) عِندَ حَديثِهِ عن علاماتِ الاسمِ،

---

[١] ينظر: أسفار الفصيح، أَبُو سهل الهروي: ٢٤١/١، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٠٦ – ١٠٧.

[٢] الاقتراح: ٥٥، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني: ٢٠.

قالَ: "(على) و(عن) اسمان لدُخولِ حرفِ الجَرِّ عليهما"[١]. ومنه قولُ الشاعِرِ[٢]:

غَدَتْ من عَلَيْهِ بَعْدَمَا طَالَ ظِمْؤُها تصلُّ وَعَن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

وقالَ آخرُ في (عن)

فَقلتُ للرّكبِ لَمَّا أن عَلاَ بِهِمُ مِن عَن يَمينِ الحُبَيَّا نَظرَةٌ قَبْلُ

٣. تَنَوَّعَت أساليبُ السرّمرّي في عرضِ شواهِدِهِ الشعريَّةِ فمرةً يذكُرُ البيت الشعري كاملاً، أو يذكر شطرًا واحِدًا مِنَ البيتِ ومنهُ ما جاءَ في بابِ (حُروفِ الجَرِّ) عِندَ حَديثِهِ عن (رُبَّ) إذ قالَ: "إنها تُضمَرُ بعدَ الواوِ والفاءِ، فتجر الاسمَ مضمَرَةً"[٣] كَقَولِ الشاعِرِ[٤]:

وَصَاحِبٍ نَبَّهْتُهُ لِيَنْهَضَا .....

أو يذكُرُ مَوطِنَ الشاهِدِ فقط، كما في بابِ (النَّكِرَة والمعرفة) عِندَ استِدلالِهِ على أنَّ (غيرك ومثلك) يكونان نكرتين بدخولِ (رُبَّ) عليهما[٥]، قالَ امرؤ القيس[٦]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى.....البيت

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٥٥.

[٢] البيت يُنسب لمُزاحم العقيلي، وهو من شواهد الكتاب، لسيبويه: ٢٣١/٤.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٨٨.

[٤] يُنسب البيت للرّكّاض الدُّبيريّ، وهو من شواهِدِ اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائِغِ: ٢٧١/١، وعجز البيت: إِذَا الْكَرَى في عَيْنِهِ تَمَضْمَضَا.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٦٠، وينظر على سبيل المثال: ٩٠.

[٦] البيت لامرئ القيس في ديوانه: ١٢، ونص البيت الشعري في الديوان هو: فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ.

٤. قد يأتي أَحيَانًا بالشاهد الشعري ويَذكُرُ أَنَّهُ اضطرارٌ، ومن ذلكَ قولـه فـي بابِ (الممنوعِ من الصرف): "ما اضطررت إلى صـرفِهِ لإقامَـةِ القافِيَـةِ والوزنِ في الشعرِ"[١]، كقولِ الشاعِرِ[٢]:

كَـأَنَّ سُـيُوفَنَا مِنَّـا وَمِـنهُم مَخَـارِيقُ بِأَيـدِي لاعِبِينَـا

٥. يتكرر الشاهد عنده في أكثر من باب، ومنه قول الشاعر[٣]:

يـا رُبّ مثلِـكِ فـي النسـاء غريـرةٍ بيضاءَ قـد متّعْتُهـا بطَـلاق

وقد أورَدَهُ السرّمرّي في بـابِ (النَّكِـرَة والمعرِفَـة)[٤]، وفـي بـابِ (الإِضَافَة)[٥]، وفي كلا البابَينِ استَشهَدَ بِهِ على دُخولِ (رُبَّ) على (مثل).

ومن الأبياتِ الَّتِي تَكَرَّرَت عِندَهُ أَيضًا قولُ الشاعِرِ[٦]:

وَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـى تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا بِدِجْلَةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

وقد تكرَّرَ هذا البيت في بابِ (حُروف الجَرّ)[٧]، وَذَكَرَهُ مَرَّةً أخرى فـي بابِ (نصب الفعل المضارع)[٨]، وفي كلا البابين استشهد بـه علـى مَجـيءِ (حَتَّى) حَرفَ ابتداءٍ وَيَقَعُ بعدها المُبتَدَأ والخبر.

٦. يأتي السرّمرّي بِالشَّاهِدِ الشعري ويُعزِّزهُ بالشاهِدِ القُرآنـي، وذلـكَ لتأييـدِ الأحكامِ ومثال ذلكَ قَولُهُ في بابِ (الفاعل)، عِندَ حَديثِهِ عَن جَـوازِ حَـذفِ

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٧٩.

[٢] البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه: ٧٦.

[٣] ينسب لأبي محجن الثقفي، وهو من شواهد الكتاب: ٤٢٧/١.

[٤] ينظر: شرح اللؤلؤة: ٦٠.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٩٦.

[٦] تمَّ تخريج البيت في صفحات سابقة من الرسالة.

[٧] ينظر: شرح اللؤلؤة: ٨٩.

[٨] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠.

التاءِ وإثباتِها مع الفعلِ: "إِذَا فصلت بين الفعل والفاعل"[١]، كقولِ الشاعِرِ[٢]:

الشاعِرِ[٢]:

لقد ولَدَ الأخيطل أُمَّ سَوْءٍ .....

وفي القُرآنِ المجيدِ: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ {هود: ٩٤}، وفي مَوضعٍ آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ {هود: ٦٧}.

٧. يوردُ السرّمرّي أَحيَانًا أكثر من شَاهِدٍ شعري على المسألةِ الواحِدَةِ، ومَثالُ ذلِكَ قَولُهُ في بابِ (النداء) إِذ قالَ: "فأمَّا النداءُ بالهَمزَةِ"[٣]، فقد جاءَ في مِثلِ قولِ امرئ القيس[٤]:

أفاطمَ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزْمَعْتِ صَرْمِي فأجْمِلِي

ثُمَّ قالَ: وكقولِ أبي سُفيان بن حارث في مرثيَّتِهِ للنبي ﷺ:

أَفَاطِمِ إن جَزعتِ فَذاكَ عُذرٌ وَإن لَم تَجزَعِي فَهُوَ السَّبيلُ

٨. انمازَ مَنهَجُ السرّمرّي في ذِكرِهِ للأبياتِ الشعريَّةِ أَنَّهُ يذكُرُ بَحرَ البيتِ، وقد أوردَ ذلكَ في جَميعِ الأبياتِ الشعريَّةِ الَّتِي استَشهَدَ بِها في شَرحِ مَنظومَتِهِ.

ثَانِيًا: القِيَاسُ

القِياسُ لغةً: بِمَعنى التقديرِ، ويُقالُ قاسَ الشيءَ يَقيسُهُ، قَيْساً وقِياساً.... إِذا قدَّرته عَلَى مِثَالِهِ[٥].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٥٢.

[٢] البيت لجرير وعجز البيت: على بابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ، ينظر: ديوانه: ٣٩٠.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٥٢.

[٤] البيت لامرِيءِ القيس في ديوانه: ١٢.

[٥] ينظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة (قيس): ١٨٧/٦.

أمَّا اصطِلاحًا قيل: "هوَ الجمعُ بين الأَوَّلِ وَثَانٍ يَقتَضيهُ فـــي صِـــحَّةِ الأَوَّلِ صِحَّةُ الثاني وفي فَسادِ الثاني فسادُ الأَوَّلِ"(١).

وَالمُرادُ بِالقِياسِ القَاعِدَةُ النَّحويَّةُ وَمدى اطِّرَادِها فـــي النصـــوصِ اللُّغويَّـــةِ مَرويَّةً أو مَسموعَةً، وَتَقويمُ ما شَذَّ من نُصوصِ اللُّغَةِ عَنها(٢).

أما المحدثون فلم يَخرُجوا عن حَدِّ القُدامى، فَقَد عَرَّفَتهُ الـــدكتورةُ خَديجَـــة الحديثي بِأَنَّهُ: "حَملُ مَجهولٍ على مَعلومٍ، وَحَملُ غير منقولٍ على ما نُقِلَ، وَحَملُ مَا لَم يُسمَع على ما سُمِعَ في حُكمٍ مِنَ الأحكامِ لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَينَهُما"(٣).

وتعدُّ عنايَةُ النحويينَ بمسائِلِ القِياسِ حقيقة تكشف عنهـــا مقـــولاتُهُم، قـــالَ الكسائي(٤):

إِنَّمَـــا النَّحْـــوُ قِيَـــاسٌ يُتَّبَـــعْ وَبِـــهِ فِـــي كُـــلِّ عِلْـــمٍ يُنْتَفَـــعْ

وقال أَبُو علي الفارسي: "لإن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة خيرٌ عِندي من أن أخطئ في مسألة واحدة من بابِ القياس"(٥).

وَلِلقِياسِ أربعةُ أركانٍ هي: (الأصل) وهو المقيس عَلَيـــهِ. و(فـــرعٌ) وَهُـــوَ المَقيسُ، و(حُكمٌ) وَهُوَ مَا يُنقَلُ مِنَ المقيسِ عَلَيهِ إلى المَقيسِ، و(عِلَّةٌ جَامِعَةٌ) وَهِـــيَ من أجلها استَحَقَّ المَقيسُ حُكمَ المقيسِ عَلَيهِ(٦).

أمَّا مَوقِفُ السرّمرّي مِنَ القياسِ فَيُمكِنُ معرفتُهُ على النحو الآتي:

---

(١) الحدود (للرماني): ٣٨.

(٢) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي: ١٨.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ٢٣١.

(٤) أصول النحو العربي، محمد خان: ٦٩.

(٥) الخصائص لابن جنّي: ٨٨/٢، وينظر: المدارس النَّحويَّة، شوقي ضيف: ٢٦٤/١.

(٦) ينظر: لمع الادلة لأبي البركات الأنباري: ٩٣، وأصول التفكير النحـــوي، د. علـــي أَبُـــو المكارم: ٨٤، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره: ٢٠.

١. الأَلفَاظ الَّتِي استعملها للتعبير عن القياس

لم يستعمل السرّمرّي لفظة القياسِ، بلِ استعمل أَلفَاظًا للتعبيرِ عَنه وهذهِ الأَلفَاظُ هي: (الحمل)، و(الإجراء)، و(الأصل)، وهيَ تَدُلُّ في معناها على معنى مُرادِفٍ لِمَعنى القِياسِ، واستعملَ أَلفَاظًا تختلفُ عَنِ القِياسِ قليلاً، وهيَ (الأجود) و(الأحسن)، وكأَنَّما يلمح منها أنَّ مُرادَهُ بهذهِ الأَلفَاظِ (الأقيس) أو (الأقوى) من حيث القياس.

فَمِن مَواطِنِ وُرودِ لفظةِ (الحمل) ما قالهُ في بابِ (التوابِعِ) عِندَ حَدِيثِهِ عَنِ العَطفِ بـ(أو) إِذ قالَ: "وَأَمَّا (أو) فتأتي لأحد خمسةِ مَعانٍ: الإبهام: كـ(لقيتُ زَيدًا أو عَمرًا)، وأنت تعلَمُ من لقيتَ مِنهُما، وَقَصَدتَ الإبهامَ على المُخاطَبِ، وَعَلَيهِ حمل"[١] قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ {الصافات: ١٤٧}.

أَمَّا (الإجراءُ) فَمِثالُهُ ما وَرَدَ في (بابِ الكلامِ وما يتأَلَّفُ مِنهُ) قَالَ: "فأَمَّا قَولُكَ: (صه، ومه) بِمَعنى: اسكُت، واكفُف، ففي كُلٍّ مِنهُما ضَميرٌ مُستَتِرٌ للمُخاطَبِ، والضميرُ المُستَتِرُ يَجري مَجرى الظاهِرِ"[٢].

أَمَّا (الأَجوَدُ) فَمِثالُهُ ما جَاءَ في بابِ (حُروف الجَرّ) قَالَ: "وَالأجوَدُ أن تجر بـ(منذ) ماضي الزمانِ وَحَاضِرَهُ، وأن تجرّ بـ(مذ) حَاضِرَهُ، وَتَرفَعَ ماضيهِ"[٣].

وَقَد وَرَدَت لَفظَةُ (الأحسن) في الشرطِ وَالجَزاءِ، قالَ: "والأحسن أن يَتَجانَسَ الفعلان في الشرطِ والجزاءِ فإن اختَلَفا، فالأحسَنُ أن يَكونَ فِعلُ الجزاءِ مُستَقبلاً، لأَنَّهُ فعل مجازاة..."[٤].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٦٦.

[٢] المصدر نفسه: ٥٣، وينظر على سبيل المثال: ٨٠، ١٤٢، ١٥٥.

[٣] المصدر نفسه: ٨٨، وينظر على سبيل المثال: ١٠٩، ١٢٥.

[٤] المصدر نفسه: ١٩٨.

وَمَوطِنُ ورودِ لفظة (الأصل) في بابِ (كانَ وأخواتها) قَالَ: "وتستعمل (كان) على وجوهٍ: أحدها: الناقصة الَّتِي لا تتم إلا بمنصوبها، وذلكَ هُوَ الأصلُ فيها؛ لأنَّ الأصلَ فيها أن يدلّ بها على حُصولِ معنى دخلت عَلَيهِ فيما مَضى...."[١].

٣. مراتِبُ القِياسِ

أ. القِياسُ المطرد

الاطراد: هو التتابعُ والاستِقامَةُ، واطرادُ القاعِدَةِ يعني تتابعها وعدم تخالفها[٢].

إلاَّ أنَّ السرّمرّي أَورَدَ لَفظًا مُرادِفًا لَهُ وَهُوَ (الأكثر) فمثالُهُ قولُهُ في بابِ (الفاعل): "اعلم أنَّ الفِعلَ يوحد سواءً كان فاعله مُفرَدًا، أو مُثَنًّى، أو مَجموعًا، كَجَاءَ زَيدٌ، وَجَاءَ الزَّيدانِ، وَجَاءَ الزَّيدون، وسواء كان فاعله ذكرًا أو أُنثى، كَجاءَت هِندٌ، وَجاءَت الهندانِ، وجاءَ الهِنداتُ، وهذا هُوَ الأكثَرُ في لسانِ العرَبِ"[٣].

ب. القِياسُ الشاذُّ

لم يورِد السرّمرّي القِياسَ الشاذَّ إلا في مَوضِعٍ واحِدٍ فقط إلا أَنَّهُ ليس ضِمنَ المادَّةِ النَّحويَّة[٤].

فالظاهِرُ أنَّ السرّمرّي قد تَابَعَ سابِقيهِ من عُلماءِ النحوِ في عَدَمِ القياسِ على الشاذِّ.

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٤٥.

[٢] ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي: ١٣٩.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٠٥ – ١٠٦.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٨٦.

ثالثًا: التَّعليلُ

العِلَّةُ في اللُّغَةِ: "الحَدَثُ الَّذِي يَشْغَلُ صَاحِبَهُ عَنْ حاجَتِهِ فَإِنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلاً ثَانِيًا مَنَعَهُ عَنْ شُغْلِهِ الأَوَّلِ"[١].

وَفي الاصطِلاحِ فقَد عَرَّفها الرماني (ت٣٨٤هـ) بأنها: "تَغَيُّرُ المعلولِ عام كانَ عَلَيهِ"[٢]، "أي أنَّ هذا التغيُّرَ خَرَجَ عَن الأصلِ، إذ إنَّ للغةِ ارتباطًا بالأصلِ، لأنَّ ما جاءَ على أصلِهِ لا يسأل عن علَّتِهِ، ولأنَّ من عدل عن الأصلِ افتَقَرَ إلى إقامَتِهِ الدليلَ لعدولِهِ عَنِ الأصلِ"[٣].

وَهِيَ الركنُ الرابِعُ من أركانِ القِياسِ[٤]، وقِياسُ العِلَّةِ مَعمُولٌ بِهِ بِالإِجمَاعِ عِندَ العُلماءِ كافَّةً[٥].

وَقَد وَجَدَت العلَّةُ سبيلها في النحوِ العَرَبِيّ مُنذُ عَهدٍ مُبَكِّرٍ ونُسبَ أمرُ العِنايَةِ بها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي(ت١١٧هـ)[٦].

وقال ابنُ سلام (ت٢٣١هـ): "فكانَ أول مَن بعج النحو ومد القِياس والعِلَل"[٧].

---

[١] مختار الصحاح، للرازي (علل): ٢٩٧/٤.

[٢] الحدود في النحو: ٦٧.

[٣] العلل النَّحويَّة (بحث): ١٤٢، م.م. حيدر فرحان عبد، جامعة واسط، كلية القانون، مجلة كلية التربية، العدد الرابع، ٢٠٠٩.

[٤] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ٣٩.

[٥] لمع الأدلة: ٥٣.

[٦] إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين القفطي: ١٠٥/٢.

[٧] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وَقَد عَرَّفَها المحدثون ومنهم الدكتور علي أَبُو المكارم بِقَولِهِ: "أحد أنواع الجامِعِ بينَ المَقيسِ وَالمَقيسِ عَلَيهِ، وهيَ السببُ الَّذِي تَحَقَّقَ في المقيسِ عَلَيهِ فأوجَبَ لَهُ حُكمًا، وتَحَقَّقَ فيهِ المقيسُ أَيضًا فأُلحِقَ به فأَخَذَ حُكمَهُ"[1].

وَفيما يلي عرضُ نَماذِجَ للعِلَلِ الَّتِي وَرَدَت في (شرح اللؤلؤة) للسرمرّي.

١. عِلَّةُ مَعنى

وَرَدَت هذهِ العِلَّةُ في عِدَّةِ مَوَاطِنَ من (شرح اللؤلؤة) منها ما جاءَ في بابِ (إنَّ وأخواتها) عند حديثه عن العلَّة في الرفع في (إنَّمَا، وَأَنَّمَا وفي لكنَّما)، إِذ قالَ: "وإِنَّمَا اختيرَ الرَّفعُ في هذه الثلاثَةِ؛ لأنَّ معنى الابتِداءِ لا يَتَغيَّرُ فيها.."[2].

٢. عِلَّةُ مَوقِع

مِمَّا عَلَّلَ بها السرّمرّي في شَرحِهِ في بابِ (حُروفِ الجَرِّ) بِقَولِهِ: "إِنَّمَا اختصت الباء بالكسر؛ لأَنَّهَا في كُلِّ مواقِعِها تَجُرُّ"[3].

٣. عِلَّةُ استِغنَاءٍ وتشبيه

وَرَدَت هذهِ العلَّةُ في شرحِ اللؤلؤةِ في بابِ (الكلام وما يتألف منه) وَعلَّلَ السرّمرّي بِقَولِهِ: "والحَرفُ سُمِّيَ حَرفًا؛ لاستغناءِ الاسمِ والفعلِ عنهُ إِذَا ائتَلَفَا، فَكَأَنَّهُ صارَ بمنزِلَةِ الأَخِيرِ، وَآخِرُ كل شيءٍ حرفه"[4].

٤. عِلَّةُ منع التَّقديمِ

استعملها السرّمرّي في شَرحِهِ بابَ (الاستثناءِ) وَعَلَّلَ بها السرّمرّي تقديمَ الاستثناءِ على المُستثنى منهُ قوله: "ولزمَ النصبُ؛ لأَنَّهُ إِذَا تأخَّرَ المستثنى، جاز

---

[1] أصول التفكير النحوي: ١٠٨.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٤٣، وينظر على سبيل المثال: ٦٥، ٦٧.

[3] المصدر نفسه: ٩٠.

[4] المصدر نفسه: ٥٣، وينظر علي سبيل المثال: ٦٧.

إبدالهُ وَجازَ نَصبُهُ، فإذا تَقَدَّمَ امتَنَعَ الإبدالُ؛ لأنَّ التابِعَ لا يَتَقَدَّمُ المتبوعَ، فتعيَّنَ النَّصبُ"[١].

٥. عِلَّةُ قُوَّةٍ

مِن مَواطِنِ استِعمالها في (شرح اللؤلؤة) قولُ السرّمرّي في بابِ (الفاعل): "وجعلوا الرفعَ للفاعِلِ؛ لأَنَّهُ أقوى مِنَ المفعولِ"[٢].

٦. عِلَّةُ ثِقَلٍ

هِيَ:"أن يَستَثقِلوا عِبارة أو كلمةً أو حَرفًا أو حَرَكَةً"[٣]، وَعَلَّلَ السرّمرّي في شَرحِهِ بقولِهِ في بابِ (الفاعل) لَم تَرِد في بابٍ آخر: "وَإِنَّمَا اختيرَ للفاعلِ الرفعُ وللمفعولِ النَّصبُ؛ لأنَّ الضمَّةَ ثقيلَةٌ"[٤].

٧. عِلَّةُ خِفَّةٍ

هِيَ عِلَّة:"تتصلُ بأحد طبايع العرب في القولِ فقد كانوا يميلون إلى الاختِيارِ الأخَفِّ، إذ لَم يَكُن ذلكَ مُخِلاً بِكَلامِهِم"[٥]، وورَدَت هذه العلَّةُ في شرحِ اللؤلؤةِ وَعَلَّلَ بها السرّمرّي بِقَولِهِ في بابِ (إعراب الاسمِ المثنى): "أثبتت ياء الاسم المنقوص في التثنِيَةِ، كقولِكَ: جاءَ القاضِيانِ؛ لأنَّ هذهِ الياءَ تثبت في حالَةِ النَّصبِ لِخِفَّةِ الفتحَةِ، فلهذا أثبتت في التثنِيَةِ"[٦].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٢٨.

[٢] المصدر نفسه: ١٠٥.

[٣] علل النحو، لابن الورّاق: ٦٦.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٠٥.

[٥] علل النحو: ٦٦.

[٦] شرح اللؤلؤة: ٧٩، وينظر على سبيل المثال: ٢٠٢.

٧. عِلَّةُ اتِّباعٍ

مِن أمثِلَتِها في (شرحِ اللؤلؤة) قول السرّمرّي في بـــابِ (التوابع):"وَسُـــمِّيَت توابع، لأَنَّهَا تَبِعَت ما قَبلَها في إعرابِهِ"[١].

٩. عِلَّةُ تشبيهٍ

هِيَ عِلَّةٌ: "تَقومُ على اكتسابِ المُتَشابِهَينِ حُكمًا واحِدًا"[٢]، وَقَد وَرَدَت هـــذهِ العِلَّةُ في بابِ (إنَّ وأخواتها) وَعَلَّلَ السرّمرّي بقولِهِ: "وأمَّا (ليـــت، لعـــلَّ، وَكـــأنَّ) فالنصبُ بها أوجه وأرجح؛ لأنَّ هذه الحروف لمَّا كانت تغيّر اللفظَ والمعنى؛ قـــوي شبهها بالأفعالِ، فأعملت عملها"[٣].

١٠. عِلَّةُ كراهة الإخلال

وَعَلَّلَ بها السرّمرّي في شَرحِهِ في بابِ (الإعرابِ والبِناءِ) بِقَولِهِ: "فلا يَدخُلُ الجزمُ على الأَسمَاءِ، لأَنَّهُ لو دَخَلَ عَلَيهَا؛ لذهبَ شأنُ الحَرَكَةِ والتنوينِ اللّذين همـــا من خصائص الأسماء، وبها يتم مراد الكلام، فكرهوا الإخلال بها"[٤].

١١. عِلَّةُ الالتِباسِ

وَمِن مَواطِنِ استِعمال هذهِ العلَّةِ في (شرح اللؤلؤة) قولُ السرّمرّي في تَقديمِ الفاعِلِ على المَفعولِ: "وَيَجوزُ تأخيرُهُ عنهُ على وَجـــهِ الجـــوازِ والتوسُّـــعِ؛ إلاَّ أنَّ جوازَ التأخيرِ مُعَلَّقٌ على الأمنِ مِنَ اللبسِ، فمتى وَقَعَ اللبسُ على السامِعِ، وَجَـــبَ تَقديمُ الفَاعِلِ"[٥].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٤٤.

[٢] علل النحو: ٦٧.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٤٤.

[٤] المصدر نفسه: ٦٨

[٥] المصدر نفسه: ١٠٧، وينظر على سبيل المثال: ٦٥، ٨٦، ١٠٥.

١٢. عِلَّةُ افتِقارٍ

وَمِن تعليلات السرّمرّي في شَرحِهِ قولُهُ في بابِ (الإعراب والبناء): "أمّا مُشابَهَةُ الأَسمَاءِ للحُروفِ، فكـ(من)؛ فَإِنَّهَا إن كانت مَوصولَةً، أو موصوفَةً فقد أشبهت الحُروفَ لافتِقارِها إلى الصِّلَةِ والصِّفَةِ"[١].

١٣. عِلَّةُ تَبيينٍ وتمييز

استعملها السرّمرّي في تَعليلِ جعل الإعرابِ في آخِرِ الكلمَةِ، إذ قالَ: "وجعل الإعراب في آخر الكلمة؛ لأَنَّهُ وُضِعَ لتبيينِ المعنى، وتمييزِ الصِّفاتِ المُتَغايرَةِ في الأَسمَاءِ"[٢].

١٤. عِلَّةُ منع أصلٍ

قالَ السرّمرّي في عِلَّةِ بناءِ الفِعلِ الأمر على السكونِ: "وَبُنِيَ الأمرُ على السكونِ، ولَم يُعرَبْ؛ لأَنَّهُ ليسَ بِمُضَارِعٍ... وَإِنَّمَا يُبنى على السكونِ؛ لأنَّ أصلَ البناءِ السكونُ"[٣].

١٥. عِلَّةُ مَحَل

قَد وَرَدَت هذهِ العِلَّةُ في (شَرحِ اللؤلؤةِ) عِندَما عَلَّلَ السرّمرّي اقتِطاعَ (بعد) عَنِ الإضافةِ بقولِهِ: "فاقتطعت (بعد) عن الإِضَافَةِ وجعلت غاية، وَبُنِيَت على الضَّمِّ دونَ الفَتحِ وَالكَسرِ؛ لأنَّ الفَتحَ وَالكَسرَ يَحِلاَّنِ فيها عِندَ الإِضَافَةِ"[٤].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٦٦.

[٢] المصدر نفسه: ٦٧.

[٣] المصدر نفسه: ٧٠.

[٤] المصدر نفسه: ٢٠١.

رابِعًا: أُصُولٌ أُخرَى

الإِجمَاعُ، واستِصحَابُ الحَالِ

أَوَّلاً: الإِجمَاعُ

الإِجمَاعُ لُغَةً: الاتفاق: جمع الشيءَ عَن تَفرِقَةٍ يَجمَعُهُ جَمعًا، وَالعَزمُ عَلَى الأَمرِ[١].

وفي اصطِلاحِ النُّحَاةِ: إجماعُ نُحاةِ البَلَدَينِ البَصرَةِ وَالكوفَةِ[٢]، أو هُوَ: "اتفاقُ النُّحاةِ عَلى أَمرٍ ما دُونَ خِلافٍ مَذهَبِيٍّ أو فَردِيٍّ يَنقُضُ هذا الاتفاقَ المُجمَعِ عَلَيهِ"[٣].

ويقولُ ابنُ جنّي (ت٣٩٢هـ): "اعلم أن إجماع أهل البلدين إِنَّمَا يكونُ حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عَلَيهِ"[٤].

والإجماع أحد أدِلَّةِ الصناعَةِ النَّحوِيَّة الَّتِي اعتَمَدَها السرّمرّي، إلا أَنَّهَا كانت من الأدِلَّةِ القليلَةِ جِدًّا، التي وَرَدَت في شَرحِهِ في مَوضِعَينِ فقَط، الموضِعُ الأَوَّلُ في بابِ(الكلام وما يتألف منه) إِذ قالَ: "وتقسيم الكلام إلى الثلاثَةِ الأقسامِ المذكورَةِ، مُجمَعٌ عَلَيهِ"[٥].

أمَّا الموضِعُ الثاني كان في بابِ (الممنوع من الصرف)، إِذ قالَ: "واعلم أنَّ كُلَّ اسمٍ لا يَنصَرِفُ إِذَا وَقَعَ في الشِّعرِ، فهوَ على ثَلاثَةِ أضرُبٍ..... الثاني: يَجُوز

---

[١] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ٣٤٧/١، ولسان العرب (جمع): ٥٧/٨، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: ١١٢/٤.

[٢] الاقتراح: ١٨٧.

[٣] معجم المصطلحات النَّحوِيَّة والصرفية: ٤٩.

[٤] الخصائص: ١٩٠/١.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٥٣.

صرفُهُ مُطلَقًا بِلا خِلافٍ، وَهُوَ ما لا يستقيمُ الوزنُ إلا بِصَرفِهِ، غير (افعل مِن كَذا)"[١].

ثَانِياً: استِصحَابُ الحَالِ

الاستِصحَابُ لُغَةً: "كُل شيءٍ لاءَمَ شيئًا فقد استصحَبَهُ"[٢]. وَحَدَّهُ ابنُ الأنباري (ت٥٧٧هـ) بِقَولِهِ: "وأمَّا استِصحَابُ الحالِ فإبقاءُ حالِ اللفظِ على ما يَستَحِقُّهُ في الأصلِ عِندَ عَدَمِ دليلِ النَّقلِ عَنِ الأصلِ"[٣].

وَهُوَ عِندَ بَعضِ النحويين مِنَ الأدِلَّةِ المُعتَبَرَةِ[٤]، إلا أَنَّهُ يُعَدُّ من أضعَفِها ولهذا لا يجوزُ التمسُّكُ بِهِ ما إن وُجِدَ هُناكَ دَليلٌ[٥]، أي أنَّ هذا الدليلَ يَقومُ على (الأصل والفرع) إذ يستصحب الأصل عند عدم دليل النقلِ عن الأصلِ[٦].

ومن مظاهر استصحاب الحال عند السرّمرّي ما جَاءَ في باب (إنَّ وأخواتها) إذ قالَ: "والأصلُ في (لعل) عل، وزيدت اللام الأولى حَتَّى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصلِ"[٧]، وكذلك ما جَاءَ في بابِ (المُعرب والمبني) إذ قالَ: "الأصلُ في الإعرابِ: الأسماء وفي البناءِ الأفعال.....؛ لأنَّ في

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٨٢.

[٢] العين (صحب): ١٢٤/٣.

[٣] الإغراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري: ٤٦.

[٤] المصدر نفسه: ١٤١، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٤٩..

[٥] ينظر: لمع الأدلة: ١٤٢، والدراسات النَّحويَّة عند المكودي، أطروحة: ٤٣.

[٦] استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي، بحث: ٣٤٥، لعبد المهدي الجراح، وخالد وخالد الهزيمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد: ٧، العدد: ٣، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.

[٧] شرح اللؤلؤة: ١٤٢.

الأَسمَاءِ ما خرجَ عن أصلِهِ بمُشابَهَةِ الحُروفِ فَبُنِيَ، وفي الأفعالِ ما خَــرَجَ عَــن أصلِهِ بِمُشَابَهَةِ الأَسمَاءِ فَأُعرِبَ"[1].

ومن أمثِلَةِ وُرودِ استِصحَابِ الحالِ في (شَرحِ اللؤلؤةِ) للسرمرّي قولُهُ فــي بابِ (النكرة والمعرفة): "واعلم أن أصلَ هذا الاسمِ (أنت)، ليس إلاَّ أَلِف والنــون، والتاء للمُخاطَبِ، تقولُ: (أنتَ)، وَللمُؤَنَّثِ: (أنتِ) بالكسرِ، وفي التثنِيَــةِ: (أنتُمَــا)، وكذا بَقِيَّةُ الفُروعِ"[2].

---

[1] شرح اللؤلؤة: ٦٦.

[2] المصدر نفسه: ٦٢.

المَبحَثُ الرَّابِعُ

المُصطَلَحَاتُ النَّحوِيَّةُ

تَوطِئَة

مِنَ الجَديرِ بالذكرِ أَنَّهُ لا يُمكِنُ تَحديدُ تَاريخِ كُلِّ مُصطَلَحٍ مِنَ المُصطَلَحاتِ النَّحوِيَّةِ تَحديدًا دَقيقًا، لأنَّ هذا التاريخَ يُحيطُ بِهِ الغُموضُ والإبهامُ والصعوبَةُ المنهجيَّةُ؛ لكونها لم تكُن في بِدايَتها الأولى من الدرس النَّحويّ ناضِجَةً وَمُستَقِرَّةً، إذ كان النحو نفسه في طورِ النمو[١].

ويبدو أنَّ أغلَبَ البَصرِيِّينَ بعد الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويهِ اعتمدوا المُصطلحات الموجودة في الكتاب فلم يَخرجوا عنها إلى غيرها إلا قليلاً[٢].

أما الكُوفِيُّونَ فطبيعة منهجهم ودراستهم ورؤيتهم اللغوية والنحوية جعلتهم يبتكرون بعض المصطلحاتِ الجَديدَة الَّتِي لم يَعهَدها البَصرِيُّونَ[٣].

غير أَنَّهُ لم يسلَم مِن ظاهِرَةِ عَدَمِ الاستِقرارِ فقد عبر النَّحوِيُّونَ الكُوفِيُّونَ عن المَضمونِ الواحِدِ بأكثَرَ من مُصطَلَحٍ[٤].

ولا يَعنينَا في هذا المقامِ مُناقشة موضوع المصطلحاتِ النَّحوِيَّةِ فقد نالت حظها من العنايَةِ والدرسِ، إذ ظهرت مؤلفاتٌ وَبُحوثٌ كثيرَةٌ قَدَّمَت صورَةً واضِحَةً عن نشأةِ المصطلحِ وتطوُّرِهِ، إنَّمَا الَّذِي يَعنينا هو دراسة المصطلحات

---

[١] ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حَتَّى نهاية القرن الثالث عشر، عوض حمد القوزي: ٢٤٨.

[٢] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي: ٣٠٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٩.

[٤] ينظر: أَبُو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، الدكتور أحمد مكي الأنصاري: ٤٤٥.

الَّتِي وردت في كتاب شرح اللؤلؤة في علم العربيَّةِ، لعلَّ ذلك يُساعِدُنا في الكشفِ عن مذهَبِ السرّمرّي النَّحوِيِّ.

ويُمكنُ تَوضيحُ المُصطَلَحاتِ الَّتِي وَرَدَت في شَرحِ اللؤلؤةِ على النحوِ الآتي:

١. المُصطَلَحَاتُ النَّحوِيَّةُ الَّتِي وَرَدَت في شَرحِ اللؤلؤةِ لجمالِ الدينِ السرّمرّي.

٢. المُصطَلَحَاتُ الَّتِي لم يُكتَبُ لها الشيوعُ في الدرسِ النَّحوِيّ، ومُصطَلَحَات انفَرَدَ بها السرّمرّي.

أَوَّلاً: المُصطَلَحاتُ ٱلنَّحوِيَّةُ الَّتِي وردَت في شَرحِ اللؤلؤةِ للسرمرّي

١. التَمييزُ

مُصطَلَحٌ بَصرِيٌّ[١] يُطلِقونَهُ على ما يُسمِّيه الكُوفِيُّونَ بٱلتفسيرِ[٢]، ومُصطَلَحُ التفسير والتبيين بمعنى التمييز من ابتِكاراتِ الخليلِ[٣]، ولَم يَستَقِرَّ مُصطَلَحُ (التفسير) عِندَ الكُوفِيِّينَ على التمييزِ، إذ نَجِدُ الفرّاءَ يُطلِقُهُ على ما يُسميه البَصريُّونَ (المفعول لأجله)، ففي إعرابِ قولِهِ تعالى: "﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ {البقرة: ١٩}، قَالَ: "نصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عَلَيهِ لم ترد يجعلونها حذرًا، وَإِنَّمَا هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فتنصبه على التفسير"[٤].

---

[١] ينظر: المقتضب للمبرّد: ٣٢/١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٥٨، والأصول في النحو لابن السرّاج: ١١٤، ١٣٥.

[٢] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٥٥/١، ١٦٨، ٢٢٥.

[٣] ينظر:المصطلح النحوي نِشأته وتطوره: ١٦٥.

[٤] ينظر: معاني القرآن: ١٧/١.

"ولعلَّ مِمَّا تَجدُرُ الإشَارَةُ إِلَيهِ، أنَّ مُصطَلَحَ (التفسير) ليس من اصطلاحات الكُوفِيِّينَ وحدهم، إذ نَجِدُهُ مُستَعمَلاً في كتابِ سيبويهِ للدلالةِ على (التمييز)، واستعمل معه مُصطَلَح (التبيين) للدلالةِ نفسها، كما استَعمَلَ مُصطَلَحَ (التفسير) للدلالةِ على (المفعول لأجلِهِ)"[١].

وَقَد وَرَدَ مُصطَلَحُ (التمييز) في شَرحِ اللؤلؤةِ، إذ قالَ السرّمرّي في بابٍ سَمَّاهُ (الحال والتمييز): "وَأَمَّا التمييزُ فَإِنَّهُ يُشبِهُ الحالَ في كونِ كُلٍّ مِنهُما اسمًا نَكِرَةً يأتي بعد تمامِ الكلامِ، إلا أنَّ الفرقَ بَينَهُما أنَّ الحالَ نَكِرَةٌ مُشتَقَّةٌ مِنَ الفِعلِ في أَغلَبِ الكَلامِ، وَتَقَعُ جواب (كيف)"[٢].

٢. المُستَقبَلُ

وَهُوَ مِنَ مُصطَلَحاتِ الكُوفِيِّينَ[٣]، وَيُعَبِّرُ الكُوفِيُّونَ بهذا المُصطَلَحِ "إِذَا أرادوا أن يَكونَ الحَدَثُ دالاً عى الحالِ والاستِقبالِ، وَهُوَ ما يُقابِلُ (الفعل المُضَارِع) عِندَ البَصرِيِّينَ"[٤]، وأن مُصطَلَحَ (الفعل المُضارِع) مِن مُصطَلَحاتِ سيبويهِ[٥]، وَشَاعَ استِعمالُهُ في كُتُبِ البَصرِيِّينَ مِن بَعدِهِ، إذ لاقى عِندَهُم قَبولاً".

وَمِنَ الجديرِ بِالذِّكرِ أنَّ مُصطلحَ (المُستقبل) قد استَعمَلَهُ الخليلُ أستاذُ المَذهَبَينِ، إذ قالَ: ".... ولكن يُرادُ بِهِ مَعنى فَعَلَ، فَكَسَروا الزايَ مَعَ الياءِ وبيان ذلِكَ أَنَّهُم لا يَقولونَ في المُستَقبَلِ: ما يَزالُ ولكن يردونه إلى يَزال"[٦]، فضلاً عن

---

[١] نحو أبي بكر الأنباري الكوفي في كُتُبِهِ (أطروحة دكتوراه): ١٩٧.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١١٨.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٣٣/١، ٣٤٤، ٣٨٦، ومجالس ثعلب، لثعلب: ٢٣١/١، ٣٦٠/٢، ٣٨٨، ٣٩٠، المذكر والمؤنث، لابن الأنباري: ٦٨.

[٤] المدارس النَّحويَّة أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي: ٣٣، ٣٤.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٣/١، ١٤، ٢١، ٣٥/٣، والمقتضب: ٩٧/١، ١٣٦، ٦١٢، ٩٦.

[٦] العين (زيل): ٣٨٥/٧.

أنَّ هُناكَ عُلماء من البَصرِيِّينَ اعتمدوا تَسمِيَةَ الكُوفِيِّينَ منهم الزجّاجي (ت٣٤٠هـ) وحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)[١].

أمَّا السرّمرّي فقد استَعمَلَ المُصطَلَحَينِ (المُستَقبَل والفعل المُضارِع) في شَرحِهِ فَمِن مَواضِعِ استِعمَالِهِ مُصطلحَ (المستقبل) قوله: "المستقبل مرفوع إِذَا خَلا مِن ناصِبٍ أو جازِمٍ"[٢].

ومن مواضِعِ استِعماله مُصطَلَحَ (الفعل المُضارع) قولُهُ: "وأمَّا مُشابَهَة الأَفعَالِ لِلأَسمَاءِ، فَكَونُ الفِعلِ المُضارِعِ يحتَمِلُ الحالَ والاستِقبالَ"[٣].

والحقيقَةُ أنَّهُ لا فائِدَةَ تطالُ من وراءِ بَعَضِ الخِلافاتِ المذكورَةِ في تَسمِيَةِ البَصرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ لهذا المُصطَلَحِ لأَنَّهُ لا ينشأ عن هذا حُكمٌ نَحوِيٌّ. والله أعلَمُ.

٣. لا النَّافِيَةُ لِلجِنسِ

مُصطَلَحٌ بَصرِيٌّ[٤]، على ما استَقَرَّ عِندَ الكُوفِيِّينَ بـ(لا للتبرِئَةِ)[٥]، وقد شاعَ في كُتُبِ البَصرِيِّينَ بـ(النفي بلا)[٦]، إلا أنَّ سيبويهِ يُسمِّيها (العاملة عمل إنَّ) فيقول في بابِ النفي بـ(لا): "و(لا) تعمل فيما تنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها"[٧].

---

[١] مُصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، د. عبد الله بن حمد الخثران: ٧٤، ٧٥.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٧١، ١٩٣.

[٣] المصدر نفسه: ٦٦، ٦٧، ١٩٠.

[٤] ينظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي: ٣٦، والمدارس النَّحويَّة، لشوقي ضيف: ١٦٧.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٢٠/١، ١٢١، ٨٤/٢، وإيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري: ١٤١/١، ٤٨٧.

[٦] ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٤/١، والمقتضب: ٣٦٤/٤.

[٧] الكتاب: ٢٧٤/٢.

أمّا السرّمرّي فقد وَرَدَ عِندَهُ هذا المصطلح في عنوان الباب، إلا أَنَّهُ عَبَّرَ عنها خلالَ شَرحِهِ بـ(النفي بلا) وهذا ما شاعَ في كُتُبِ البَصرِيِّينَ، إذ قالَ: "فأمَّا إذَا كررتَ الاسمَ المُنتَفي بـ(لا) كقولِكَ: (لا حَولَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ)"[١].

٤. حُرُوفُ الجَرِّ

وَهوَ مِنَ المُصطَلَحَاتِ الَّتِي وَرَدَت في كُتُبِ البَصرِيِّينَ[٢]، بيد أنَّ سيبويهِ أكثر من استِعمالِ مُصطَلَحِ (الإضَافَة) اصطلاحًا على هذه الحروف، ومن ذلكَ قولُهُ عَنِ اللامِ: "ولامُ الإضَافَةِ ومعناها الملك والاستحقاقُ الشيء ألا ترى أنَّكَ تَقولُ: الغُلامُ لَكَ والعَبدُ لَكَ فيكونُ معنى هوَ لكَ"[٣]، أمَّا الكُوفِيُّونَ فقد استحدثوا اصطِلاحَ (حروف الصفة) وأطلقوها على هذهِ الحُرُوفِ[٤].

وبمصطلح (حروف الجر) وَرَدَ استِعمالُها في (شرح اللؤلؤة)، إذ قالَ السرّمرّي: "وأمَّا الحُروفُ فَهِيَ الأربعَةَ عَشَرَ المذكورة في النظمِ، وأمُّها (من)؛ لأنَّ كل أدوات يتفق عملها؛ فلها أمٌّ تستولي عَلَيهَا كـ(من) في حُروفِ الجَرِّ"[٥].

٥. الصَّرفُ وَمَنعُ الصَّرفِ

مُصطَلَح وَرَدَ كَثيرًا في كُتُبِ نحاةِ البَصرِيِّينَ[٦]، وَوَرَدَ في كُتُبِ نُحاةِ الكوفَةِ الكوفَةِ بـ(ما يَجري وما لا يَجري)[٧]. أو (الإجراء)، والحقُّ غير ذلكَ؛ لأنَّ

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٣٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٨٣/٢، ٧٩/٣، ١٤٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١٥١/١، والمقتضب: ٣/١، ٣٤٢/٢.

[٣] الكتاب: ٣٠٤/٢.

[٤] ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: ٢٣/١، ٣١، ٣٢، ٣٧٥.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٨٧.

[٦] ينظر: الكتاب: ٢١٩/١، ٢٣٤/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٤٤/١، والمقتضب: ١٤٥/١. ١٤٥/١.

[٧] ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: ١/ ٤٣، ٢٠٨، ٣٤٠، ومجالس ثعلب: ١٢٨/١.

مُصطَلَحَ (الإجراء) ليس من ابتكارات الكُوفِيِّينَ، إذ استَعمَلَهُ سيبويهِ إذ قالَ: "وكل أفعل يكون اسمًا تصرفه في النكرات، قلت كيف تصرفه وقد قلت لا أصرفه؟ قال لأنَّ هذا البناء يمثل به، فزعمت أنَّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسمًا وليس بوصف جرى"[١]، وقد تابَعَهُ في ذلِكَ الأخفَشُ[٢]، والمبرّد (ت٢٨٥هـ)[٣]، وابنُ السرّاج (ت٣١٦هـ)[٤].

ونَظِير هذا وَجَدنا الكُوفِيِّينَ يَستَعمِلونَ مُصطلحَ (الصرف)، فهذا الفرّاءُ يرد عنده المُصطلحانِ في عبارَةٍ واحِدَةٍ (الصرف والإجراء)، إذ قَالَ: "وقوله: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾ {طه: ١٢}، ذُكِر أَنَّهُمَا كانتا من جلدِ حمارٍ ميّتٍ فأمر بخلعهما لذلك، وقوله (طوى) قد تكسر طاؤه فيُجرَى، ووجه الكلام (الإجراء إذا كسرت الطَّاء) وإن جعلته اسمًا لِمَا حول الوادي جَازَ ألا يُصرف كما قيل ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍۙ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ﴾ {التوبة: ٢٥} فأجروا حنينًا لأَنَّهُ اسم للوادي"[٥].

واقتَصَرَ السرّمرّي على مُصطلح (الصَّرفُ وَمَنعُ الصَّرفِ)، إذ قالَ: "اعلَم أنَّ الأصلَ في الأَسمَاءِ: الصرف، إلا أنَّ فيها ما شابَهَ الفعل، فَسلبَ الجر والتنوين اللَّذين لا يدخُلانِ الفعلَ"[٦]، وقالَ في مَوضِعٍ آخر: "وأمَّا منع الصرفِ للمُنصَرِفِ لِضَرورَةٍ فأجازَهُ الكُوفِيُّونَ...."[٧].

---

[١] الكتاب: ٣٠٣/٣.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٢/٢.

[٣] ينظر: المقتضب: ٣٠٩/٣، والمذكر والمؤنث للمبرّد: ٩٥، ١٠٥.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ٤٧/١.

[٥] معاني القرآن: ١٧٥/٢.

[٦] شرح اللؤلؤة: ١٧٧.

[٧] المصدر نفسه: ١٨٣.

٦. حُرُوفُ النَّسَق

ذَهَبَ كَثيرٌ مِنَ الدارسينَ[١]، إلى أنَّ العَطفَ مُصطَلَحٌ بصريٌّ والنسقَ كوفيٌّ، وكان مصدرهم في ذلك قولَ ابنِ يعيش (ت٦٣٦هـ): "ويُسمّى عطفًا بحروف ويُسمّى نَسَقًا، فالعطفُ مِن عِباراتِ البَصريِّينَ، والنسقُ من عباراتِ الكُوفِيِّينَ"[٢].

إلا أنَّ الجديرَ بِالذِّكرِ في هذا الموضعِ أنَّ الخَليلَ بنَ أحمد أوَّل من أطلَقَ هذا المُصطَلَحَ، إذ قالَ: "ثُمَّ: حَرْف من حروف النَّسَق لا تُشركُ ما قبلَها بما بعدَها..."[٣]، وقد استَعملَ الكُوفِيُّونَ مُصطَلَحَ العطفِ أَيضًا، فهذا الفرّاءُ يَقولُ: "وقوله: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ {الأنبياء: ٣} منصوبة عَلَى العطف عَلَى قولِهِ ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾"[٤].

أمَّا السرّمرّي فقد ذَكَرَ المُصطَلَحَينِ، إذ قالَ: "فأمَّا العطفُ بِالحُرُوفِ، فهيَ العشرة المذكورة في النظمِ وتُسَمَّى حُرُوفَ النَّسَقِ أَيضًا...."[٥].

٧. البَدَلُ

مِنَ المُصطلحاتِ الَّتِي تواردَ استِعمالُها عِندَ البَصريِّينَ[٦]، واصطلاحُ البَدَلِ أَحَدُ المُصطلحاتِ الَّتِي لم تَتَّخِذ شَكلاً تَستَقِرُّ عَلَيهِ، فالكُوفِيُّونَ يُطلقونَ مُصطَلَح

---

[١] ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣١٢، والمدارس النَّحويَّة: ١٦٧.

[٢] شرح المفصل، لابن يعيش: ٧٤/٣.

[٣] العين: ١١٨/٨.

[٤] معاني القرآن: ١٩٨/٢.

[٥] شرح اللؤلؤة: ١٦٥.

[٦] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٦/١، ١٨،، والمقتضب: ١١/٣.

الترجَمَة، والتبيين، والمردود[1] على البدل، فضلاً عن أَنَّهَا لم تَستَقِر عِندَ سيبويهِ فقد سمَّى عطفَ البيانِ بَدَلاً[2].

إلا أننا نَجِدُ بَعضَ المُصطلحاتِ الكوفية تدورُ على ألسِنَةِ نحويي البصرة فالتبيين مَثَلاً كوفي النسب لا يَجِدُ المبرّدُ غضاضة في استعماله[3].

وهذا دليلٌ على حُرِّيَّةِ الفكرِ عندَ هؤلاءِ العُلماءِ وتحررهم من كل قيد إلا قيد العلم والحقيقَة العِلمِيَّة[4].

أما السرّمرّي فقد اقتَصرَ على إيراد مُصطلحِ (البدل) الَّذِي هُوَ مُصطلحٌ بَصرِيٌّ كما أشَرتُ مُسبَقًا، إذ قالَ: "وأمَّا البَدَلُ فيَدخُلُ على الاسمِ والفعلِ، ويأتي على الاسمِ على أربعَةِ أنواع....."[5].

٨. الحَالُ

أَحَدُ المُصطلحاتِ البصريَّةِ[6] الَّتِي تُستَعمَلُ للدلالَةِ على ما يُسمِّيه الكُوفِيُّونَ بِالقَطعِ.. إلا أَنَّنا نَجِدُ الفرّاءَ يُزاوِجُ بين المُصطلَحَينِ ومن ذلِكَ تَفسيرُ قَولِهِ تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ {آل عمران: ١٨}، إذ يقولُ عن (قَائِمًا) مَنصوبٌ على القَطعِ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ نعت به مَعرِفَةٌ[7].

---

[1] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٧/١، ٢٣٢/٢،، ومجالس ثعلب: ٢٠/١.

[2] ينظر: الكتاب: ٢١٦/١.

[3] ينظر: المقتضب: ٣٢.

[4] المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٤.

[5] شرح اللؤلؤة: ١٧٣.

[6] ينظر: الكتاب: ٤٥/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٨/١.

[7] معاني القرآن: ٢٠٠/١.

وَنَجِدُ الفرّاءَ استَعملَ مُصطَلَحَ (الحال) في (غير) في قولِهِ تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ.... ﴾ {المائدة: ١}، إذ قالَ: "وَقَد يَكونُ نَصبًا على أَنَّهُ حالٌ"[١].

ولَعَلَّ مِمَّا يذكر في هذا الموضعِ أن هُناكَ باحثةً مُعاصرةً تتبعت هذا الأمر وتوصلت إلى نتيجة مفادها: أنَّ ما شاعَ عِندَ الباحِثينَ أنَّ مُصطَلَحَ (القطع) عِندَ الكُوفِيِّينَ يُقابِلُ مُصطلح (الحال) البصري، وليس الأمرُ كذلِكَ إذ بيَّنَت الباحِثَةُ أنَّ السياقات الَّتِي ذَكَرَ فيها الفرّاءُ هذا المُصطلحَ في مَعانيهِ لا تُؤَيِّدُ ذلِكَ، إذ ذَهَبَ الفرّاءُ إلى صَوابِ النَّصبِ في قولِهِ تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ {المائدة: ٤٢}: "فما أتاكَ من مثل هذا الكلام نصبته ورفعته، ونصبه عَلَى القطع وَعَلَى الحال، وَإِذَا حسن فِيهِ المدح أو الذم لهذا وجهٌ ثالثٌ"[٢].

فـ(سامعين) و(أكالين) يَجُوز فيها على قولِ الفرّاءِ ثلاثة أوجه للنصبِ وهِيَ: ١. القطع، ٢. الحال، ٣. النصب على المدح أو الذمِّ الَّذِي يُقابل (القطع) عِندَ البَصرِيِّينَ.

وهذهِ اوجُه صَرَّحَ الفرّاءُ بها، وجاءَ تَفسيرُ قولِهِ تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ {فصلت: ٣}: "نصب قرآنا عَلَى الفعل؛ أي: فصلت آياته كذلك ويكون نصبًا عَلَى القطع؛ لأنَّ الكلام تام عند قوله: آياته"[٣]، إذ أطلَقَ الفرّاءُ هذا

---

[١] معاني القرآن: ٣٠١/١.

[٢] المصدر نفسه: ٣٠٩/١.

[٣] المصدر نفسه: ١٢/٣، الحال والقطع في معاني القرآن للفرّاء (بحث): ١٤٦، عبير بدر عبد الستار البدر، مجلة آداب المستنصرية، تصدرها الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، بغداد، العدد: ٣٨، ٢٠٠٢م، وينظر: النحو الكوفي في دراسات العراقيين المعاصرين خلال النصف الثاني من القرن العشرين (أطروحة): ١٥٥ – ١٥٧.

المُصطَلَحَ على نكرة نَعتُها معرفة وهذه النكرة جاءت بعدَ تَمامِ الكلامِ، لذا ذَهَبَت الباحِثَةُ إلى أنَّ دلالةَ (القطع) عِندَ الفرّاء تقابل ما عرف عِندَ البَصرِيِّينَ بالحالِ المُؤَكَّدَةِ.

وبِمُصطلحِ (الحال) ورَدَ استِعمالُهُ في شَرحِ اللؤلؤةِ، إذ قالَ السرّمرّي: "الاسمُ المنصوبُ على الحالِ ما جمعَ ستة شرائط"[١].

٩. النَّعتُ

لَم يَكَن الكُوفِيُّونَ مُبتَدِعينَ مُصطَلَحَ (النعت)، بل سَبَقَهُم في ذلِكَ أمامُ النحاةِ سيبويهِ في (الكتاب) فقد أطلقه على عطفِ البيانِ[٢]، وأطلقهُ على الصفَةِ والموصوفِ في عِدَّةِ مَواضِعَ من كِتابِهِ[٣]، وَقَد زَعَمَ الدكتور شوقي ضيف بأن الفرّاء كان أول من اصطلحَ على تسمية النعتِ باسمِهِ[٤]، وكان البَصرِيُّونَ يُسمُّونَهُ الصفة[٥].

ويَبدو لي أنَّ الكُوفِيِّينَ وعلى رأسِهِم الفرّاءُ كان لا بُدَّ لَهُم أن يستعمِلوا (النعت) بدلاً مِنَ (الصفَةِ)؛ لأنَّ (الصفة) سبق لهم أن استَعمَلوها للدلالَةِ على مَعنى آخر وهو (حروف الجر وعلى الظرف)، واللهُ أعلَمُ.

وَقَد زاوَجَ السرّمرّي بين المُصطلحينِ فقد جَعَلَ عنوانَ البابِ بـ(النعت) وعند شرحِهِ استَعمَلَ مُصطَلَحَ (الصفة)، إذ قالَ: "وأمَّا الصفة فتختصُّ بالاسمِ وتكونُ في أغلَبِ الأحوالِ مُشتَقَّةً مِنَ الفِعلِ"[٦].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١١٦.

[٢] ينظر: الكتاب: ٢٢٣/١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٢١/١.

[٤] ينظر: المدارس النحوية: ٢٠٢/١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٦] شرح اللؤلؤة: ١٦٩.

١٠. الظَّرفُ

مِن مُصطَلَحاتِ الخَليلِ[١]، وقد تابَعَهُ تِلميذُهُ سيبويهِ في ذلكَ وأفردَ لَـهُ بابًـا سَمَّاهُ بـ(هذا باب ما يجري مِمَّا يَكونُ ظَرفًا هذا المجرى"[٢].

إلا أَنَّهُ كان يُعبّر عنه أَيضًا بالغاية، إِذ يقولُ: "فأمّا ما كان غايةً، نحو: قبل وبعد فإنَّهم يحركونه بالضمة"[٣].

وَيُقابِلُهُ ما عُرِفَ عِندَ الكُوفِيِّينَ بِمُصطَلَحِ (المحل أو الصفة)[٤]، وقد ذَكَرَ أَبُو أَبُو البركات الأنباري أنَّ الكُوفِيِّينَ يُسمّونَ (الظرف) بـ(المحل) ومنهُم من يُسمِّيه بـ(الصفة) لكن (المحل) يدل على (ظرف المكان) عِندَ الكُوفِيِّينَ و(الوقت) على (ظرف الزمان)، أما (الصفة) فَيُطلِقونها على (حروف الجر)[٥].

وقد وَرَدَ هذا المُصطَلَحُ في شَرحِ السرّمرّي إِذ يقولُ: "اعلَم أنَّ الظرفَ ظَرفان: ظرف مكان، وظرف زمان"[٦].

وقد تابَعَ السرّمرّي سيبويهِ في استِعماله مُصطلح (الغاية) كمصطلح مُرادف لمُصطلَحِ (الظرف)، إِذ قالَ: "وبنوا (قبل، وبعد) في الغاية على الضمِّ"[٧].

---

[١] ينظر: العين (ظرف).

[٢] الكتاب: ٨٤/١، ٢٦٧/٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢٨٦/٢.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣٤١/١.

[٥] ينظر: الإنصاف، لأبي البركات الأنباري م(٦): ٥١/١.

[٦] شرح اللؤلؤة: ١٢٢.

[٧] المصدر نفسه: ١٢٢.

١١. ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ

مُصطَلَح يُعبّر به الكُوفِيُّونَ[١]، عما عُرِفَ عِندَ البَصرِيِّينَ بـ(المفعول الَّذِي لا يتعدَّاهُ فعلُهُ إلى مفعول)[٢]، أو (المفعول الَّذِي لم يُذكَر فاعلُهُ)[٣]، وَيُطلق الفرّاء مُصطلح (ما لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ) على (المبني للمجهول)[٤]، وهو في ذلك غير مسبوق في استعماله هذا اللفظ ودلالته، وهذا يَدُلُّ على قُدرَةِ الفرّاءِ على ابتكار المصطلحات، إذ تردَّدَ هذا المصطلح في أكثر من موضِعٍ في كتابِهِ (معاني القرآن)[٥].

وقد شاعَ لدى المتأخرينَ مُصطَلَحُ (المبني للمجهول) لدلالة على المصطلحات السابقة الذكر[٦].

وقد انحازَ السرّمرّي إلى المُصطلح الكوفي، إذ ذَكَرَهُ خِلالَ شَرحِهِ، إذ قالَ: ""وَإِنَّمَا شَرَطَ في الفعلِ أن يكونَ مقرًّا على صيغته؛ احترازًا مِمَّا لَم يُسَمَّ فَاعِلُهُ"[٧].

١٢. الاستِثنَاءُ المُنقَطِعُ

مِنَ المُصطَلَحاتِ الكُوفِيَّةِ، إذ يعد الفرّاء أول من استَعمَلَ مُصطلحَ (المنقطع)[٨]، وأرادَ بهِ النمَطَ الَّذِي يَكونُ المُستَثنى فيهِ لَيسَ مِن جِنسِ الأَوَّل، قَالَ:

---

[١] ينظر: معاني القرآن، للفرّاء: ١١٢/١، ١١٤، ومجالس ثعلب: ٢٠٨/١.

[٢] ينظر: الكتاب: ٤١/١.

[٣] ينظر: المقتضب: ٥٠/٤.

[٤] ينظر: المدارس النحوية: ٢٠٠/١.

[٥] ينظر: معاني القرآن: ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢١٠/٢، ٢١٤، ٢١/٣، ٢٢، ٢٩، ٣٠.

[٦] ينظر: رسالة الافصاح ببعض ما جَاءَ من الخطأ في الإيضاح، لأبي الحسن بن طراوة: ٣٨.

[٧] شرح اللؤلؤة: ١٠٥.

[٨] الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، د. كاظم إبراهيم كاظم: ٣٤.

"وتعرف المنقطع من الاستثناء بِحُسْن إن فِي المستثنى فإذا كَانَ الاستثناء محضًا متصلًا لم يحسن فِيهِ إن"[١].

ولفظةُ (المنقطع) أول ما جاءت عِندَ سيبويهِ في توضيحِ مثالٍ يُفيدُ الاستثناء (المنقطع) إلا أَنَّهُ لم يستعملها مُصطَلَحًا، وَإِنَّمَا أرادَ بها أن يُوَضِّحَ العامِلَ في المُستَثنى[٢]. إلا أنَّ البَصرِيِّينَ عَبَّروا عنهُ بعِنواناتٍ تُشيرُ إِلَيهِ، قَالَ سيبويهِ: "هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخِر ليس من النوع الأول"[٣].

وقد تابَعَ المبرّدُ سيبويهِ، إِذ أورَدَ بابًا في المُقتَضَبِ سَمَّاهُ: (ما يَقَعُ في الاستثناء من غير المذكور قبله)[٤].

وقد استعمَلَ السرّمرّي (مُصطلَحَ القَطعِ) في شَرحِهِ إِذ قالَ: "والاستثناءُ عدة أدوات، إلا أن حرفه المستولي عَلَيهِ (إلا) فَهِيَ أُمُّ الباب، ولا يخلو حالُ الكلامِ قَبلَ أن ينطق بـ(إلا) مِن قِسمَينِ: أحدُهُما أن يَكونَ مُنقَطِعًا، والثاني: أن يَكونَ تَامًّا"[٥].

تَامًّا"[٥].

١٣. النَفيُ

مُصطَلَحٌ بَصرِيٌّ[٦] نظير (الجحد) عِندَ الكوفيين[٧]، وهذا ما شاعَ بَينَ الدارِسينَ، والحق أن الخليلَ – رحمهُ اللهُ – قد سبقهُم في ذلكَ، قالَ: "لَمْ، خفيفة: من حُروف الجَحْد بُنِيَتْ كذلك"[١].

---

[١] معاني القرآن: ٢٥٩/٣.

[٢] ينظر: الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، د. كاظم إبراهيم كاظم: ٣٥.

[٣] الكتاب: ٣١٩/٢.

[٤] المقتضب: ٤١٢/٤.

[٥] شرح اللؤلؤة: ١٢٤ – ١٢٥.

[٦] ينظر: الكتاب: ١٣٥/١ – ١٣٦.

[٧] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٥٢/١.

وبذلِكَ يرد الرأي القائِل بكوفِيَّةِ مُصطَلَح (الجحد)، إِذ هُوَ مِنَ المُصطلحاتِ المشتركَةِ بين الكُوفِيِّينَ وَالبَصرِيِّينَ، على الرغمِ مِن اطرادِ استِعمَالِهِ عِندَ الكُوفِيِّينَ[٢].

ومِنَ العُلماءِ البَصرِيِّينَ الَّذِينَ استَعمَلوا المُصطَلَحَينِ مَعًا الأخفشُ الأوسَطُ[٣] (ت٢٢١هـ)، وابنُ السرّاجِ (ت٣١٦هـ)[٤]، أمَّا الكُوفِيُّونَ فمنهُمُ الفرّاءُ[٥]، وأبو بكر الأنباري[٦] (ت٣٢٨هـ).

وقد وَرَدَ مُصطَلَحُ (النفي) عِندَ السرّمرّي في شَرحِهِ، إِذ قالَ: "والنفي كقولِكَ: ما عِندي شيءٌ فأعطيكَ"[٧].

١٤. أَسمَاءُ الإِشَارَةِ وَالأَسمَاءُ المُبهَمَةُ

وَهُمَا مُصطَلَحانِ مُتَرَادِفانِ وَرَدَ ذِكرُهما في الدرسِ النَّحوِيِّ، إِذ يُعدَّانِ مِن مُصطَلَحاتِ سيبويهِ في كِتابِهِ[٨]، وقد استَعملهما أَيضًا للدلالة على الأَسمَاءِ الموصولَةِ[٩]، في حين وَرَدَ استِعمالُ (حُروفِ المثلِ) نظير هذَينِ المُصطَلَحَينِ كمصطَلَح مُرادف لهما عِندَ الكُوفِيِّينَ[١٠].

---

[١] العين: ٣٧٠/٢.

[٢] ينظر: المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ٣٧٧.

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٣١/١ – ٣٣٣.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ٤٦١/١.

[٥] ينظر: معاني القرآن: ٢٧/١، ٦٦.

[٦] ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٤٢/١ – ١٤٣.

[٧] شرح اللؤلؤة: ١٩٦.

[٨] ينظر: الكتاب: ٧٥/١.

[٩] ينظر: الكتاب: ٢٨٠/٣.

[١٠] ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١١٨/١.

قالَ الأزهري (ت٩٠٥هـ): "أَهْل الْكُوفَة يُسمُّون: ذَا، وتا، وَتلك، وَهَذَا، وَهَذِه، وَهَؤُلاء، والّذي وَالَّذين، ..... حُروفَ المُثُل، وأَهْلُ البَصرة: يُسمّونها حُروفَ الإِشارة، والأَسْماء المُبْهمة"[١].

وقد ورد المصطلحان (أسماء الإِشَارَة وَالأَسْمَاء المبهمة) في شَرحِ اللؤلؤة، إذ قالَ السرّمرّي: "ولكَ الخيارُ في إثباتِ حَرفِ النداءِ وَحَذفِهِ، فيما عدا أَسمَاء الإِشَارَة، واسم الله جَلَّ جَلالُهُ، وَالأَسْمَاء المُبهَمَة"[٢].

وقالَ أَيضًا: "وأمَّا أن تحتاجَ إلى ما بعده، وهو المبهم، كقولِهم: هذا، وذا، وتلك، ونحو ذلك من الإشاراتِ"[٣].

وقد تابَعَ السرّمرّي سيبويهِ في تَسمِيَةِ أَسمَاء الإِشَارَة بِالأَسمَاءِ المَوصولَةِ، وَدَرَجَ أَسمَاءَ الإِشَارَة مع الأَسمَاءِ الموصولَةِ، إذ قالَ: "ومنها الأَسمَاءُ الموصولَةُ، كَقَولِنا: الَّذِي، وَالَّتِي، ومن، وَالَّتِي، وما، وأي، فَالَّذِي: ذاك الرجل، وَالَّتِي تلك المرأة، و(من) بمعنى الَّذِي، وَالَّتِي، تَعُمُّ الذكرَ والأنثى"[٤].

١٥. اسمُ الفَاعِلِ

مُصطَلَحٌ شاعَ استِعمالُهُ عِندَ البَصرِيِّينَ[٥]، والذي يُعَبِر عنه الكُوفِيُّونَ بالفعلِ بالفعلِ الدائمِ[٦]، والفعل إِذَا كانَ عامِلاً[٧]، وقد أطلق بعض الكُوفِيِّينَ على (اسم

---

[١] تهذيب اللغة للأزهري: ٢٩/١٥، وينظر: البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري، رسالة رسالة ماجستير: ٤٤.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٥٣.

[٣] المصدر نفسه: ٦١.

[٤] المصدر نفسه: ٦١.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٣/٣.

[٦] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٦٥/١.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٤/١.

المفعول) مُصطَلَحَ (الفعل الدائم)[1]، كما هو الحال مع البَصـــرِيِّينَ، فقـــد أطلقـــوا (الفاعل) وهم يُريدونَ بِهِ (اسمَ الفاعِلِ) كما ورَدَ ذلك عند الخليل فـــي معجمِـــهِ، إذ قالَ: "رَقَعْتُ الثوب رَقْعاً، ورَقَّعْتُه تَرقيعاً في مواضِعَ، والفاعِلُ راقع"[2]. وقد وافَقَ ابنُ السرّاجِ الخليلَ في استِعمالِهِ[3].

وَيتَّضِحُ أنَّ مُصطَلَحَ (الفعل الدائم) مِنَ المُصطَلَحاتِ الكوفية ومن ذلِكَ قولُ ثعلب (ت٢٩١هـــ) لابن كيسان (ت٢٩٩هـــ) في قائِم في قولِكَ (مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَائِمٌ أَبُوهُ): "أو ليس هو عندكم اسما، وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما"[4].

ومِمَّا يَتَقَدَّمُ يَتضحُ لنا عدم استِقرار المُصطَلَحِ في تلكَ الحُقبَةِ الزَمَنِيَّةِ فتداخل المصطلحات فيما بينها تثبت عدم استقرارها لدى أكثرِ عُلماءِ النحـــوِ فـــي ذلـــكَ الوقتِ، وإنَّ هذا التداخُلَ يؤَدِّي إلى صُعوبَةِ فَهمِ المُرادِ مِنَ المُصطَلَحِ، فكان لا بُـــدَّ أن يَكونَ المُصطَلَحُ أكثَرَ استِقرارًا ودِقَّةً لا سيما أَنَّهُم هُم واضـــعوا النحـــوِ الَّـــذِي تابعته الأجيال فيما بَعدُ.

وقد وَرَدَ ذِكرُ مُصطَلَحِ (اسم الفاعِلِ) في شرح اللؤلؤة، إذ قَالَ الســـرّمرّي: "اعلم أنَّ العربَ تُشبه اسم الفاعلِ بالفعلِ المُضارِعِ المُشتَقِّ مِنهُ، لاتفاقهما في عِـــدَّةِ الحُروفِ، وهيئة الحركة والسكون؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ: (ضارب) يُضاهي قولـــكَ: (يضرب)...."[5].

---

[1] ينظر: شرح القصائدِ السبع الطوالِ الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري: ٤١٢.

[2] العين: ١٥٧/١.

[3] الأصول في النحو: ٧٦/١.

[4] مجالس العلماء، للزجّاجي: ٢٤٤.

[5] شرح اللؤلؤة: ٩٧.

١٦. الضَّمِيرُ أو المُضمَرُ

مِنَ المُصطَلَحاتِ الَّتِي شاعَت عندَ البَصرِيِّينَ[١]، أما الكُوفِيُّونَ فيقولون الكناية والمكنى[٢]، وإلى ذلكَ ذَهَبَ أكثَرُ الدارسينَ[٣]، والحَقُّ أنَّ هذا المُصطَلَحَ قديمٌ، استعملهُ الخَليلُ رحمهُ اللهُ[٤]، ثُمَّ استَعمَلَهُ الكُوفِيُّونَ متابعين في ذلك الخليل حَتَّى شاعَ عِندَهُم ونسب إِلَيهم استعماله، إِذ وردَ عِندَ الفرّاءِ[٥]، وتابعهُ في ذلِكَ ثعلبُ[٦]، وأبو بكر ابنُ الأنباري[٧].

إلا أنَّ الكُوفِيِّينَ يَستَعملونَ مُصطَلَحَ (الضمير) أَيضًا[٨].

ولكن ليس بالكثرَةِ والشيوعِ كما هو عندَ البَصرِيِّينَ إِذَا استأثَروا بدله مصطلح (الكناية) الَّذِي شاعَ عِندَهُم، كما أنَّ بعض البصريين استعمل مصطلح الكناية والمكنّى[٩].

ومن مواطِنِ ورودِهِ في كتابِ شرحِ اللؤلؤةِ، قَالَ السرّمرّي في بابِ المعرفةِ والنَّكِرَةِ: "أما أن يحتاج إلى ما قبله، وهو المضمر، كقولِنا: (أنت) للمُخاطَبِ، و(أنا) للمتكلم؛ لأنَّ المُخاطَبَ والمُتكلِّمَ لا يلتبسُ على السامِعِ بِغَيرِهِ"[١٠].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٧٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٢٢/٢، والمقتضب: ٢٦١٨.

[٢] معاني القرآن للفرّاء: ٣١١/١، ومجالس ثعلب: ٤٣/١، ٦٤.

[٣] ينظر: المدارس النحوية: ١٦٦/١.

[٤] ينظر: العين: ١٠٥/٤.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٥٠/١، ٩٣/٢.

[٦] ينظر: مجالس ثعلب: ٤٣/١.

[٧] ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري: ٢٧٩/٢.

[٨] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣٨/١.

[٩] ينظر: أصول النحو: ٣٥٩/٢.

[١٠] شرح اللؤلؤة: ٦١.

١٧. مَجمُوعَةُ المَفَاعِيلِ

يَنقَسِمُ المَفعولُ عِندَ البَصرِيِّينَ إلى خَمسَةِ أقسَامٍ: المَفعُولُ المُطلقُ، والمَفعُولُ بِهِ، والمَفعُولُ فيهِ، والمَفعُولُ لَهُ، والمَفعُولُ مَعَهُ[١]، وَقَد رَفَضَ الكُوفِيُّونَ التسليم لِلبَصرِيِّينَ بهذهِ المُصطَلَحاتِ جَميعًا، فَزَعَموا أنَّ الفِعلَ إنَّمَا لهُ مَفعولٌ وَهُوَ المفعول بِهِ، أما بقيَّةُ المفعولات فلم يأخذوا بها، وجعلوها أشباه مفعولات[٢].

أمَّا السرّمرّي فقد كانَ مُناصِرًا للمذهَبِ البصري، إذ ذكرَ في شَرحِهِ مُصطَلَحَ المفعول المُطلق وهو المصدر، إذ قالَ في بابِ (المفعول المُطلق): "اعلَم أنَّ المصدَرَ ثاني كَلِمَةٍ مِنَ الفعلِ المتصرف، وهو اسم يقع على الأحداثِ كالضرب، والقتل...." [٣]، ومن المفاعيل الأخرى الَّتِي ذكرها السرّمرّي في شَرحِهِ شَرحِهِ (المفعول له)، إذ قالَ: "المفعول له: هو العلة في إيقاعِ الفعل والغرض في إيجادِهِ"[٤]، وَقَد أَشَارَ إلى (المفعول معه) بقولِهِ: "المفعول معه من جُملَةِ المفاعيلِ الفضلات وينصبه الفعل الَّذِي قبلهُ بواسطة الواو"[٥].

وقد احتوى كتاب شرح اللؤلؤة على جُملَةٍ من المصطلحاتِ الَّتِي اشتركَ في استعمالها عُلماء المصرين على حَدٍّ سواء، ومنها:

---

[١] الأصول في النحو: ١٥٩/١، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ١٦٥/١.

[٢] ينظر: همع العوامع: ١٦٥/١، وشرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري: ٣٢٣/١.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١١١.

[٤] المصدر نفسه: ١١٣.

[٥] المصدر نفسه: ١١٣.

الاستثناء[١]، والاستفهام[٢]، وَالأَسْمَاء المتمكنة[٣]، وَالأَسْمَاء غير المتمكنة[٤]، والإِضَافَة[٥]، والإغراءُ[٦]، والأمرُ[٧]، والقَسَمُ[٨]، والمبتَدَأ[٩]، والمبتَدَأ[٩]، والفِعلُ الماضي[١٠]، والفَاعِلُ[١١] ، والمَعرِفَةُ[١٢] ، والنِّدَاءُ[١٣]، وَالتعجُّبُ[١٤]، والنَّكِرَةُ[١٥]، والتَّرخِيمُ[١٦]، والمُضافُ[١٧]، والنَّهي[١٨]، والخبرُ [١٩]، والتنوينُ [٢٠]، والمُضافُ إِلَيهِ[٢١]، وَالمفعولُ بِهِ[٢٢]، والفِعلُ[٢٣].

---

[١] ينظر: شرح اللؤلؤة: ١٢٤، ١٢٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٩٩، ١٦٧، ١٤٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٧٤.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٩٠، ٢٠١، ٩٥.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٧٠.

[٨] ينظر: المصدر نفسه: ٩٢، ٩٤.

[٩] ينظر: المصدر نفسه: ٩٨.

[١٠] ينظر: المصدر نفسه: ٦٣، ٦٩، ١٠٧.

[١١] ينظر: المصدر نفسه: ٨٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧.

[١٢] ينظر: المصدر نفسه: ٦٠، ٦١.

[١٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٥١.

[١٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥، ١٤٨.

[١٥] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩، ١٥٣.

[١٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٤.

[١٧] ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧، ١٥٣.

[١٨] ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩، ١٩٧، ١٩٩.

[١٩] ينظر: المصدر نفسه: ١٠١، ١٠٩، ١١٠.

[٢٠] ينظر: المصدر نفسه: ٧١، ١٠٨، ١٧٧.

[٢١] ينظر: المصدر نفسه: ١٥٣.

[٢٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥.

[٢٣] ينظر: المصدر نفسه: ٥٣، ٦٧.

ثَانِيًا: مُصطَلَحاتٌ لَم يُكتَب لَها الشيوعُ في الدَّرسِ النَّحوِيِّ وَمُصطَلَحَاتٌ انفَرَدَ بها السرّمرّي

ثَمَّةَ مُصطلحاتٍ وَرَدَت في شَرحِ اللؤلؤةِ أدرجتُها ضِمنَ هذهِ التسمِيَةِ، وذلِكَ لأَنَّهَا مُصطَلَحاتٌ نَدَرَ استِعمالُها في الكُتُبِ النَّحوِيَّةِ، أو أَنَّهَا استُعمِلَت ولكن لم يُكتَب لها الشيوعُ عِندَ النحاةِ، فضلاً عن وُرودِ مُصطَلَحاتٍ انفَرَدَ بها جمالُ الدينِ السرّمرّي، إذ تَتَبَّعتُ هذهِ المُصطَلَحاتِ في حدودِ ما اطَّلَعتُ عَلَيهِ مِن كُتُبٍ، ولم أَقِف على أَحَدٍ مِنَ النحاةِ قد استَعمَلَها، ومن هذهِ المُصطَلَحاتِ:

١. **الألِفُ المَلساءُ أو العارية:** وَرَدَ هذا المُصطَلَحُ عِندَ السرّمرّي عِندَ تَعريفِهِ الاسمَ المَقصورَ، إذ قالَ: "منها: ما يُسمّى مَقصورًا، وهو الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ ملساء؛ أي: عارِيَة مِنَ المَدِّ والهَمزِ"(١).

٢. **المفعول دونه:** قد صَرَّحَ السرّمرّي أثناءَ شَرحِهِ ما أرادَهُ من هذا المُصطَلَحِ، إذ أرادَ بهِ الاستِثناءَ، إذ قالَ: "وليسَ مِنَ المفاعيلِ ما يَنتَصِبُ بِواسِطَة إلا المفعول مَعَهُ، والمفعول دونَهُ، وَهُوَ الاستِثناء"(٢).

أمَّا المُصطلحاتُ الَّتِي لَم يُكتَبْ لها الشيوع وَالَّتِي وَرَدَت في شَرحِ الؤلؤةِ فَهِيَ:

١. **الاسمُ المُطَوَّلُ:** استَعمَلَ السرّمرّي أَثنَاءَ شَرحِهِ هذا المُصطَلَح وأرادَ بِهِ الشبيه بالمُضافِ عِندَ حَدِيثِهِ عن (لا النافية) إذ قالَ: "إن تَدخُل على الاسمِ المُطَوَّلِ فَتَنصِبُهُ وَتُنَوِّنُهُ، كَقَولِكَ: لا حَسنًا وَجهه بالبلدَةِ، ولا منفقًا ماله في الخيرِ يوجَدُ"(٣).

---

(١) شرح اللؤلؤة: ٧٢.

(٢) المصدر نفسه: ١١٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.

وَقَد وَرَدَ هذا المُصطَلَحُ عِندَ ابنِ هِشَامٍ (ت٧٦١هـ) فالَ: "ولَزِمَهُ من ترك تَنْوِين الِاسْم المطول وَهُوَ قَول البغداديين"[١].

وقَد وَرَدَ هذا المُصطَلَح أَيضًا عِندَ السيوطي (ت٩١١هـ) وَأَرَادَ بِهِ ما أَرَادَهُ السرّمرّي وابنُ هشام، إِذ قالَ: "وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى جَوازِ بِناءِ الاسمِ المُطَوَّلِ نحو: لا قائِل قولاً حسنًا، ولا ضَارِب ضَربًا كَثيرًا"[٢].

وقد وَجَدت هذا المُصطَلَح وَرَدَ عِندَ ابنِ عا بدين (ت١٢٥٢هـ)، إِذ قالَ: "على قولِ البغداديين إِذ أجازوا: (لا طالع جبلاً) بترك تنوين الاسمِ المطول إجراءً لهُ مَجرى المُضافِ"[٣].

٢. **الحيوان وغير الحيوان:** مُصطلحان وَرَدَ ذِكرُهُما في شَرحِ اللؤلؤةِ وأرادَ بِهما العاقل وغير العاقل، وقد وَرَدَ ذِكرُهُما في بابِ (الفاعِلِ) ضِمنَ حَديثِهِ عَن حَذفِ التاءِ وإثباتها في الفعلِ، إِذ قالَ: "إِذَا تَقَدَّمَ الفِعلُ وكان المؤنَّثُ غَيرَ حَيَوانٍ، كقولِكَ: اشتَعَلَت النَّارُ، واشتَعَلَ النَّارُ"[٤].

وقال في موضعٍ آخَرَ: "إن تَقَدَّمَ الفعلُ وكانَ فاعِلَهَ مؤَنَّثًا من الحيوان، كقولِكَ: قامَت زَينَبُ فَصلاً"[٥].

وقد وَرَدَ مُصطلح (الحيوان) عِندَ سيبويهِ وأرادَ بِهِ (غير العاقِلِ) وعَبَّرَ عَنِ العاقِلِ بـ(الآدَمِيّ)، إِذ قالَ: "وهذا في الواحد من الحيوان قليل،

---

[١] مغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريبِ، لابن هشام: ٥١٥/١.

[٢] همع الهوامع: ٥٣١/١.

[٣] الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين: ٣٣/١.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٠٧.

[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وهو في المَوات كثير، فرقوا بين المَوات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم"[١].

٣. **النون الخفيفة:** أرادَ السرّمرّي بهذا المُصطَلَحِ نون النسوةِ، إذ قالَ: "إذَا جمعت المؤنَّثَ في الفعلِ، ألحَقتَ آخِرَهُ النون الخفيفَةَ، فقُلتَ: الهنداتُ يَقُمنَ، تساوي فيه لفظَ المرفوعِ، والمنصوبِ، المَجزومِ، وعلامة إضمارِهِنَّ وجمعهن النون...."[٢].

ولم أقف على أحَدٍ من النحاةِ قد استَعمَلَ هذا المُصطَلَحَ في حدودِ ما اطَّلَعتُ عَلَيهِ مِن كُتُبٍ نحوية سوى ابن الصائِغِ (ت٧٢٠هـ) إذ قالَ: "اعلم أَنَّهُ إذَا كانَ الفعلُ لجمعِ المؤنَّثِ يلتحِقُ بآخِرِهِ نونٌ خفيفَةٌ، كقولِكَ: (الهنداتُ يَقُمنَ) و(لن يَقُمنَ) و(لَم يَقُمنَ)، فيستوي لفظُ المرفوعِ، والمنصوبِ، والمجزومِ"[٣].

---

[١] الكتاب: ٣٨/٢.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٢٠٥.

[٣] اللمحة في شرح الملحة: ٩١٧/٢.

الفَصلُ الثَّاني

الـمُقَدِّمَاتُ النَّحوِيَّةُ

المَبحَثُ الأَوَّلُ

الكَلامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنهُ

١. تَفسيرُ مُصطَلَحِ الكَلامِ

لم يُحَدد سيبويهِ (ت١٨٠هـ) تَعريفًا لِمُصطَلَحِ الكلامِ إنَّما اكتفى بتعريفِ الكلم إذ قال: "فالكلام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل"[١]. وقد تابَعَهُ بِهَذَا التعريفِ جَمعٌ من النحويين مِنهُم: المبرّد (ت٢٨٥ هـ)، وابنُ السرّاج (ت ٣١٦هـ)، وابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)[٢]. مع الاختلاف في الألفاظِ.

ولَم يُشِرْ سيبويهِ إلى تعريفٍ مُحَدَّدٍ للكلامِ إنَّمَا كانَ مَفهومه عندهُ هو الكلامُ المُستقيم الَّذِي أفادَ فَائِدَةً يَحسُنُ السكوتُ عَلَيهَا إذ يَقُولُ: "ألا ترى أنَّك لو قلتَ فِيهَا عَبدُ اللهِ حسن السكوت وكانَ كلامًا مُستَقِيمًا، كَمَا حَسُن، واستَغنَى فِي قَولِكَ: هَذَا عَبدُ اللهِ..."[٣] وقَولُهُ أيضًا: "ألا تَرَى أنَّ الفِعلَ لا بدَّ لَهُ مِنَ الاسمِ وَإلا لَم يَكُن كَلامًا"[٤].

أَمَّا مَفهُومُهُ في اصطِلاحِ النُّحَاةِ المُتَأَخِّرينَ: هُوَ اللَّفظُ المُفيدُ فَائِدَةً يَحسُنُ السُّكوتُ عَلَيهَا"[٥].

أمَّا مَفهُومُهُ في شَرحِ كِتَابِ اللؤلؤة فَقَالَ السرّمرّي: "هُوَ عِبَارَة عمّا يحسنُ السكوتُ عَلَيْهِ، ويتم الفائِدَةُ بِذِكرِهِ، وَلا يَتَأَلَّفُ من أقلِّ من كلِمَتَينِ؛ إما

---

[١] الكتاب: ١٢/١.

[٢] ينظر: المقتضب: ١٤١/١، والأصول في النحو: ٣٦/١، واللمع في العربية، لابن جني: ١٥.

[٣] الكتاب: ٨٨/٢، وينظر: نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة دكتوراه): ٧٥.

[٤] الكتاب: ٢١/١.

[٥] شرح ابن عقيل: ١٥/١.

اسمينِ كقولك: زَيدٌ صَالِحٌ، وسُمِّيَ بِالجُملَةِ الإِسمِيَّةِ. وإما من فعل واسم، كقولك قام زيد، ويُسمَى بِالجُملَةِ الفِعلِيَّةِ"[١].

٢. أَقسامُ الكَلامِ

أَقسَامُ الكَلامُ حَسبَ مَا قَرَّرَهُ العُلَمَاءُ وَاستَقَرَّ عَلَيْهِ الأمرُ وَالحَالُ ثلاثة (اسم، وفعل، وحرف) ولم يكن ذلك عن طريق الرجم بالغيب وإنّما عن طريق الدراسة والتثبيت بالاستقراء والاستقصاء.

يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): "أنَّ أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؛ لأنها يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم بالخيال ولو كان هناك قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه"[٢].

ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبينوه مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة. بعبارة أخرى المعنى والمبنى إذ ينشؤون على هذين الأساسين قسمًا خلافية يعرفون بها بين كل قسم وآخر من الكلام"[٣].

وخُصَّ كل واحد منهما بالاسم الذي وضعوه له وذلك للتفريق بين الأَسمَاءِ ليحصل العلم بالمسميات وأي لفظ حصل بهذا لمعنى جاز[٤].

وأول أقسام الكلام الاسم ومن مسائلهِ:

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٥٣.

[٢] أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ٣٥/١.

[٣] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسّان عمر: ٨٧/١.

[٤] ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري: ٣٤/١.

١. حدّ الاسم وعلامته

اختلف النحويُّونَ في حدِّ الاسمِ، وما جَاءَ عِندَ سيبويهِ إنَّهُ لم يُصَرِّحْ لهُ بحَدٍّ إنَّمَا مَثَّلَ لَهُ قالَ: "الاسمُ: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وَحَائِطٌ"[١]. غير أنَّ أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) نقَلَ خَطأً عَن سيبويهِ في حَدِّ الاسمِ إذ قالَ: قَالَ سيبويهِ: "الاسمُ: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ"[٢]. في حينِ أنَّ كَلِمَةَ (حائط) الَّتِي ذَكَرَهَا سيبويهِ تَنطوي على دلالةِ في التَّمثيلِ تضمنُ الإِشَارَةَ إلى مُسَمَّياتِ الجَمَادِ.

وَحَدَّهُ المُبرّدُ (ت ٢٨٥هـ) بقولِهِ: "وَتُعْتَبرُ الأَسمَاءُ بِواحِدَة كلُّ ما دخلَ عَلَيْهِ حَرفٌ من حُرُوفِ الجَرِّ فهو اسمٌ وإن امتنعَ عن ذلك ليسَ بِاسمٍ"[٣]. وخالَفَهُ ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)؛ لأنَّ مِنَ الأَسمَاءِ مِثل (كيف) و(لماذا) لا يدخلُ الجَرِّ عليها[٤].

وقد ذَكَرَ النحويونَ حدودًا كثيرةً تنيفُ على سبعين حدًا إلاَّ أنَّ مَفهُومَهُ الَّذِي أصبَحَ شائِعًا عند المتأخرين (كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه) [٥].

أمَّا علاماتُ الاسمِ قالَ ابنُ مَالِك (ت ٦٧٢هـ) في ألفِيَّتِهِ[٦].

بِـــالجَرِّ وَالتَّنْـــوِينِ وَالنِّـــدَا وَأَلْ وَمُسْـــنَدٍ لِلاِسْـــمِ تَمْيِيـــزٌ حَصَـــلْ

---

[١] الكتاب: ١٢/١.

[٢] التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي: ٥٧/١.

[٣] المقتضب: ٣/١.

[٤] ينظر : الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس: ٩١.

[٥] ينظر : اللمع: ٩٠/١، والتبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري: ٧٤/١، شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٢/١، والحدود في علم النحو: ٤٤٠/١.

[٦] متن الألفية ابن مالك: ٩/١.

أي أنَّ الاسم يتميز عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء ولألف واللام والاسناد إليه، فضلاً عن أن هناك علامات كثيرة لم اذكرها تجنبًا للإطالة فضلاً عن إنها معلومات أولية.

وأما حدّه في شرح اللؤلؤة فهو: "الكلمة إن استقلت بنفسها ولم تقترن بأحد الأزمِنَةِ الثلاثة فهي اسم"[١].

أمَّا علامَتُهُ فقد اكتفى السرّمرّي في شرحِهِ بذكر علامتين مشيرًا إلى أنَّ علاماتِ الاسمِ كَثِيرَةٌ إذ قالَ: "وعلاماتُ الاسمِ كَثِيرَةٌ أَعَمُّها حرفُ الجَرِّ فلهذا اقتصرنا على الشيء منها بقولك: على زَيدٍ ديُونٌ وَعَن أَوطَانِهِ رَحَلَ"[٢].

ثم قال: "ومن علامة الاسم إسنادُ النفع والضرِّ إِلَيهِ فكل ما نفَعَ وَضَرَّ فَهُوَ اسمٌ، كما قيل حرمني هجرها وبرأني وصلها ليت وصلها سخاء"[٣].

أي أنَّ السرّمرّي اقتصرَ على ذكر علامة لفظية وهي الجرُّ وَأردفها بعلامة معنوية وهي الإسنادُ.

٢. الفعل

حدّه وعلامَتُهُ

قال سيبويه: "الفعل أمّا أمثلة أُخِذَت مِن لَفظِ أحداثِ الأَسمَاءِ، وبُنيت لِمَا مَضَى، ولِمَا يَكونُ ولَم يَقَعْ، وَمَا هُوَ كائِنٌ لَم يَقَعْ"[٤].

وحدَّهُ النحاةُ المتأخرون بقولهم: "كل كلمةٍ اقترنت بزمنٍ فهي فعل"[٥].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٥٤.

[٢] المصدر نفسه: ٥٥.

[٣] المصدر نفسه: والصفحة نفسها.

[٤] الكتاب: ١٢/١، وينظر: الأصول في النحو: ٣٨/١.

[٥] شرح ابن عقيل: ١٥/١، وينظر: همع الهوامع: ٧/١.

وإن علاماتِ الفعلِ كثيرةٌ. لا تَخلُو أن تكونَ في أولهِ كـــ(السين، وسوف، وقد)، وتكون في آخره كـــ(تاء التأنيث، والضمير)، أو تكون معناه كدلالتِهِ على الحَدَثِ والزمانِ، ومن علاماته دخول حرف الجزم على أوَّلِهِ[1].

وأما ما جاء في شرح اللؤلؤة فهو لا يخرج عن دائرة ما اسسه النحاة من مفهوم الفعل وعلامته إذ قال السرّمرّي: "إن استقلّت بنفسها واقترنت بأحد الأزمِنَةِ، فَهِيَ فِعلٌ فمن علامات الفعل: دخولُ قد عَلَيْهِ: كقولِنَا: قد انفَضُّوا. وتدخل على الماضي كقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ ﴾ {المجادلة: ١}، وتدخل على المستقبل نحو: قوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾ {الأحزاب: ١٨}، ومعنى (قد): التوقع والتقريب زمن الفعل. فأمَّا (سوف) فَإِنَّهَا تختصُ بالدخول على المستقبل، كقولنا: (سَوفَ يُوَاتُونَ الهُدَى). قال تعالى حكاية عن يعقوب (عليه السلام): ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ﴾ {يوسف: ٩٨}، وكذلك (السين) في مثل قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ {البقرة: ١٤٢} (فالسين وسوف) لتنفيس زمان وقوع الفعل عن الحال والماضي، وجعلهُ للمستقبل خاصة. ومن علامات الفعل أيضًا: أن يكون مُشتقًّا من المصدر، كقولنا: اصبر، فهو مشتق من الصبر"[2].

٣. الحرف

حدّهُ وعلامتهُ

حد النحويون الحرف بحدود كثيرة ونلحظ من عبارات النحويين في حد الحرف أنها عبارة مختلفة فمنهم من ذكر أن الحرف جاء لمعنى وهذا ما ذهب إليه

---

[1] ينظر: الأصول في النحو: ٤٠/١، وعلل النحو: ١٤١/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ٣٥/١، واللمحة في شرح الملحة: ١١٥/١.

[2] شرح اللؤلؤة: ٥٦-٥٧.

سيبويه إذ قال: "وأما ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا بفعل، فنحو: ثَمْ وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها"[١].

ومنهم من ذهب إلى أَنَّهُ لا يخبر عنه قال ابن السراج: "الحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم"[٢].

قال ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): "والحرف ما لم تحسن فيه علامة الأَسمَاء وعلامة الأفعال، وَإِنَّمَا جاء لمعنى في غيره نحو: هلْ، وبلْ، وقدْ"[٣].

"وإنَّ علاماتِ الحرفِ امتناعُهُ من دخول علامات صاحبية؛ لأنَّ معانيها لا تصح فيها، وكذلك أَنَّهُ لا ينعقِدُ منه ومن الاسم وحَدِّهِ ولا من الفعل وحدِّهِ فائدة وهو معنى قولهم الحرف ما لم يكن أحد جزئي الجملة"[٤].

ورد في شرح اللؤلؤة أن الحرف هو: "ما خلا من علامات الأَسمَاء والأفعال يكون حرفًا"[٥].

ثم وضح هذا المفهوم بطريقة لطيفة وقريبة للأذهان إذ قال: "ولم يجعلوا له علامة، وخلو الحرف من علامة قائمة مقام العلامة، كرجل معهُ ثلاثة أثواب بِيض، أَعْلَم على اثنين منها برقم يعرفه، وقد عرف تفارق القيم دون الأعيان، فإذا أوجد علامتين، علم أن الثالثة بالثمن الذي لم يذكر، ولهذا ونحو، يقال: ترك العلامة علامة"[٦].

ثم قال: "ولما لم يكن للحرف علامة يستدل بها عليها، عرفناها بذكرها نفسها، فقلنا نحو: هل، بل، لو، بلى، مع، لا"[٧].

---

[١] الكتاب: ١٢/١.

[٢] الأصول في النحو: ٤٠/١.

[٣] اللمع: ١٦.

[٤] اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤/١.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٥٧.

[٦] المصدر نفسه: ٥٧.

[٧] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المبحثُ الثاني

الإعراب والبناء

١. الإعراب:

- اختلاف في علّة جعل الإعراب في آخر الكلمة

اختلف النحاة في جعل الإعراب في أخر الكلمة فقال بعضهم، أنّما كان الإعراب دَال على معنى عارض في الكلمة، يجب أن يستوفي الصّيغة الموضوعة لمعناه اللازم، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيث وياء النسب.

وعلَّلَهُ آخرون إنَّما جعل أخيرًا لأن الإعرابَ يثبتُ في الوصل دون الوقف، فكان في موضع يَتَأَتَّى الوقف عليه، وهو الأخير[١].

وقال قطرب (ت٢١٠هـ): "إنّما جعل أخيرًا لتعذر جعله وسطًا إذ لو كان وسطًا لاختلطت الأبنيةُ"[٢].

أما العلّة التي جاء بها السرّمرّي في شرحه اللؤلؤة إذ قال: "وجُعل الإعراب في آخر الكلام؛ لأنه وضع لتبين المعنى، وتميز الصفات المتغايرة في الأَسمَاءِ وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق إلى عملهِ إلا بعد انتهاء صيغتهِ، فلهذا جُعلَ الإعرابُ في آخره"[٣].

---

[١] مسائل خلافيّة في النحو، م/ ١٠: ٩٩/١.

[٢] مسائل خلافية في النحو، أَبُو البقاء العكبري، م(١٠) : ٩٩/١-١٠٠.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٦٧.

- علة امتناع الأَسمَاءِ من الجزم:

قال سيبويه: "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[١].

ويرى الكوفيون أن الأفعال لم تخفض لثقلها، ولم تُجزَم الأَسمَاءُ لِخِفَّتِهَا، لِيَعتدل الكلام[٢].

وترى جماعة من البصريين والكوفيين أنَّ حروف الجزم نافية، وَالأَسمَاء لا تنفى، وإنّما تنفى أحوالها، لِذَا امتَنَعَتِ الأَسمَاءُ مِنَ الجَزمِ[٣].

وقد عَلَّلَ صاحِبُ كِتَابِ شرحِ اللؤلؤةِ امتِناعَ الأَسمَاءِ مِنَ الجَزمِ بِقولِهِ: "لا يدخُلُ الجَزمُ عَلَى الأَسمَاءِ؛ لأَنَّهُ لَو دخل عليها، لذهب شأن الحركة والتنوين اللذين هما من خصائص الأسماء، وبها يتم مراد الكلام، فكرهوا الإخلالَ بها، ولأنَّ الحركةَ يُعرفُ بها أحوالُ الاسمِ مِنَ الفاعِلِيَّةِ، وَالمفعولِيَّةِ، وَالإِضَافَةِ، وغَيرِ ذَلِكَ"[٤].

- علة امتناع الخفض في الأفعال:

قال سيبويهِ: "ليس في الأفعالِ المضارعة جر كما أنه ليس في الأَسمَاءِ جَزمٌ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذهِ الأفعال"[٥].

---

[١] الكتاب: ١٤/١.

[٢] ينظر: الايضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجّاجي: ١٠٦.

[٣] ينظر: الايضاح في علل النحو: ١٠٦، ادوات الجزم ووظائفها النحوية والدلالة (رسالة ماجستير): ٩.

[٤] شرح اللؤلؤة: ٦٨.

[٥] الكتاب: ١٤/١

قال أبو البقاء العكبري: "إنَّ إعرابَ الفعلِ فَرعٌ على إعرابِ الاسمِ ولَو أُعرِبَ بِالجَرِّ وقد أعرب بالرفع والنصب لكان الفرع مُساويًا للأصل. وإن الأفعال لو جرت لزادت على الأسماء في الإعراب فضلا على أن الجر يكون بالإضافة والإضافة توجب أن يكون المضاف إليه داخلا في المضاف معاقبًا للتنوين وليس من قوَّة التنوين أن يقع موقعه الفعل والفاعل. وإن الجر يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل"[١].

أما علّة امتناع دخول الجر على الأفعال عند السرّمرّي فـــ"لأن الجر إنما يكون بالإضافة والحرف، وكلاهما لا يدخل على الأفعال"[٢].

- أصل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال:

قال الزجّاج: "أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال؛ لأنَّ الإعرابَ إنمّا يدخل في الكلام ليفرق بين المفعول والإضافة"[٣].

وإن كل واحد من الاسم والفعل ينقسم إلى معرب ومبني، ولا يختلفان بالأصالةِ فالأصل في الاسم الإعراب وبناءهُ عارضٌ، والفعل عكسه، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب؛ لأنه تتوارد عليه – بصيغة واحدة – معانٍ مختلفة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذهِ المعاني من الصيغة، وليس الفعل كذلك.

وإن الأفعال عوامل في الأسماء بإجماع؛ فلو أنها معربة لوجب أن يكون لها عوامل تعربها. وهذا ما ذهب إليه البصريون.

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب: ٦٩/١.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٦٨.

[٣] الجمل للزجّاج: ٢٦٠، وينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧.

وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما أنّهُ أصل في الأسماء. واستدلوا على ذلك بأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فإنَّ (تشرب) يحتمل النصب فيكون نهيًا عنها، والرفع النهي عن الأول وإباحة الثاني وقد أجاب البصريون بأن النصب على إضمار (أن) والجزم على أرادة (لا) والرفع على القطع، فلو أظهرت هذهِ العوامل لم يحتج إلى الإعراب[١].

"ويرى بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو بذاتهِ بخلاف الاسم فهو له لا لذاتهِ فهو فرع"[٢].

أما ما جاء في شرح اللؤلؤة في أصل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال فأن السرّمرّي قال: "وإنَّما قلنا: الأصل في الإعراب: الأسماء، وفي البناء: الأفعال، ولم نقل جميعًا، كما قلنا في الحروف: وأحرفهم مبنيّة كلها؛ لأن في الأفعال ما خرج عن أصله بمشابهة الأسماء فأعرب"[٣].

وتجدر الإِشَارَةُ إلى أنَّ هذا الخلاف لا طائل منه لأننا لو رجعنا إلى حد الإعراب والذي هو: "تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا" وعلامته سنرى أنه يختص بالدخول على الاسم والفعل، لذا فإنَّ الخوض في تحديد أيّهما الأصل لا يعني ذلك الكثير.

---

[١] ينظر: المسائل الخلافية، للعكبري: ٨٧/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٢٣/٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك: ٧٠، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ٣٧/١.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك: ٣٠٣/١.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٦٦.

- إعراب الاسم الصحيح والمعتل:

١. حكم إعراب الاسم الصحيح (المُتمكن)

الاسم المتمكن الذي لم يشبه الحرف يكون إعرابُهُ بالحركات الثلاثة الضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة خفضًا.

ويلحقه التنوين إذا كان غير معتل، نحو: (هذا مسلم، ورأيت مسلمًا، ومررت بمسلمٍ)[١].

وتحذف التنوين إذ وقف على المرفوع والمجرور لأنه زائد لا يوقف عليه، واسكن آخره؛ لأنّ العرب إنما تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن، وتبدل تنوين الوقف ألفًا في المنصوب نحو: (رأيت زيدًا) وأن لم يكن المنصوب منونًا كان الوقف عليه ساكنًا كالمرفوع والمجرور نحو: (ضربت عمرْ وأكرمت الرجلْ)[٢].

أما السرّمرّي فقال: "إعراب الاسم الواحد إذا كان اسمًا صحيحًا منصوبًا، ويقال له: المتمكن: أن كان مرفوعًا بالضم والتنوين في حال الوصل، والتنوين تبع ليس من الإعراب، وبالكسر في حال الجر، وبالفتح في حال النصب، لكن تقف على المنصوب وحدهُ بالألف بدلاً من التنوين، وليس كذلك الوقف على المجرور والمرفوع؛ لأن المجرور لو وقف عليه بالياء لالتبس بياء الإضافة، كقولك: (مررت بغلام)، فلو اثبت فيه الياء، لظنَّ أن الغلام ملكك. ولو قلت: هذا زيد – في الرفع –، لخرج عن أصل كلام العرب، اذ ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة، إنما يوجد ذلك في الأفعال حتى إنهم اضطروا لبعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياءً وكسروا ما قبلها فقالوا في جمع (دلو وجرو): (أدلٍ وأجرٍ)،

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٢٦/١.

[٢] اللمع: ١٣/١.

والأصل: أدلو وأجرو، ففروا من الواو إلى ما قبلها ضمة، إلى كسرة محافظة على مقاييس الأصول"[١].

وقد وقفت على كلام السرّمرّي في هذهِ المسائل فوجدت اضطرابًا بيّنًا في صوغهِ بيانه الآتي: "هذا زيد – في الرفع –، لخرج عن أصل كلام العرب، إذ ليس في كلامهم اسم آخرهُ واو قبلها ضمة"[٢]. فجملة (هذا زيدٌ) ليس فيها ما يخرجها عن الأصل كما زعم السرّمرّي لأنها صحيحة تركيبًا وإعرابًا، ولم يوجد في المعرب اسم آخرهُ واو قبلها ضمة إلاَّ في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو: (جَاءَ أَبُوهُ). ويوجد ذلك في الأسماء المبنيّة نحو: (هُوَ)، وقد أَجَازَ الكُوفِيُّونَ في مَوضِعين آخرين أحدهما: ما سُمي به من الفعل نحو (يدعو، يغزو)، والثاني: ما كان أعجميًّا، نحو (سمندو، وقمندو)[٣][٤].

ونجده حين أكمل شرحه عن الرفع في إعراب الاسم الصحيح (المتمكن) على اضطراب بيَّن آخر في قوله: "إنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى أنهم اضطروا في بعض الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دلو، وجرو) (أدلٍ، وأُجرٍ)، والأصل: أدلوٌ وأجروٌ) ففروا من الواو التي قبلها ضمة، إلى كسرة محافظة على مقاييس الأصول"[٥].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٧١ – ٧٢.

[٢] المصدر نفسه: ٧١.

[٣] ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٢٠/٥.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٢/١.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٧١–٧٢.

ومن الجدير بِالذِّكرِ أن (أدلو، وأجرو) اسمان وليسا فعلين وما يثبت ذلك قول سيبويه: "أعلم أن الواو إذ كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم... وذلك قولك: دلوٌ وأدلٍ"[١].

وتأسيسًا على ما تقدَّم كان الأجدر أن يقول السرّمرّي: وإن كان في الاسمِ واو قبلها ضَمَّة وكانت حرفَ إعرابٍ قُلِبَت الواوُ إلى ياءٍ وَكُسِرَ ما قبلها كما في (أدلو، أجرو) إِذ ما علمنا أنَّ السرّمرّي كان يتحدّث عن إعراب الاسمِ الصحيح المتمكن أم أَنَّهُ قصد في شرحه الأفعال قاصدًا بذلكَ التفريق بين الاسم والفعل فيكون تمثيله خطأ لأنَّ (أدلو وأجرو) اسمان وليس فعلين.

٢. حكم أعراب الاسم المقصور

قال سيبويه: "وأعلم أن كل ياء أو واو كانت لاما، وكان الحرف قبلها مفتوحًا، فإنّها مقصورة تبدل الألف، وتحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل؛ إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين، ويتمُّون الأسماء في الوقف"[٢].

وحكم إعراب الاسم المقصور "أنه لا يدخلهُ شيء من الإعراب؛ لأنَّ في آخرهِ ألفًا والألف لا تكون إلا ساكنة تقول في الرّفع: (هذهِ عصا يا فتى) وفي النصب (رأيت عصا يا فتى) وفي الجر (مررت بعصا بلفظ واحد وسقطت الألف من اللفظ لسكونها وسكون التنوين بعدها وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة"[٣].

---

[١] الكتاب: ٣٨٣/٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش:: ٤٧١/٣.

[٢] المصدر نفسه: ٣٠٩/٣، ويسميه سيبويه المنقوص ينظر: الكتاب: ٣٨٦/٣.

[٣] اللمع: ١٦/١.

وأما ما ذكر في شرح اللؤلؤة في حد هذا الموضوع، إذ قال: "وفيها ما يسمى مقصورًا وهو آخره ألف ملساء؛ إي عارية من المد والهمز، فيكون على تصاريف موقعه على حالة واحدة رفعًا، ونصبًا، وجرًا، فلهذا سُمِّيَ مَقصورًا؛ لأَنَّهُ قُصِرَ أي حُبِسَ عن الحركة"[١].

ثم قال: "والأسماء المقصورة تنقسم إلى قسمين: أحدهما ما يدخلهُ التنوين، كـــ(رحى، عصا، وقفا). والثاني ما لا يدخله التنوين؛ إمّا لكونه معرَّفًا بالألف واللام كـــ(الحيا، والندا، والعصا، والحصا)، وإمّا لكونه لا ينصرف كـــ(موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى) وكلا القسمين لا يختلف حُكم آخره في الرفع، والنصب، والجر، كقولهِ تعالى في المنون: ﴿لَايُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا﴾ {الدخان: ٤١} فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد"[٢].

ومّما تجدر الإِشَارَةُ أن السرّمرّي قد جعل الاسم المقصور والمنقوص الذي سوف يأتي ذكره من الأَسمَاءِ غير المتمكنة ولم يعلل سبب ذلك ويبدو أن هذا الاضطراب هو سهو من السرّمرّي أو الناسخ لأنني لم أقف على أي مصدر من المصادر التي بحثت فيها إن جعلها من الأَسمَاءِ غير المتمكنة أي (المبنية) (والله أعلم)، إذ قال السرّمرّي: "مضى ذكر إعراب الاسم الصحيح المتمكن، وأما غير المتمكن، فأقسام منها: ما يسمى مقصورًا... ومنها ما يسمى منقوصًا"[٣].

ومما تم عرضه من نص السرّمرّي السابق عن الاسم المنقوص والمقصور يتبين لنا أَنَّهُ كان يتحدث عن إعراب الاسم المعتل في معرض

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٧٢.

[٢] المصدر نفسه: ٧٢-٧٣.

[٣] المصدر نفسه: ٧٢.

حديثه عن إعراب الاسم الصحيح بدليل تمثيله بـــ(رحى، وعصا، قاضي....) وكلها أسماء معتلة.

٣. حكم إعراب الاسم المنقوص

حكم إعراب الاسم المنقوص أن هذهِ الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين نحو: (هذا قاضٍ يا فتى) و(مررت بقاضٍ يا فتى) فإن نصب المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة نحو: (رأيت قاضيًا يا فتى) ففتحة الياء علامة النصب[١].

وحكمه في الوقف على المجرور والمرفوع تحذف الياء ويقف على ما قبلها ساكن، نحو: (هذا قاضْ، ومررت بقاضْ)

ويجوز أن يقف بالياء، نحو: (هذا قاضي، ومررت بقاضي)

وفي النصب: (رأيت قاضيًا)[٢].

أما ما ورد في شرح اللؤلؤة: "فإن كان الاسم المنقوص نكرة، نوَّنتهُ من غير ياءٍ في رفعه وجرهِ، فقلت: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، على صفة واحدة، فإن نصبته ألحقت به ألفًا، فقلت: أرأيت قاضيًا. فإن صرت إلى الوقف على المنقوص، فإن كان مُعرَّفًا وقفت بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه، وإن كان منكرًا، وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء منونًا، وفي حالة النصب بالألف. وقد وقف بعضهم على المُعَّرف في حالة الرفع والجر بحذف الياء، ووقف آخرون عليها في المنكر بالياء"[٣].

---

[١] ينظر: اللمع: ١٤/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٥.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٧٢.

نيابة الحرف عن الحركة

أولاً: الأسماء الستة

- **الخلاف في عدد الأسماء الستة وإعرابها**

اختلف النحاة في عدَّة الأسماء فذهب الجمهور إلى أنها خمسة ذلك؛ لأن (فوك) ليس لامهُ حرف علة إنما (هاء) لذلك تجمع على أفواه، وحكى سيبويه (هنوك) إذ قال: "وأعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك"[١]، وسمع الفرّاء والزجّاج (ت ٣٤٠هـ)، (هنك) ولم يسمها (هنوك) لقلته[٢].

ولكن المشهور أنها ستة وهذا علم بالغلبة؛ لأن الأسماء الستة المعدودة بالستة يعني: (أبوك، وأخوك، وحموك، وذو مال، وفوك، وهنوك)[٣].

وذكر النحاة في إعراب الأسماء الستة أقوال كثيرة، أشهرها ما ذهب إليه البصريون إلى أنَّها معربة من مكان واحد (الواو، والألف، والياء) هي حرف إعراب، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه وفي القول الثاني أنها ليست بحروف إعرابية ولكنها دلائل إعرابية.

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين

وذهب أبو عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[٤].

---

[١] الكتاب: ٣٦٠/٣.

[٢] ينظر: فتح رب البرية على شرح نظم الأجرومية: ١٣٤/١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١٣٤/١.

[٤] ينظر: الإنصاف م (٢): ١٧/١.

أمَّا عدد هذه الأَسمَاءِ عندَ السرّمرّي فستَّة، إِذ قَالَ في شرحه: "ومن الأسماء غير المتمكنة ستة أسماء، إعرابها بحروف اللين، وتسمى حروف المد وتسمى حروف العلَّة وهي (الألف، والواو، والياء)"[١].

إلا أن السرّمرّي قد ضم الأسماء الستة إلى الأسماء غير المتمكنة إذ كان هناك تناقص في شرح السرّمرّي فعنوان الباب (إعراب الأسماء الستة) والشرح يقول فيه: "ومن الأسماء غير المتمكّنة ستة أسماء"[٢].

ولم أقف على مصدر من المصادر التي بحثت فيها تشير إلى أنَّ هذه الأسماء من الأسماء الغير متمكنة، إذ إنَّهُ من المعروف عن الأسماء الستة في الدرس النَّحوِيّ أَنَّهَا أَسمَاء مُعربة إِذ ترتفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتُخفض بالياء نيابة عن الكسرة بشرط أن تكون مُضافةً إلى غير ياء المتكلم وتنفرد (ذو) أَنَّها تكون مبنية على السكونِ إِذ جاءت بمعنى (الَّذِي)، ولا يُمكن أن يُقاس بناء (ذو) إِذا جاءت بمعنى (الَّذِي) على بقية الأَسمَاءِ إِذ ما علمنا أَنَّهَا لغة قبيلة واحدة وليست لغة جميع القبائل، فَالَّذِي يترجح أَنَّهَا أَسمَاء مُعربة وليست مبنية.

- **اللغات في (أب)**

لقد ذكر النحاة في (أب) لغات وهي[٣].

أولاً: لغة التمام: وهي أن تعرب بالحروف الثلاثة (الألف، والواو، والياء) وهي الأشهر فيها.

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٧٤.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٤-٤٥.

ثانيًا: لغة النقص: وهي حذف الواو والألف والياء وتعرب بالحركات الظاهرة نحو (هذا أبه وأخهُ وحمها، ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبه وأخِهِ وحمها.

ومنه قول الشاعر[١]:

بِأَبِهِ اقْتَــدَى عَــدِيٌّ فِــي الْكَــرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَــهُ فَمَــا ظَلَــمَ

ثالثًا: لغة القصر: وهي أن تكون بالألف رفعًا، ونصبًا ،وجرًا ومنه قول الشاعر[٢]:

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا قَدْ بَلَغَــا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا

وجاء في شرح اللؤلؤة: "وفي (أب) وجه آخر: وهو أنَّهُ قد استعمل منصوبًا على كل حال، فقالوا: جاء أباه، وبرَّ أباه، ومر بأباه، وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره في قتل أبي جهل عن أنس، قال رسول الله (ﷺ) يوم بدر: "من ينظر ما فعل أبو جهل"[٣] فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابا عفران حتى برد، فأخذه بلحيته فقال: أنت أبا جهل فقال ابن علية: قال سليمان التميمي: هكذا قالها أنس: أنت أبا جهل_ قال: وهل فوق رجل قتلتموه، أو قتلهُ قومهِ، وقد أنشدوا في المعنى"[٤] قول الشاعر

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا قَدْ بَلَغَــا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا

---

[١] ينسب الرؤية بن الحجام وهو من شواهد شرح ابن عقيل: ٤٥/١.

[٢] ينسب لأبي النجم العجلي، شرح الكافية الشافية: ١٨٤/١.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٧٦.

[٤] تم تخريجه مسبقًا.

وإن قول السرّمرّي: "وفي (أب) وجه آخر: وهو أنَّهُ قد استعمل منصوبًا على كل حال..." تعبير غير دقيق.

والأصح (والله أعلم) أن يقول أن تلازمها الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا وهذه التي تسمى لغة القصر كما أطلق عليها النحاة والتي أشرت إليها آنفًا.

وكذلك مما يؤخذ على السرّمرّي أنَّهُ لم يذكر (أخ – حم) مع (أب) لأنها تشارك (أب) في هذهِ الصفة.

شرط إعراب الأسماء الستة

من المعروف بالدرس النحوي أنَّ شروط إعراب الأسماء الستة عند نحاة العربيّة أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، وكذلك القول في باقي الأسماء.

وشروط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور، **أحدهما:** أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، تقول: جاءني أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل، فقولك جاءني آباؤك، ورأيت آباءك، ومررت بآبائك. وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا، تقول: جاءني أبوان، ورأيت أبين، ومررت بأبين، ولم تجمع منها هذا الجمع إلاّ الأب والأخ. **الثاني:** أن تكون مكبرة، فلو صغّرت أعربت بالحركات، نحو جاءني أبيُّك، ورأيتُ أبيَّك، ومررتُ بأبيّك. **الثالث:** أن تكون مضافة، فلو كانت مفردة غير مضافة لأعربت بالحركات، نحو هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ. ولهذا الشرط الأخير

شرط وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فإن كانت ياء المتكلم أعربت أيضًا[1].

وَقد وَهَمَ السرّمرّي عند شرحه لشروط إعراب تلك الأسماء بالحروف، إذ قَالَ: "فَأَمَّا الخمسة المُتقدِّمُ ذِكرُها فَتُستَعمَلُ مُفرَدَةً وَمُضافَةً، وَتُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ فَتَقولُ: لي أَبٌ كَبيرٌ، وأَخٌ صَغيرٌ، وَحَمٌ ظَريفٌ، وَفَمٌ لَطِيفٌ، وَهَنٌ عَفيفٌ، ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخٗا كَبِيرٗا ﴾ {يوسف: ٧٨}، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾ {النساء: ١٢}"[2]، وَمَعلومٌ في الدَّرسِ النَّحوِيِّ أنَّ شُرُوطَ إعرابِ الأَسمَاءِ السِتَّةِ بِالحُرُوفِ أن تَكونَ مُفرَدَةً، وَمُضَافَةً، وَمُكَبَّرَةً، وأن تُضافَ إلى غَيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ. وقد أَجمَعَ على ذلِكَ أغلبُ النحاةِ وليسَ كما زَعَمَ السرّمرّي أَنَّهَا تُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ وَمَتى ما اختَلَّ شَرطٌ من هذهِ الشروطِ الأَربَعَةِ أُعرِبَت بِالحَرَكَاتِ. وفي سِياق تَرسيخِ هذهِ القاعِدَةِ تَبَيَّنَ للباحثةِ أنَّ السرّمرّي إِذَا أرادَ إعرابَ هذه الأَسمَاءِ بِالحَرَكَاتِ فَكانَ الأجدَرُ أن يَقولَ الآتي: وَأَمَّا الخمسَةُ المُتَقَدِّمُ ذِكرُها فإن كانَت مُثَنَّاةً أو مجموع أو كانَت غَيرَ مُضَافَةٍ أُعرِبَت بِالحَرَكَاتِ فَضلاً عَنِ الوَهمِ في الأَمثِلَةِ الَّتِي ذَكَرَها عِندَ صِياغَةِ القاعِدَةِ، إذ قالَ: "لي أبٌ كَبيرٌ وَأَخٌ صَغيرٌ....." فلا بُدَّ أن يَقولَ في حالَةِ الإفرادِ إن أَرَادَ إعرَابَهَا بِالحَرَكَاتِ أن يَقولَ: هؤُلاءِ آباء الزيدون، وَرأيتُ آباءَهُم، وَمَرَرتُ بِآبائِهِم. وإن كانَت مُثَنَّاةً أُعرِبَت إعرابَ المُثَنَّى بالأَلِفِ رَفعًا والياءِ جَرًّا وَنَصبًا، نحو: هذانِ أَبَوَا زَيدٍ، وَرَأَيتُ أَبَوَيهِ، وَمَرَرتُ بِأَبَوَيهِ[3]. وإن أَرَادَ في هذه الأمثِلَةِ الَّتِي ذَكَرَها عِندَ صَوغِهِ للقاعِدَةِ أَنَّهَا مُضَافَةٌ وَتُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ فلا بُدَّ أن يَقولَ السرّمرّي (غير مُضَافَةٍ

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٧.

[2] شرح اللؤلؤة: ٧٥.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل): ٨٤/١.

وَتُعرَبُ بِالحَرَكَاتِ) وفي هذه الحالَةِ يَكونُ تَمثيلُهُ صَحيحٌ إِذَا قَصَدَ بِها أَنَّهَا غير مُضافَةٍ، فَضلاً عَنِ الأوهامِ الأُخرَى الَّتِي سَتُذكَرُ في مَوضِعِها إن شاءَ اللهُ تعالى،

ثانيًا: التثنية والجمع

- الحروف التي تلحق التثنية والجمع

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثنى والجمع فكان الخلاف يقوم على أهي حروف إعراب؟ أم هي دلائل إعرابية؟ أم هي الإعراب نفسه؟[١].

فذهب الكوفيون إلى أنَّها إعراب، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، في حين ذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) والمبرّد، والمازني إلى أنها ليست بالإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب[٢]. ومع هذا الاختلاف فقد اختلفت النسبة إلى سيبويه، إِذ نجد أن ابن جني ينسب إلى سيبويه أن حروف التثنية والجمع ليست فيها نية إعراب، إِذ قَالَ: "فقال سيبويه هي حروف إعراب وليست فيها نية إعراب"[٣]. ويقابل هذا العزو ويناقضه ما نسبه أبو علي الفارسي إلى سيبويه أنها عندهُ إعراب وفيها إعراب. قال: "ونحن نقول إنهُ حرف إعراب، وفيه إعراب على مذهب سيبويه"[٤].

وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يتحدث عن هذه الحرف في مواضع متفرقة في كتابه يصرح فيها بما عزاه إليه ابن جنّي إذ يقول: "وأعلم أنك إذا ثنَّيت

---

[١] ينظر: نحو سيبويه في كتب النحاة دراسة وتحقيق وتقويم (اطروحة): ٩٦-٩٧.

[٢] ينظر: الإنصاف: م (٣): ٢٩/١.

[٣] سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٦٩٥/٢، وينظر: علل التثنية، لابن جني: ٤٩/١.

[٤] التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٦/١.

الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون"[١]. وقال أيضًا: وأمّا الإضمار فنحو، ... والواو التي في فعلوا والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع"[٢]. وقال أيضًا في قول بعض العرب في (ضربوني قومك): "وكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة"[٣].

وثمة نصوص أخرى تدور في فلك ما أورده من نصوص وتدل جميعها بشكل جليّ على أنَّ هذهِ الحروف عنده: حروف إعراب، وضمائر، وعلامات رفع فهي بذا تكون إعرابًا، وكذلك هي علامة للتثنية والجمع. وبذا يغدو ما عزاه ابن جنّي إليه من إنها ليست فيها نية إعراب غير دقيق (والله أعلم).

وذهب باحثٌ معاصر[٤] إلى حسم هذا الخلاف الحاصل بين النحويين، إذ يرى أنهُ: "حروف إعراب، وعلامات إعراب ودلائل على الإعراب، فهذهِ التسميات لا تلغي كون تغيُّر هذه الحروف ياء، وواوً، وألِفًا وبحسب الموقع هو المحدد للإعراب في الجملة فهو حرف الإعراب، وعلامته والدليل عليه، وفي ضوئها يُستهدي إلى وظائف تلك الكلم في الجملة"

أما السرّمرّي فقد حسم الأمر في شرحهِ فهي عندهُ حروف إعراب، وعلامات للرفع والنصب إذ قال: "فأما الألف ففيها ثلاثة أشياء: هي حروف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع"[٥].

---

[١] الكتاب: ١٧/١.

[٢] المصدر نفسه: ١٧/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٦/٢.

[٤] أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان في أطروحتهِ الموسوعة (نحو سيبويه في كتب النحاة): ٩٦-٩٧.

[٥] شرح اللؤلؤة: ٧٩.

ثم قال: "وأما الياء ففيها أيضًا ثلاثة أشياء: هي أحرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب والجر"[١].

البناء: وفيه المسائل الاتية

١. علّة بناء الفعل الماضي على الحركة:

لم يختلف النحاة في بناء الفعل الماضي، نحو: (ضَرَب)[٢].

وأما ما يتعلق بحالات بناء الفعل الماضي إذا أتصل بتاء الفاعل أو واو الجماعة أو نون النسوة فلا يمكن القطع بمذاهب الكوفيين في توجيه بناء الفعل في حال اتصالهِ بتلك الضمائر[٣].

وَإِنَّمَا كان بناؤهُ على حركة – مع أنّ الأصل في البناء السكون – ذلك لمشابهةِ الفعل المضارع في وقوعهِ خبرًا، وصفةً، وحالاً، وصلةً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركات في الفعل الماضي الفتحة؛ لأنها أخف الحركات فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبًا، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد، وتركيب معناه دلالتهِ على الحدث والزمان[٤].

أما ما جاء في شرحهِ اللؤلؤة: "إنما بُني الفعل الماضي على الفتح؛ لأن الفتح أخف الحركات تشبيهًا بالمضارع المنصوب إلحاقًا به، ووجه شبهه بالمضارع من وجوه.

---

[١] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٥/١.

[٣] نحو أبي بكر الأنباري الكوفي في كتبهِ (أطروحة): ٢٦١.

[٤] ينظر: هامش شرح ابن عقيل: ٣٥/١.

أحدها: إنهُ يقع صفة للنكرة، كقولك: مررت برجل قام، فـــ(قام) في موضع جر كما تقول: مررت برجل يقوم، فـــ(يقوم) في موضع (قام). الثاني: إنهُ يقع خبرًا عن المبتدأ، أو عن (أن)، مفعول، ثانيًا لـــ (ظننت)، كما يقع المضارع كذلك، نحو: زيد قام، وزيد يقوم، فـــ (قام) واقع موقع (يقوم)، و(يقوم) موقع (قام).

الثالث: أنه يقع شرطًا، نحو: أن قمتَ قمتُ، وقد وقع المضارع موقع الماضي، نحو: لم يضرب فلمَّا أشبه ما أشبه الاسم، فكأنه أشبه الاسم. إلا أن مشابهتهُ الاسم بواسطة المضارع، فهي مشابهة ناقصة، فأعطى من إعراب الاسم دون ما أعطى المضارع، الذي هو الواسطة لمشابهة الاسم[١].

٢. فعل الأمر أمعرب أم مبني؟

اختلف النحاة في فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم بوجه من الوجوه "فذهب البصريون إلى أنَّهُ مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء"[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّهُ معرب بالجزم وحجتهم في ذلك أن فعل الأمر معرب بالجزم كما لو كان فيه حرف المضارع كقولك: (لتضرب يا زيد)، (وليضرب عمرو)، ولا شك في أن كل واحد منها أمر فإذا كان أحد الأمرين معربًا كان الآخر كذلك، وأن فعل الأمر إن لم يكن فيه حرف المضارعة لفظًا فهو

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٧٠-٧١.

[٢] الإنصاف م(٧٢): ٢/٤٢٧.

مقدر مراد وحذف لفظًا للعلم به فالتقدير: (قم لتقم) ويدل على ذلك حذف لام الأمر"[١]. وقد جاء صريحًا كقول الشاعر[٢]:

مُحَمَّد تَفْــدِ نَفْسُــكَ كُــلَّ نَفْــسٍ إذا مَا خِفْــتَ مِــنْ شَــيءٍ تَبَــالا

ومنهم من يرى أنَّهُ معرب مجزوم بالدليل أن فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تفعل) فكذلك فعل الأمر فعل نحو: (أفعل) لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضدهِ. ومنهم من يرى أنَّهُ معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في الفعل (أرم، وأخش) فتحذف حرف العلة كما تقول (لم يغز، لم يرم) بحذف حرف العلَّة[٣].

أما السرّمرّي فقد وافق مذهب البصريين إذ قال: "وبُني الأمر على السكون ولم يعرب؛ لأنه ليس بمضارع، ولا يقع موقعه؛ ولا يؤدي مثل معناه، وقد زال عنه حرف المضارعة وإنما بُني على السكون؛ لأن أصل البناء السكون، ولم يُبنَ على الحركات كالماضي؛ لأن الأصل في الفعل البناء، ولا على سكونه؛ لأن الأصل في البناء السكون"[٤].

وقد أشار السرّمرّي أثناء شرحهِ إلى الآراء الأخرى إذ قال: "وقيل: إنما بُني على السكون؛ لأنه أشبه الحرف في كونه لا يخبر عنه. وهذا كله إذا كان الأمر للمواجهة فإن كان للغائب، كان باللام، كقولك: ليقم زيد فيكون حينئذٍ معربًا

---

[١] مسائل خلافية: ١١٩/١، وينظر: الإنصاف م(٧٢): ٤٢٧/٢.

[٢] ينسب للأعشى في خزانة الادب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي: ١١٠/٩، وهو من شواهد الكتاب: ٥٩٧/١، والمقتضب: ١٣٢/٢، واللامات، للزجّاجي: ٩٦/١.

[٣] ينظر: الإنصاف م(٧٢): ٤٣٥/٢.

[٤] شرح اللؤلؤة: ٧٠.

مجزومًا باللام. وقال قوم: إن الأمر مجزوم في الجملة باللام، ويضمر في الأمر للحاضر لكثرة استعمالهِ ويذكر في الغائب لقلته"[1].

ثم قال: "فإن كان الأمر من فعل معُتل، حذفت حرف العِلَّة من آخره، فقلت: اغْزُ، واسعَ، وارْمِ – وإن كان فعل آخره مشدد، كـ(مَنَّ)، و(شَدَّ)، ونحو ذلك، فلك فيه ثلاثة أوجه: الكسر لاتقاء السَّاكنين، والفتح طلبًا للتخفيف الضم للاتِّباع، قَالَ الشاعِرُ:

فَغَضّ الطرفَ إنَّكَ من نُمَير فَلا كَعبًا بَلَغتَ ولا كِلابا

رويَ بفتح الضاد، وضمها، وكسرها[2].

ولك أيضًا أن تدغم، وإن تظهر، فإن أظهرت أسكنت آخره، فقلت: أغضض بصرك، واكفف يدك، قال تعالى: ﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ ﴾ {لقمان: ١٩}، على اللغتين جميعًا"[3]. وقد وهمَ السرّمرّي حين مثل بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنۡ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ {النور: ٣٠}، فـ﴿ يَغُضُّواْ ﴾ في الآية الكريمة فعل مضارع. وليس فعل أمر كما زعم السرّمرّي. ويبدو (والله أعلم) أن السرّمرّي قد قاس (يغضوا) في الآية الأوْلى على (أغضض) في الآية الثانية ولم يتنبه على أن في الآية الأوْلى هي فعل مضارع والله أعلم.

ويبدو لي أن الصواب ما ذهب إِلَيهِ البصريون والسرّمرّي في أن فعل الأمر مبني على السكون ذلك لأنه ما جاء به الكوفيون من حجج هي في الحقيقة علل فمتى ما زالت تلك العلّة رجع إلى أصلهِ وهو البناء.

---

[1] شرح اللؤلؤة: ٧٠.

[2] البيت لجرير، ينظر: ديوانه: ٨٢١/٢.

[3] شرح اللؤلؤة: ٧٠-٧١.

٣. اتصال نون الإناث بالفعل المضارع

يعرض للفعل المضارع البناء إذا باشرته نون الإناث والفعل معها مبني على السكون. إلا أن هناك من ذهب إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهورها ما عرض فيه من الشبه بالماضي ومنهم ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) والسهيلي (ت ٥٨١هـ)[١].

ولا تحذف هذه النون في حالة النصب والجزم والفعل معها مبني في محل نصب أو جزم نحو: (الهِنْدَاتُ يَقُمْنَ، ولَنْ يَقُمْنَ، ولَمَ يَقُمْنَ) [٢].

وقد أطلق السرّمرّي في كتابه شرح اللؤلؤة على نون الإناث النون الخفيفة إذ قال: "إذا أجمعت المؤنثة في الفعل، ألحقت بآخرهِ النون الخفيفة، فقلت: الهندات يقمن، تساوي فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والمجزوم، وعلامة إضمارهن وجمعهن: النون، ولا يجوز سقوطها في النصب والجزم وإنما هي كالياء في (تذهبين). بل إذا ألحقت الفعل الماضي سكن آخره، كقولك: النسوة خرجن، وإذا ألحقت الفعل المضارع، أوجبت بناءه بعد إن كان معربًا، وصار على حد واحد في الرفع، والنصب والجزم"[٣].

ويؤخذ على السرّمرّي أنَّهُ خص حديثه عن نون الإناث في بناء الفعل المضارع. فهناك نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة وأيضًا الفعل المضارع معها مبني.

ولا بد من وقفة في هذا الموضع، إذ إنَّ تسمية نون النسوة بالنون الخفيفة خلط بالتسمية لأن هناك فرقًا بين هذين النونين إذ إنَّ نون الإناث تقع فاعلاً

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ٣٥/١، وأوضح المسالك: ٦٢/١، وشرح الاشموني: ٤٦/١.

[٢] ينظر: اللمع: ١٢٥/١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام: ٣٥/١، اللمحة في شرح الملحة: ٩١٨/٢.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٢٠٥.

(يذهبنَّ) والنون الخفيفة حرف (يذهبن)، وربما اجتهادًا من السرّمرّي أنه لفظهما خفيف، لذلك أوجب التشابه بينهما، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) قد سبق السرّمرّي في تسمية نون الإناث بالنون الخفيفة[١].

[١] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٩١٧/٢.

المبحث الثالث

مسائل متفرقة

- ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر

لقد اختلف النحاة في جواز صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. فذهب الكوفيون إلى أنَّهُ يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان (ت٤٥٦هـ) من البصريين. وذهب البصريون إلى أنَّهُ لا يجوز وأجمعوا على جواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر بلا خلاف.

وكلا من الطرفين قد أدلى بدلوهِ، إذ قال البصريون أنَّهُ لا يجوز ترك صرف ما لا ينصرف لأن الأصل في الأسماء الصرف فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل، ولكان أيضًا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف. واحتج الكوفيون على جواز صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنَّهُ قد ورد كثير من أشعار العرب[١].

ومنه قول الشاعر[٢]:

طَلَـــبَ الأَزارق بالكتائـــب، إذ هـــوت بشـــبيبَ غائلـــة النفـــوس، غَـــدورُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف

---

[١] ينظر: الإنصاف م(٧٠): ٢/٤٠٢-٤٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٥٠٩، وتوضيح المقاصد: ٢/١٢٢٧، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٤٠، وشرح الاشموني: ٣/١٤٧.

[٢] ينسب للأخطل بن غوث في شرحه ديوان المتنبي للعكبري: ٢٧٧٨ وهو من شواهد الإنصاف: ٢/٤٠٣.

ويبدو لي –والله أعلم– أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصواب وذلك لورود السماع به وكثرة النقل الذي خرج عن القلة.

وأما السرّمرّي فقال في شرحهِ: "وأما منع الصرف للمنصرف لضرورة، فأجازه الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي ومنعه غيرهم فحجة من أجاز قول الكميت"[1]:

يـــرى الـــرَّاؤُونَ بالشَّـــفَرَاتِ منهـــا وُقُودَ أبِـــي حُبَاحِـــبَ والظُّبِينَـــا

وقول الأخطل.

طَلَـــبَ الأَزارق بالكتائـــب، إذ هـــوت بشـــبيبَ غائلـــة النفـــوس، غَـــدورُ

وقد عزا السرّمرّي إلى النحويين اختلافهم في جواز ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة وهذهِ المسألة – وكما أوضحت مسبقًا – متفق عليها بلا خلاف إذ قال: فأمَّا ترك صرف ما لا يصرف للضرورة، فقد اختلفوا في جوازهِ فمن منع قال: أن الأصل في الأسماء الصرف. ومن اجاز قال: كما يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة، فكذلك عكسه، وأنشدوا قول العباس بن مرداس"[2].

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمعِ

مما تجدر الإِشَارَة إِلَيهِ أن الَّذِي ذكره السرّمرّي في مسألة ترك ما ينصرف وحجج من أجاز ومن منع هي حجج كل من البصريين والكوفيين في مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر. وكما هو معلوم فإنَّ الضرورة علّة من العلل النحويّة وبالتالي لا يصح القياس عليها في سائر الكلام.

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٨٣.

[2] المصدر نفسه: ١٨٠.

الفصل الثَّالث

المُرَكَّبُ الإِسمِيُّ ونَواسِخُه

المبحث الأول

المُبتَدَأ وَالخَبَرُ

١. المبتدأ

مسوّغات الابتداء بالنكرة

لم يسغ الابتداء بِالنَّكِرَةِ إلا عندَ حُصول الفائِدَة، وهذا هو شرطُ سيبويهِ الوحيدُ في الابتداءِ بِالنَّكِرَةِ، ذلك أن يكونَ الاخبار عن النَّكِرَة بحصول الفائدة[١].

إلا أنَّ المتأخرين استدركوا شرط سيبويه هذا؛ ذلك لأنَّ ليس كل واحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فيتتبعها[٢]، ولما كان الغرض بِالكَلامِ حصول الفائدة، وكان الإخبار عن غير معيّن لا يفيد كان أصل المُبتَدَأ التعريف. إذ أخبر عن معرفة لم تتوقف الافادة على زيادة بخلاف النَّكِرَة، كان حصول الفائِدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية، أو معنوية، إذ كان معرفة مسبوقًا بمعرفة توهم كونها موصوفًا وصفة، فجيءَ بالخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، وَأَيضًا فَإِنَّهُ نسبة الخبر من المُبتَدَأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزم التنكير فاستحق الخبر التنكير لشبهه به. وقد يتعارفان كَقَولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ {الشورى: ١٥}، وقد ينكران[٣]، كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ {البقرة: ٢٢١}.

وَالمُبتَدَأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشروط، إذ بلغت عند بعض النحاة نيفًا وثلاثين شرطًا، ومنها: أن تكون نكرة موصوفة، أن يتقدمها اداة استفهام، أو أن يتقدمها نفي أو أن تكون نكرة بمعنى الدعاء، أو أن يكون في الكلام

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجّاج لابن عصفور: ١/ ٤٣٤، شرح الأشموني: ٤٨١/١.

[٢] حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي عرفان الصبّان: ٢٩٩/١.

[٣] ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٩٥/١.

معنى التعجب، أو أن يتقدمها خبرها بشرط ان يكون ظرفًا أو مجرورًا، أو أن تكون نكرة عامة، أو أن تكون نكرة في جواب من سأل بالهمزة أو أم، أو ان تكون جواب التصديق، أو تقع بعد لولا أو فاء الجزاء..... [١].

أمَّا السرمرّي فقد التزم خمسة مواطن لمجيء المُبتَدَأ نكرة، وذلك إيجازًا يصل إلى درجة الإخلال، إذ إنَّ شروط مجيء المبتدأ نكرة تصل إلى ثلاثة وثلاثين شرطًا، إلا أنَّ السرمري اكتفى بذكر خمسة فقط منها، إذ قَالَ: "والغالب أن يكون المُبتَدَأ معرفة، وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن[٢]:

أحدها: أن تكون النَّكِرَة موصوفة، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ {البقرة: ٢٢١}

والثاني: أن تكون دعاء لإنسان كَقَولِهِ تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ {الرعد: ٢٤}.

والثالث: أن تكون دعاء على إنسان كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ {المطففين:١}.

والرابع: أن يكون الأمر نفيًا أو استفهامًا، كَقولك: ما أحد في الدارِ.

والخامس: أن يكون خبر المُبتَدَأ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا كقولك: تَحتَكَ بساطٌ ولزيدٍ مالٌ.

٢. الخبر وأقسامُهُ

الخبر في اصطلاحِ النحاةِ هُوَ الجُزءُ الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا في الخبر يقع التصديق والتكذيب، نحو: (عبد الله جالسٌ)[٣].

وخبرُ المُبْتَدَأ على ضربينِ مفرد وجملة، فالخبر المُفرد هو المُبْتَدَأ في المعنى مُشتق وجامِد.

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجّاجي: ٣٢٣/١، شرح التسهيل: ٢٩٦/١.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٩٩.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٦٢، شرح المفصل: ١/ ٢٣١،المقرب، لابن عصفور: ٨٨.

فالجامِدُ نحو: (زَيْدٌ أَخُوكَ) فهذا لا يَحتَمِلُ الضميرَ لأنَّهُ اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيَّةِ، والأسماءُ المحضةُ لا تتضمّنُ الضمائِرَ، وهذا هو مذهبُ البصريين.

وذهبَ الكوفيّون وتبعهُمُ الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) من البصريين إلى أنَّ خَبَرَ المُبتدأ إِذَا كان اسمًا محضًا(*) يتضمن ضميرًا يرجع إلى المُبْتَدَأ، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ).

وإن كانَ جامِدًا مؤولاً بمشتقٍ، نحو قولِكَ: (هذا القاع عرفج كلهُ) تحمل الضمير بلا خِلافٍ، فكله ههنا تأكيد للضميرِ ويجوز أن يكونَ مُبْتَدَأ مؤخرًا عن الخبرِ(١).

وإن لم يكُن مؤولاً بِهِ لم يتحمَّلهُ الضمير خلافًا للكسائي، نحو: (زَيدٌ أَخُوكَ، وهذا زَيدٌ)(٢).

ولا خلافَ في الخبر المُشتق، نحو: (زَيدٌ ضَارِبٌ) بين النحاةِ في أنَّهُ يتحمل الضمير يرجعُ على المُبْتَدَأ لأنَّهُ يَتَنَزَّلُ منزِلَةَ الفعلِ، ويتضمَّنُ معناهُ، ولو نسبته إلى ظاهِرٍ لم يكُن فيه ضميرٌ، نحو: (زَيدٌ ضَارِبٌ غُلامه) لأن الفعلَ لا يرفعُ فاعلين، وكذلكَ ما كانَ في حُكمِهِ وجاريًا مجراهُ(٣).

فالخلافَ وَقَعَ بينَ النحاةِ في إبرازِ الضميرِ في الخَبَرِ المشتقِّ إِذَا جرى الخَبَرُ على غيرِ من هوَ لهُ، نحو قولهم: (هذا زَيدٌ هِندٌ ضَارِبُهَا هُوَ) و(زَيدٌ بَكرٌ ضَارِبُهُ هُوَ) فذهبَ البصريّونَ إلى وجوبِ إبرازِهِ في المِثالَينِ سواءً أُمِنَ اللَّبسُ كما في المثالِ الأولِ، أم لم يؤمَن كما في المثالِ الثاني.

(*) الاسم المحض: الاسم الجامد، لأنهُ خالصُ للاسميَّةِ لا تشوبُهُ شائِبة الفعل ولا يتضمن معناه.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي: ١/ ٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١/ ٧٥، شرح المُفصَّل لابن يعيش: ١/ ٢٣٤.

أمَّا الكوفيُّونَ فقالوا: إن أُمِنَ اللبسُ جازَ الأمرانِ كالمثالِ الأوَّلِ وهو: (هـذا زَيدٌ هِندٌ ضَارِبُهَا هُوَ)، فإن شِئتَ أتيتَ بـ(هُوُ)، وإن شئتَ لم تأتِ بهِ، وإن خيفَ اللبسُ وَجَبَ الإبرازُ كما في المثالِ الثاني، وقَد وَرَدَ السماعُ بِمَذهَبِهِمْ[1].

ومنه قول الشاعِرِ[2]:

قَـوْمِي ذُرَا المَجْـدِ بَانُوهَـا وَقَـدْ عَلِمَـتْ بِكُنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَانٌ وقَحْطَـانُ

إذ إنَّ الشاهِدَ هو قولُهُ: (قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا) حيث جَاءَ بخبر المُبْتَدَأ مُشتقًا ولم يبرُز الضميرُ مع أَنَّ المُشتقَّ ليس وصفًا لنفس مُبتَدَئه في المعنى، وأمَّا البصريون يوجبون ابراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الَّذِي عَلَيهِ أكثر كلام العرب فهو عندهم شاذ[3].

أما الضربُ الثاني من أقسامِ الخَبَرِ هوَ خَبَرُ الجُملَةِ، فَهِيَ تكونُ خَبَرًا كما يكون المفرَدُ إلا أنها إِذَا وقعت خبرًا كانت نائِبَةً عن المُفرَدِ واقِعَةً موقِعَهُ، ولذلك يُحكَمُ على موضِعِهَا بالرفعِ على معنى أَنَّهُ لو وَقَعَ المفرد الَّذِي هوَ الأصلُ موقعها لكانَ مَرفوعًا[4].

وخبر الجملة: إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط إما ضمير

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٢.

[2] البيت غير منسوب إلى قائلٍ مُعيَّنٍ، وهو من شواهِدِ أوضحِ المسالِكِ على ألفية ابن مالك: ١/ ١٩٥، وشرح ابن عقيل: ١٧٢/١، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٨.

[3] ينظر: هامش شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٣.

[4] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٩٩.

يرجع إلى المبتدأ نحو: (زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ)، وقد يكون الضمير مقدرا، نحو: (السمنُ مِنوَانِ بِدَرهِمٍ)، أي: (مِنوان مِنهُ بِدَرهِمٍ)[1].

والشرط الثاني أن لا تكونَ الجملةُ ندائِيَّة، فلا يجوز أن نقولَ: (مُحَمَّدٌ يا أَعدَلَ الناسِ) على أن يكون (مُحَمَّد) مُبْتَدَأ، وتكون جملةُ (يا أَعدَلَ الناسِ) خَبرًا لمحمد، والشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مقدَّرَةً بأحدِ الأحرُفِ: (لكن، وبل، حتى) وقد أجمَعَ النحاةُ على ضرورة استكمالِ جملة الخبرِ لهذهِ الشروطِ الثلاثة.

أو أن يتكرَّرَ المُبْتَدَأ بلفظٍ أو أكثر ويكون في موضعِ التفخيمِ، كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ {القارعة: ١ – ٢}.

وقال ابن جني: "إنما يُعادُ لفظُ الأول في موضع التعظيم والتفخيم وهذا مظانه، لأنَّهُ في مدحِهِ وتعظيمِ أمرِهِ" [2].

"أما خبر الجُملةِ الَّذِي يكون ظرفا أو جارًا ومجرورًا نحو: (زَيدٌ عِندَكَ)، (وَزَيدٌ في الدَّارِ) فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأن يكون المحذوف اسمًا أو فعلاً نحو: (كائن)، أو (استقر) فإن قدر (كائنًا) كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدر (استقر) كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلفَ النحويون في هذا، فذهب الأخفشُ إلى أنَّهُ من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعلٍ والتقدير (زَيدٌ كَائِنٌ عِندَكَ) أو (مُستَقِرٌ عِندَكَ، أو في الدَّارِ) ونسب هذا لسيبويه"[3].

---

[1] هامش شرح ابن عقيل: ١/ ١٨٦ – ١٦٩.

[2] الخصائص: ٣/ ٥٦.

[3] شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٥.

وقيل أنهما من قبيل الجُملَةِ، وإنَّ كلاً منهُما مُتَعَلِّقٌ بمحـــذوفٍ هـــوَ فعـــلٌ، والتقديرُ والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا إلى جمهـــور البصريين وإلى سيبويه أَيضًا.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والجار والمجرور قســـم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبـــو علي الفارسي[١].

أما كون المُبْتَدَأ جُثَّةً، فذهبَ مُعظَمُ النحاةِ إلى أنَّ خَبَرَهُ لم يَجُـــزْ أن يَكـــونَ ظَرفَ زَمَانٍ، نحو قولِكَ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)[٢].

وإن كانَ غير جُثَّةٍ فظرفُ الزمانِ يقعُ خَبرًا عـــن المعنـــى منصـــوبًا، أو مَجرورًا بـــ(في)، نحو: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَفي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)[٣].

وأجاز الإخبار بظرفِ الزمانِ عن جُثَّةٍ بشرطِ الإفادَةِ، وهذا ما ذَهَبَ إليـــه جمهور البصريينَ[٤]. وإلى هذا أشار ابن مالك:

وَلا يَكُونُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ خَبَـــرًا عَـــنْ جُثّـــةٍ، وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا

وقال الصبّانُ (ت١٢٠٦هـــ): "والمرادُ بالظرف ما يعمُّ المكاني والزمـــاني الواقع خبرًا عن غير جُثَّةٍ أو عنها مع الإفادَةِ"[٥].

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٥.

[٢] ينظر: المقتضب: ١/ ٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٦.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٦٣، وشرح ابن عقيل: ١ /١٧٧.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ١ /١٧٧.

[٥] حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/ ٢٩٢.

أما ظرف المكان فلا خلاف فيهِ، فإنَّهُ يقعُ خبرًا عن جُثَّةٍ، نحوَ: (زَيدٌ عِندَكَ)، وعن المعنى، نحو: (القِتَالُ عِندَكَ)[1].

هذه الأقسام العشرة تُؤَوَّلُ إلى ما اشترطه النحاة بالكمال والتمام غاية الأمر إنه فرش الكلام وبسطه وفصّله لكنّه لم يستدرك على سابقيه في هذا الشأن، أي أن ما ذكره لا يتخطّى ما ذكره النحاة السابقون له في هذه المسألة البتة، إذ قَالَ: "واعلم أن خبَرَ المُبْتَدَأ يأتي على عشرة أقسامٍ: يكون معرفة، كقولِكَ: (زَيدٌ قَائِمٌ) فيرفعان في هذين الموضِعَينِ لكونِهما خَبَر المُبْتَدَأ، ويكونُ الخبرُ فعلاً ماضِيًا، فيُبنى على الفتحِ على حكمِ وضعه الأول، كقولِكَ: (زَيدٌ قَامَ). ويكونُ فعلاً مُضارِعًا فَيُضَمُّ على ارتفاعِ أصليتهِ، إلا أنَّهُ خبر المُبْتَدَأ، كقولِكَ: (زَيدٌ يَقومُ). وفي هذين اللَّفظين، الماضي والمُضارِع، ضمير مستتر عند تثنيته المُبْتَدَأ، أو جَمعِهِ في مثلِ قولِكَ: (الزَّيدانِ قَامَا، والرِّجَالُ قَامُوا، والزَّيدانِ يَقُومَانِ، والرِّجَالُ يَقُومُونَ)، ويكونُ الخبرُ جارًّا وَمَجرورًا، كقولِكَ: (زَيدٌ مِنَ الكِرَامِ). ويكونُ ظرفَ زَمانٍ، إلا أنَّهُ يختصُّ بأن يكونَ خَبَرًا عنِ الأحداثِ دون الأشخاصِ، كقولكَ: (الصَّومُ يَومَ اللِّقَاءِ).

وقد يكون الخبرُ ظرفَ مكانٍ، فيقعُ خَبَرًا عنِ الأشخاصِ والأحداثِ، كقولِكَ: (الفَضلُ فَوقَ أبي عِمرَانَ مَرتية) وكلا الظرفين إِذَا وَقَعَ خبرًا عن المُبْتَدَأ كان منصوبًا، وفي الكلامِ محذوف به، انتصب الظرف، وتقديره: إِذَا قُلتَ: (زَيدٌ خَلفَكَ)، أي: (مُقيمٌ خَلفَكَ)، ففي الكلامِ فعلٌ محذوفٌ هوَ الناصِبُ للظرفِ، وتقديرُ المقامِ: (استَقَرَّ خَلفَكَ)، و (في) مضمرة في ذلك، فإن لم يحسن إضمار (في) في الظرفِ وَجَبَ رَفعُهُ، كقولِكَ: (يوم الوصال حلا)، (أمامك واسع) وقد يكون الخبر جملة مركبة من مُبْتَدَأ وخبر، كقولِكَ (زَيدٌ أَبوهُ مُنطَلِقٌ)، ومن فعل وفاعل، كقولكَ: (زَيدٌ قَامَ أَبُوهُ) ومن شرطٍ وجزاءٍ، كقولِكَ: (زَيدٌ إن تَزُرْهُ يَزُرْكَ)، إلا أنَّهُ لا بُدَّ أَن

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧.

يكونَ في الجملَةِ ضميرٌ يعودُ إلى المُبْتَدَأ ويربطُها به، كالهاءِ في: (قَامَ أَبُوهُ) وفي قولِكَ: (أَبُوهُ مُنطَلِقٌ) وفي قولِكَ: (إنْ تَزُرْهُ)"[1].

- تقديمُ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ

إنَّ الأصلَ تقديمُ المُبْتَدَأ، وتأخيرُ الخَبَرِ، ذلكَ لأنَّ الخَبَرَ وَصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرُ كالوصفِ، ويجوزُ تَقدِيمه إِذَا لَم يحصل بذلكَ لَبسٌ، أو نحو[2].

ولقد كانَ لِتَقديمِ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ نصيبٌ من الخِلافِ بين النُحاةِ.

فمذهب البصريين أجازوا تقديمَ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ مفردًا كان أم جُملةً، ذلك لوروده في استعمال العربِ، نحو قولِهِم: (مشنوء من يشنؤكَ) (تميمي أنا) إذ أن الفائِدَةَ المحكوم بها إنما هي كونه تميميًا، (أنا) المتكلم. ومنع جواز ذلك الكوفيون ذلك أنه يؤدي إلى تقديم الاسمِ على الظاهرِ بدليلِ أنَّهُ يظهرُ في التثنية والجمعِ (قَائِمان الزيدان، قَائِمون الزَّيدون) ولو كان خاليًا عن الضميرِ لكانَ موحدًا في الأحوالِ كُلِّهَا[3].

إلا أن تقديم المضمر على الظاهر إنما إذ تقدم لفظًا ومعنىً، نحو: (ضَرَبَ غُلامهُ زَيدًا)، وأما إِذَا تَقَدَّمَ لفظًا والنيَّةُ به التأخيرُ فلا بأسَ به، نحو: (ضَرَبَ

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٠١.

[2] ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم جمال الدين محمد بن مالك: ١١٤، شرح الأشموني: ١/ ٩٨.

[3] ينظر: الإنصاف م(٥): ١/ ٥٦، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لأبي بكر الشرجي الزبيدي: ٣٣.

غُلامهُ زَيدًا) ومثلُهُ قولهم في المثل: (في أكفانِهِ لُفتّ الميت)[1]، أي: (لُفتّ الميت في أكفانه) و(في بيته يؤتى الحكم)[2]، أي: (يؤتى الحكم في بيته).

ومن مواضِع تقديم الخبر وجوبًا أن يكونَ نكرة ليس لها مُسَوِّغ إلا التقديم، وقد أجمَعَ النحاة على ذلك، أو أن يكون الخبر جارًّا ومجرورًا، نحو: (عِندَكَ رَجُلٌ) ذلك أن يشمل المُبْتَدَأ على ضمير يعود على شئ من الخبر، نحو: (في الدَّارِ صاحِبُهَا) وكذلكَ من تقديمِ الخَبَر أن يكونَ الخَبَرُ لَهُ صَدرُ الكلامِ كالاستفهام، نحو: (أينَ زَيدٌ) أو أن يكونَ المُبْتَدَأ محصورًا، نحو: (إنَّمَا في الدَّارِ زَيدٌ)[3].

ويؤخذ على صاحِبِ كتابِ شرحِ الوَلوَةِ في أَنَّهُ قد اختَصَرَ في مواضِعِ تقديمِ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ، ولم يَذكُرْ سوى موضِعٍ واحِدٍ فقط، إذ قالَ: "وَلِلمُبْتَدَأ صَدرُ الكلامِ إلا إِذَا كانَ استفهامًا، فَإِنَّهُ يتقدَّمُ، كقولِكَ: (كيفَ زَيدٌ؟) و(مَتَى تُسافِرُ؟) و(أَينَ مَا وَعَدتَ؟) و(كَم مَالُكَ؟)، وذلك لأنَّ الاستفهامَ لَهُ صدرُ الكلامِ"[4].

- حذفُ المُبْتَدَأ أو الخَبَرِ:

من محاسِنِ اللغة العربية أن بلاغَةَ القولِ تقتضي أَحيَانًا بحذفِ أَحَدِ رُكنَي الجملَةِ "فالحذفُ إسقاطُ كلمَةٍ بخلف منها يقوم مقامها"[5].

وَيُحذفُ المُبْتَدَأ مرةً والخبر أخرى إِذَا دَلَّ عليهما دليلٌ، ويكونُ الحذفُ جوازًا أو وجوبًا، ويُحذَفُ الخبرُ جَوازًا كأن يُقال: (مَن عِندَكُمَا؟) فتقولُ: (زيد) أي

---

[1] جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري: ١/ ٣٦٨.

[2] الأمثال لابن سلام: ١/ ٥٤.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٦/١، وشرح التسهيل: ١/ ٤٦، وتوضيح المقاصِدِ والمسالِك: ١/ ٤٨٤.

[4] شرح اللؤلؤة: ١٠٠.

[5] رسالتان في اللغة: ١/ ٧٠.

(زَيدٌ عِندَنا)، ويُحذفُ المُبْتَدَأ جوازًا كما يُحذف الخبر نحو: (كَيفَ زيــدٌ؟) فتقــولُ: (صحيحٌ) أي (هُوَ صَحِيحٌ) وقد يُصرَّحُ بكلٍّ واحِدٍ منهما، أي (زَيدٌ عِنــدَنا، وَهُــوَ صحيحٌ)[1].

ولحذف الخبر وجوبًا مواضعُ منها:

أن يكونَ الخبرُ لِمُبْتَدَأ بعدَ (لولا) نحو (لولا عبد الله لأكرمتك) أي : (لــولا عبد الله بالحضرةِ)[2].

ومن مواضع حذف الخبر: "أن يكونَ نصًا في اليمين (لَعَمرُكَ لأَفعَلَــنَّ)، أو أن يَقَعَ بعدَ المُبْتَدَأ (واو) نص في المعية، نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ)[3].

واختلف النحاة في جملة (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ)، ونحو، وضابط هــذا: كُــلّ مُبْتَدَأ عطف عليه بــ(الواو) التي بمعنى (مع)، وفيه مذهبان: فـــ(ضيعته) خبــر لِلمُبْتَدَأ، لأنَّ (الواو) بمعنى (مع) فكأنك قُلتَ: (كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيعَتُهُ)، فإذا صَرَّحتَ بــ(مع) لم تَحتَج إلى تقديرِ الخَبَرِ، فكذلك مع الواو لأنها بمعناهــا، وهــذا قــولُ الكوفيين وإليه ذهب ابن عصفور (ت٦٦٣هــ)[4].

أما قول البصريين، فالخبر محذوف، أي: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَــيعَتُهُ مَقرونَــان) أي: يُقدرونه بــ(مقرونان)[5].

---

[1] ينظر: اللمع العربية: ١/ ٣١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٢.

[2] المقتضب: ٣/ ٧٦.

[3] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٨.

[4] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٨٢.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٨٢.

فإن لم تكُن (الواو) في المعية لم يُحذف الخبرُ وجوبًا، نحو: (زَيدٌ وَعَمــرٌو قَائِمَانِ)[1].

ومن مواضع حذف الخبرِ "أن يكونَ المُبْتَدَأ مصدرًا وبعده حال سدّت مسـدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكونَ خَبَرًا فيُحذفُ، نحو (ضَـربي العبـدَ مُسـيئًا) أي: (ضَربي العَبدَ إِذَا كانَ مُسيئًا)"[2].

وقد وردت ثلاثة مواضع لحذفِ الخَبَرِ وجوبًا في شَـرحِ اللؤلـؤة إذ قـال السرمرّي:"ثُمَّ اعلم أنَّ العرَبَ حذفت خبر المُبْتَدَأ حَذفًا لازِمًا في ثلاثـةِ مواضِـعَ، أحدها: في قولهم: لَعَمرُكَ إنَّ زَيدًا خارِجٌ، وتقديرُ الكلامِ: لَعَمرُكَ قَسَمي أو يمينـي فحذفت الخبر اكتفاءً بجواب القسم عنه.

والثاني: بعد (لولا) التي معناها: امتناع الشئ لوجود غيره، كقولك: (لـولا زيد لزرتك) وتقديره: (لولا زيد حاضر لزرتك). ولا يجوزُ أن تلفظَ بهذا الخبـرِ، وقولك: (لزرتك) هو جواب (لولا)، وبه اكتفى عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولِهم: (أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِمًا)، و(أَطْيَبُ مَا يَكُونُ السَّمَكُ مَشْوِيًّا)، ونحوه وتقديرُه: إِذَا كانَ الأمير قائِمًا، وإذا كان السـمكُ مَشوِيًّا.

فحذف الخبر كراهية لإطالة الكلام، وفيما عدا هذه المواضِعِ الثلاثة يحذف الخبر على وجهِ الاتساعِ"[3].

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٨.

[2] المصدرُ نفسه والصفحة نفسها.

[3] شرح اللؤلؤة: ١٠٢.

أما عن حذف المُبْتَدَأ، فقال: "ويحذف المبتدأ إِذَا دَلَّ عليه، وأكثرُ ما يَقَعُ في الاستخبار، فإذا قيلَ: (أَينَ زَيدٌ) فقلت: (في المَسجِدِ) فقد حذفت المُبْتَــدَأ، إذ تقــديرُ الكلامُ: (زَيدٌ في المَسجِدِ) ونحو ذلك"[1].

[1] شرح اللؤلؤة: ١٠٣.

المبحث الثاني

نواسخ الابتداء

١. كان وأخواتها:

- معنى التمام والنقص فيها:

تعددت الآراء في علَّة تسمية (كان وأخواتها) بِالأَفعَالِ الناقصة، فقيلَ سُمِّيت بالناقصة؛ لأَنَّهَا تدل على الزمن المجرد عن الحدث، وقيلَ لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأنَّ فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب[١].

وذكر ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) بأن دلالتها على الزمن وتجردها من الحدث هو رأي ابن جني وابن برهان والجرجاني (ت٤٧١هـ)[٢].

وإن هذه الأفعال متى ما اكتفت بمرفوعها واستغنت فهي تامة إن ذاك[٣]، وهذا ما ذَهَبَ إِلَيهِ سيبويه، إِذ قَالَ: "ولا يَجُوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول؛ لأنَّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كذلك في الاحتياج إليه،..... وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك"[٤]، وأشار إلى أَنَّهَا تكون تامة حين تكتفي بفاعلها بِقَولِهِ: "وقد يكون لكان

---

[١] ينظر: أسرار العربية: ٨٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان: ١٥١/٢، وهمع الهوامع: ٤٢٤/١، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ١٤٥/١.

[٢] المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ٢٥٣/١، وينظر: اللمع: ٣٦/١.

[٣] ينظر: المساعد: ٢٥٢/١، وأسرار العربية: ٨٦.

[٤] الكتاب: ٤٥/١.

موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، فتقول: قَد كانَ عَبدُ اللهِ، أي: قَد خُلِقَ عَبدُ اللهِ، وقد كان الأمر أي: وقع الأمر"[1].

أمَّا السرمري فقال: "وتستعمل كان على وجوه: أحدها الناقصة الَّتِي لا تتم إلا بمنصوبها؛ وذلك هو الأصل فيها؛ لأنَّ الأصل فيها أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عَلَيهِ فيما مضى، دون تعرض الأولية ولا انقطاع، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عَلَيهِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ ﴾ {آل عمران: ١٠٣}.

وقد عبّر السرمري عن التامة بمعنى (ثبت) إِذ قَالَ: الوجه الثاني: أن تكون بمعنى ثبت، وهي الَّتِي يُعبر عنها النَّحوِيُّونَ بالتامَّةِ، والتعبير عنها بمعنى (ثبت)، خير من التعبير بمعنى (حدث)؛ لأَنَّهَا قد تكون تامَّةً فيما لا حدوث فيه، نحو قوله ﷺ: (كانَ اللهُ ولا شيءَ مَعَهُ)[2]، وقد تكون لما يُعبر عنه بالحدوث، كقول الشاعر[3]:

إِذ كـــــانَ الشِـــــتاءُ فـــــأدْفِئونِي فـــإنَّ الشـــيخَ يَهدِمُـــهُ الشِـــتاءُ

ويعبر عن معنى التامة بـــ(حضر) كَقَولِهِ تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ {البقرة: ٢٨٠}، وتارة يعبر عنها بوقع نحو قوله: (ما شاء الله كان)[4]"[5].

---

[1] الكتاب: ٤٦/١.

[2] صحيح البخاري: ١١٦٦/٣، رقم الحديث: ٣١٩.

[3] ينسب لعبد الله بن رواحة، وهو من شواهد شرح الأشموني: ١٦٨/١.

[4] سنن أبي داود، لأبي داود سليمان الأزدي: ٤٧٩/٤، رقم الحديث: ٥٠٧٧.

[5] شرح اللؤلؤة: ١٤٥.

- تقديمُ خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا:

يمنع توسيط الخبر بين (كان) واسمها، أو بعبارة أخرى تقديم خبرها على اسمها في مواضع منها إذ انتفى الإعراب في اسم (كان) وخبرها، ولا قرينة تميز أحدهما من الآخر سوى تقديم الاسم فيعرف إنه اسم (لكان) نحو: (كان أخي صديقي) ويمتنع تقديم (صديقي) على إنه خبر، وكذلك إذ قصد حصر الخبر نحو: (ما كان زيدًا إلا قائمًا) فيمتنع تقديم الخبر (قائم) على (زيد) [١]، ويجوز في غير هذين الشرطين تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب[٢]، أمّا تقديم خبر كان وأخواتها عليها وهو على ثلاثة أقسام:

أولها: تقديم خبر كان وأخواتها عليها.

ثانيها: تقديم الخبر على ما أوله ما.

ثالثها: تقديمه على ليس.

أمّا الأول فقيل إنه يجوز تقديم خبر كان وأخواتها ما عدا (ليس) وما في أولّه (ما) عليها مطلقًا[٣]. أمّا الثاني فتقديم الخبر على ما أوله (ما) فقد منع النحاة البصريون والفرّاء تقديم الخبر عليها في حين نقل عن الكوفيين وابن كيسان التجويز[٤]. أمّا ثالثها (ليس) نقل عن الكوفيين منع تقديم خبرها عليها[٥].

---

[١] ينظر: الارتشاف: ٨٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٧٢/١.

[٢] ينظر: الكتاب: ٤٥/١، الخصائص: ٣٨٤/٢.

[٣] اللمع في العربية: ٣٧، التبصرة والتذكرة: ١٨٧/١.

[٤] ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٧/١، الإنصاف: ١٥٥/١.

[٥] ينظر: الأصول: ٩٠/١، أسرار العربيّة: ٣٧.

فذهبَ الكوفيون إلى عدَمِ جوازِ تقديمِ خَبَرِهَا عليها وَإِلَيهِ ذَهَبَ أبو العباس المبرّد (ت٢٨٥هـ) من البصريين، وذلك لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت (كان) مجراه لأنها مُتَصَرِّفَة، فإنك تقولُ: كان يكونُ فَهُوَ كائِنٌ وكُنْ، ولا يَكونُ ذلك في ليس[١].

وقد عَزَا أبو البركاتِ الأنباري وغيرُهُ من النحاةِ إلى المبرّد عدم جواز تقديمِ خَبَرِ (ليس) عليها، إذ ليس للمُبَرِّدِ نَصٌ في هذهِ المسألةِ يظهر رأيه فيها في كتابِهِ المُقتَضَب وكُتُبِهِ الأخرى فضلاً عن عدم ورودها في كتبِ تلاميذِهِ، ولو كان قولاً ثابتًا عنهُ لَنَصُّوا على ذلك، فالسيرافي خاصَّةً كان يُظهرُ اعتنَاءً كبيرًا بِنَقلِ مَذهَبِ المُبرّد في شرحِهِ على الكتابِ، وشرحه خلا من ذلك فضلاً عن أنَّ هؤلاءِ النحاةُ قد احتجُّوا للمُبرّد بعِلَلٍ لَم يُصَرِّح بها[٢].

وأجازَ البصريون تقديمَ خَبَرِ (ليس) عليها وَحُجَّتُهُم في ذلكَ: "قولُهُ تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾هود: ٨. وجه الدليلِ في هذه الآية الكريمة أنَّهُ قَدَّمَ معمولَ خَبَرِ (ليس) وهو قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ وَأَنَّهُ لو لَمْ يجر تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأنَّ المعمول لا يقعُ إلا حيث يقعُ العاملُ"[٣].

---

[١] ينظر: الإنصاف م(١٨): ١/ ١٣٠.

[٢] ينظر: ظاهرة المنع: ٢٣٦، نحو المبرّد في كتب النحاة دراسة وتحقيق وتقويم: ٨١ – ٨٢ (أطروحة).

[٣] الإنصاف: م(١٨): ١/ ١٣٠، وينظر: التبيين في مذاهب النحويين: ٢٤٤.

وَصَرَّحَ أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) بِأَنَّهُ قالَ: "وقد تتبعتُ جُملَةً من دواوينِ العربِ فَلَمْ أَظفَرْ بِتَقديمِ خَبَرِ ليس عليها ولا بمعمولها، إلاَّ ما دَلَّ عليه ظاهِر هذه الآية"[١].

وما ورد في شَرحِ اللؤلؤةِ جواز تقديم كان وأخوتِها على اسمها إذ قال السرمرّي: "أما تقديم خبر (كان) وأخواتها على اسمها فجائِزٌ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كقولِهِ ﷻ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {الروم: ٤٧}.

وأما تقديم الخبر على (كان) وأخواتها فجائِزٌ، إلا في المقترنة منها بـــ(ما)، يجوز أن تقولَ: قائِمًا كانَ زَيدٌ، وَصائِمًا أَصبَحَ عمرٌو، ولا يجوز أن تقولَ: قَائِمًا ما بَرِحَ زَيدٌ، وفي تقديمِ خبَرِ (ليس) عليها خلاف، الأشهرُ جوازُهُ"[٢].

٢. إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا:

- الخلاف في رافعِ الخَبَرِ بعدَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا:

ذَهَبَ الكوفيون إلى أن (إِنَّ) وأخواتُها لا تَرفَعُ الخَبَرَ وَحُجَّتُهُم في ذلك أنَّ الأصلَ في هذه الأحرُفِ أن لا تنصبَ الاسمَ، وإنَّما نَصَبَتهُ لأَنَّهَا أشبهت الفِعلَ، فإذا كانت إِنَّمَا أعملت لأَنَّهَا أَشبَهَتِ الفِعلَ فهي فرعٌ عليه، وإِذَا كانَت فَرعًا عليهِ فهيَ أَضعَفُ منهُ، لأَنَّ الفَرعَ أَبَدًا يكونُ أضعَفَ مِنَ الأصلِ، فينبَغي أن لا يعمَلَ في الخَبَرِ[٣].

وَذَهَبَ البصريّونَ إلى أَنَّهَا ترفَعُ الخَبَرَ، وذلك لأَنَّهَا قويت مُشابهتُها للفعلِ، لأَنَّهَا أَشبَهَتهُ لَفظًا وَمَعنًى، ووجهُ المُشابَهَة بينهُمَا من خَمسَةِ أَوجُهٍ، **الأول:** أَنَّهَا على

---

[١] البحر المحيط في التفسير: ٦/ ١٢٧.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٤٧.

[٣] ينظر: الإنصاف م(٢٢): ١/ ١٤٤.

وَزنِ فعل، **والثاني:** أَنَّهَا مَبنِيَّة على الفتحِ، **والثالث:** أَنَّهَا تقتضي الاسم، **والرابع:** أَنَّهَا تدخلها نونُ الوقايَةِ، نحو: (إِنَّنِي، وكَأَنَّنِي) **والخامسُ:** أن فيها معنى الفعل"[1].

وجاء في شرحِ اللؤلؤة: "اعلم أنَّ (إِنَّ) وأخواتها يدخُلنَ على المُبْتَدَأ والخَبَرِ، فينصِبنَ المُبْتَدَأ ويرفَعنَ الخَبَرَ، وقيلَ يَنصِبنَ المُبْتَدَأ وَيُبقينَ الخَبَرَ على ما كانَ عليهِ من الرَّفعِ"[2]، ثُمَّ يذكر السرمري علة رفع خبر (إنَّ) وأخواتها، إذ يقولُ: "وهذه الأحرف الستة لما أشبهَت الأفعالَ الماضِيَةَ في البناءِ على الفَتحِ، وفي اتصالِ ضميرِ المُتَكَلِّمِ بها بنونِ الوِقَايَةِ كما يَتَّصِلُ بالفعلِ، أجريت مجرى الفعلِ المُتَعَدِّي الَّذِي يرفع وينصب، إلا أَنَّهَا تجري مجرى الفعل الَّذِي تَقَدَّمَ مفعوله وتأخر فاعله"[3].

ويتَّضِحُ لنا من خلالِ قولِ السرمري أَنَّهُ يؤيِّدُ مَذهَبَ البصريين لأن الَّذِي ذَكَرَهُ هي حُجَّةُ البصريين المذكورة آنفًا في أن (إِنَّ) وأخواتُها ترفعُ الخَبَرَ".

- دخولُ اللامِ على خَبَرِ (إِنَّ) -المكسورة- وأخواتها:

"إن هذه اللام حقُّها أن تدخُلَ على أول الكلامِ، لأنَّ لها صدرَ الكلامِ، فحقها أن تدخل على (إنَّ)، نحو: (إن زيدًا قائمٌ) لكن لما كانت اللام للتأكيدِ، وإن للتأكيدِ، كرهوا الجمعَ بينَ الحرفين بمعنى واحِدٍ، فأخَّروا اللام إلى الخبر"[4].

ولا تدخل اللام على خبر باقي أخوات (إِنَّ) فلا تقول: (لَعَلَّ زَيدًا لَقَائِمٌ) غير أنَّ الكوفيين أجازوا دخولها في خبر (لكن) واستدلُّوا على جوازِ ذلك بقول الشاعرِ[1]:

---

[1] ينظر: الإنصاف: ١/ ١٤٤.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٤٠.

[3] المصدر نفسه: ١٤٢.

[4] شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٤.

يَلُومُونَنِي فِـــي حُـــبِّ لَيْلَـــى عَـــوَاذِلِي وَلَكِنَّنِـــــي مِـــــنْ حُبِّهَـــــا لَعَمِيـــــدُ

إذ دخلَت اللامُ على خَبَرِ (لكن) وهو (لَعَمِيدُ) والبصريُّونَ يرونَ أنَّ هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

غير أني أجد أن هذا البيت الشعري هو مأخذ على الكوفيين- وكما ذكـــرت في الهامش- فهو يدعو إلى الشك في أن يكون هذا البيت من شعر المولدين الَّـــذِي رفض اغلب النحاة الاحتجاج به، أو أن يكون هذا البيت من وضع النحاة أنفســـهم، إضافة إلى اختلاف الرواية في لفظة (لَعَمِيـــدُ) فـــبعض الكتـــب تـــذكُرُ الشـــطر بلفظة(عَمِيد) وبعضها (كميد)، فضلاً عن أَنَّهُ مذكور بشطر واحد في أغلب الكتب النَّحوِيَّة، ولم يذكر شطره الأول سوى شرح ابن عقيل، ومع هذا فإن نحاة الكوفـــة يستشهدون به على جواز دخول اللام في خبر (لكن).

وتدخل اللام على الاسم إِذَا فصل بين (إِنَّ) واسمها بظرف، أو حرف جر، نحو: (إن عِندَكَ لَزَيدًا)، (إِنَّ في الدارِ لَعَمْرًا)، ومنه قولـــه تعـــالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ {البقرة: ٢٤٨}[٢].

وقد عزا ابنُ عقيل (ت٧٦٩هـــ) إلى المبرّد في أَنَّهُ أجازَ دُخولَ اللامِ علـــى خَبَرِ (أنَّ) المفتوحة، إذ قالَ: وأجاز المبرد دخولها في خبـــر أن المفتوحـــة وقـــد قرئ[٣] شاذا (إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ) {الفرقان: ٢٠}[٤].

---

[١] البيت لم يُعرف له قائل، وصدر البيت لم يذكره سوى كتاب شرح ابن عقيـــل: ٢/ ٢٩٤، ولم تذكر الكتب النحوية منه إلا الشطر الثاني فقط، ولم يُنشدهُ أحدٌ ممن وثق في العربية، ولم يعزُ إلى مشهورٍ بالضبطِ والاتفاق، يُنظر: شرح ابن عقيل (الهامش): ٢/ ٢٩٤.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٥.

[٣] قرأ سعيد بن جبير بالفتح (أَنَّهُم) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظـــيم والســـبع المثاني، للآلوسي: ١٤/ ٧٣، وتفسير اللباب لابن عادل: ٢/ ٣١٦٢.

[٤] شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٩٧.

ولكن عند عودتي إلى كتاب (المقتضب) وجدتُ أن المبرد قد منعَ دولَ اللامِ في خَبَرِ (أَنَّ) إذ قال: "لَا يجوز أَن تدخل اللَّام فَتَقول (بَلغنِي أَنَّك لمنطلق) لأَن (إِن) وصلتها الْفَاعِل وَاللام تقطع مَا بعْدهَا، فَلَو جَازَ هَذَا لَقلت (بَلغنِي لذاك) فَهَذَا وَاضح جدًا، فَأَما قَوْله ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ {الفرقان: ٢٠} فَمَعْنَاه (إِلا وَهَذَا شَأْنهمْ) وَهُوَ وَالله اعْلَم جَوَاب لقَوْلهم: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾ {الفرقان: ٧}"[1].

أما السرمري فقالَ: "ويكون في خبرها اللام المفتوحة، كقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ {الحج: ٤٠} وهذه اللام تختص بالدخول على معمول (إِنَّ) وهي لامُ التأكيدِ، ولهذا لم يَجُزْ أن تعقب (إن) ولزم الفصلُ بينهما خوفًا من توالي حرفين مؤكدين، فإذا أدخلوا (إن) على المُبْتَدَأ أدخلت اللام على الخَبَرِ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ {الرعد: ٦}[2].

وإن أخرت الاسمَ فجعلته موضعَ الخَبَرِ، وفصلت بينه وبينها بالجار والمجرور أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم[3]، كقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً ﴾ {الحجر: ٧٧}.

- دخول (ما) على (إن) وأخواتها:

من شروط إعمال هذه الأحرف أَنَّهَا لا تقترن بهن (ما) الزائدة، أو (ما) الكافة أو المهيئة، وكلها أسماء لمسمى واحد"[4].

---

[1] المقتضب: ٢/ ٣٤٦.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٤١ – ١٤٢.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[4] فتح رب البرية: ١/ ٣٧٦.

وتدخل (ما) على (إنَّ) وأخواتها فيبطل عملها، ويليها الجملتان الاسمية والفعلية، وذهب الجمهور على أن إعمالها عند اتصال (ما) غير مسموع[١].

"واختلفوا في جوازه قياسًا، إذ ذهب قوم إلى منعه، وهو مذهب سيبويه، فإنه لا يجيز أن تعمل عنده، من هذه الأحرف (إن) وأخواتها، إذا لحقتها (ما)، إلا (ليت) وحدها"[٢]، هذا ما عزاه المرادي (ت٧٤٩هـ) إلى سيبويه، ولكن الكتاب أثبت غير هذا، إذ وجدتُ أنَّ سيبويه يُجَوِّزُ الوجهين الإعمال والإهمال، إذ قال: "وأما (ليتما زيدا منطلقٌ) فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا، وهو قول النابغة الذبياني"[٣]:

قالَتْ ألاَ لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمامَتِنا ونِصْفُه فقدِ

إذ يُروى برفع (الحمام) ونصبِهِ.

وقال ابنُ مالك في ألفيته:

ووصلٌ ما بِذِي الحَرُوفِ مُبْطِلٌ إعمالِها وقد يُبَقَّى العَمَلُ[٤]

وحكى الأخفش والكسائى: (إِنَّمَا زيدًا قائم)، أي: أَنَّهَا تعمل عند اتصال (ما) بـ(إن) وأخواتها[٥].

"وعلل النحاة سبب عدم إعمال (إن) وأخواتها إِذَا اتصلت بها (ما) الكافّة، وذلك لأنَّ هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بِالأَسْمَاءِ، ودخول (ما) عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ

---

[١] ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: ١/ ٣٦٩.

[٢] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] الكتاب: ٢/ ١٣٧.

[٤] متن ألفية ابن مالك: ١/ ٢٢.

[٥] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٠٢.

أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ {الأنبياء: ١٠٨}، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ {الأنفال: ٦}[١].

وقد جَوَّزَ السرمري الأمرين في كتاب شرح اللؤلؤة بجعل (ما) زائدة في الإعمال و(ما) كافّة في الإهمال بدخول (ما) على (إنَّ) وَأَخَوَاتُهَا، إذ يقولُ: "إِذَا دخلت (ما) على (إِنَّ) وَأَخَوَاتهَا، جازَ لَكَ أن تجعَلَهَا زائدة، فتبقى على حُكمِ ما كانت، لو لم تدخلها عليها من نصب المُبْتَدَأ ورفع الخَبَرِ، وجازَ لَكَ أن تجعلها كافَّةً لهن عن العمل، وتصير الحروف الستة بمنزلة (هل) التي لا يتغير المُبْتَدَأ والخبرُ بدخولِها عليها"[٢].

ثُمَّ يقولُ: "إلا أن الاختيار أن تنصب في (كأنما، وليتما، ولَعَلَّمَا) وترفع في: (إِنَّمَا، ولَعَلَّمَا)، بكسرِ الهمزَةِ وفتحها، وفي (لكنما)"[٣].

ثُمَّ يُعلل سَبَبَ الاختيارِ إذ يقولُ: "وَإِنَّمَا اختير الرفعُ في هذه الثلاثةِ، لأنَّ معنى الابتداءِ لا يتغيرُ فيها، ويتغير في الثلاثة الأُخَرِ، فيستحيلُ الكلامُ في (كأَنَّمَا) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمنٍ، وفي (لعلما) إلى تَرَجٍ"[٤].

ثُمَّ قالَ: "وأما (ليت، ولعل، وكأن) فالنصب بها أوجه وأرجح، لأنَّ هذه الحروف لمَّا كانت تغير اللفظَ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، فأعملت عملها"[٥].

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل، (الهامش): ٢/ ٣٢ – ٣٣.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٤٣.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه: ١٤٣.

[٥] المصدر نفسه: ١٤٤.

- **تقديمُ خَبَرِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا:**

لا يجوزُ تقديمُ خَبَرِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتهَا، ولا اسمها عليها، لأَنَّهَا لما لم تتصرف في نفسها لم تتصرف في عملها، فلا تقول: (زَيدًا إِنَّ قَائِمٌ) ولا (قَائِمٌ إِنَّ زَيدًا)" [١].

ويتقدم خبرها على اسمها وجوبًا إِذَا كان في اسمها ضميرٌ يعود على خبرها، وذلك حتى لا يعود الضميرُ على مُتأخرٍ لفظًا ورتبةً، نحو: (ليتَ في الدارِ صَاحِبُهَا)[٢].

ويجوز تقديم خبرها إِذَا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وتأخيرُهُ ما لم يمنع مانع كأن يكون الظرف فيها إلا مُقدمًا، نحو: (إن قدام زيد أباه) أو يكون الظرف فيها إلا مؤخرًا، نحو: (إن زيدًا لقدامك).

ويجوز فيها الأمران، نحو: (إِنَّ عندك زيدًا) و(إِنَّ زَيدًا عندك).

وعلة جواز تقديم ذلك أن العرب توسعت في الظروف وحروف الجر اتساعًا لم تتسع مثله في غيرها بدليل أنهم فصلوا بين المضاف والمضاف إِلَيهِ[٣].

وأما ما جاء في شرحِ اللؤلؤة: "اعلم أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ اسمِ (إِنَّ) وَأَخَوَاتهَا عليها، ولا يَتَقَدَّمُ خبرها على اسمها، إلا أن يكونَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيۡخٗا كَبِيرٗا ﴾ يوسف: ٧٨، و﴿ إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا ﴾ المزمل: ١٢، لأن الظرف والجار والمجرور قد توسع فيهما حتى فصل بهما بين التعجب ومنصوبه، كقولِهِ: (ما أحسنَ اليومَ زَيدًا) و(ما أجملَ في الدارِ عَمرًا)[٤].

---

[١] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٦٠.

[٢] ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٥٤، وحاشية الصبان: ١/ ٢٧٣.

[٣] اللمحة في شرح اللمحة: ٢/ ٥٦٠.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٤٢.

- **الخلاف في أصل (لعل):**

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في (لعل) أصلية على حين ذهب البصريون إلى أَنَّهَا زائدةٌ، وكانت حُجَّةُ الكوفيين بأن قالوا: أن (لعل) حرف، والحروف أصلية، لأن حروف الزيادة التي يجمعها قولك: (اليوم تنساه) إِنَّمَا تختص بِالأَسْمَاءِ والأفعالِ، فأما الحروف فلا يدخلها شئ من هذه الحروف على سبيل الزيادة، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كُلّ مكان على كُلّ حال، وإن الألف لا تكون في الأَسمَاء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يُحكمَ عليها في (ما، ولا، ويا) بأنها زائدة أو منقلبة بل تحكم عليها بأنها أصلية، لأنَّ الحروف لا يدخلها ذلك، فدَلَّ على أنَّ اللامَ أصلية.

أما حُجَّةُ البصريين فقالوا: إنها تستعمل كثيرًا في الكلامِ عارِيَةً عَنِ اللامِ[1] ومنه.

ومنه قول الشاعر[2]:

ولَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بعد ما يفوتُ، ولَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّما

أَرَادَ: لَعَلَّ.

والباحثة تؤيد الرأي الكوفي في أصالة اللام في لعلّ، وذلك أنَّ لعلّ في كل موطن ورودها في القرآن الكريم كانت بلفظ (لعلّ) وليس (علّ).

---

[1] ينظر: الإنصاف م(٢٦): ١/ ١٧٧ – ١٧٨.

[2] ينسب البيت إلى نافع الطائي في شرح ديوان الحماسة: ١/ ٨١٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ٢/ ١٤٢.

وقد تابع السرمرّي الرأي البصري في هذه المسألة، إذ قال: "والأصلُ في (لعل) عَلَّ، وزيدت اللام الأولى حتى صارَ الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصلِ"[١].

٣. ظَنَّ وأَخَوَاتِهَا:

- تَقديمُ (ظَنَّ) وأَخَوَاتها على مَفعُولَيها أو التوَسُّط بَينَهُمَا:

يجوز إلغاء هذه الأفعالِ إِذَا وَقَعَت في خبر الابتداء، كما إِذَا وَقَعَت وَسَطًا، نحو: (زَيدٌ ظَنَنتُ قَائِمٌ) أو آخِرًا نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ ظَنَنتُ).

وقيلَ الإعمالُ والإلغاءُ سَيَّانِ إِذَا توسطَت هذه الأفعالُ، وقيلَ الإعمالُ أحسَنُ من الإلغاءِ، وإن تأخرت فالإلغاءُ أحسنُ، وإن تَقَدَّمَت امتَنَعَ الإلغاءُ عِندَ البَصريينَ، فلا تقولُ: (ظَنَنتُ زَيدٌ قَائِمٌ) بل يجب الإعمالُ، فتقولُ: (ظَنَنتُ زَيدًا قائِمًا) فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأنِ"[٢]، كقول الشاعر[٣]:

أَرْجُــو وآمُــلُ أَنْ تَــدُنُو مودَّتُهــا ومَــا إِخــالُ لــدينا منــكِ تَنْوِيــلُ

فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن أي (وما أخاله لدينا منك تنويل) ومفعولها الثاني جملة (لدينا منكِ تَنْوِيلُ).

"وَذَهَبَ الكوفيُّونَ وَتَبِعَهُم أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) إلى جواز إلغاء التّقدّم، فلا يحتاجون إلى تأويل"[٤].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٤٢.

[٢] شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٧، وينظر: اللمع: ١/ ٥٣.

[٣] يُنسبُ لكعبِ بن زُهير في جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي: ٦٣٨/١، وهو من شواهد شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٧.

[٤] شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٧.

ولا إلغاء في الأفعال القلبية غير المتصرفة، وكذلك لا إلغاء في أفعال التحويل نحو (صَيَّرَ) وأخواتها[١].

وقال السرمري: "وإنما تنصب (ظننت) وَأَخَوَاتهَا المفعولين إِذَا تقدمت عليها، فإن وَقَعَت مُتَوَسِّطَةً كقولك: (زَيدًا ظننتُ مُنطَلِقًا) أو مُتَأَخِّرَةً عنها، كقولِكَ: (زَيدًا مُنطَلِقًا ظَنَنتُ) جازَ نصب الاسمين وَرَفعُهُما، ولكن رَفعُهُما إِذَا تأخرت (ظَنَنتُ) أجوَد"[٢].

- حذف أحد مفعولي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتهَا:

"يُحذفُ أحدُ المفعولين من باب (ظَنَّ) وَأَخَوَاتهَا، والحذف هنا ضربان: حذف اختصارٍ، واقتصارٍ.

فالاختصارُ: حذف بدليل، **والاقتصارُ:** حذف بلا دليل"[٣]، فحذف مفعولي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتهَا أو حذف أحدهما اختصارًا فهو جائزٌ إجماعًا[٤]، ومنه قول الشاعر[٥]:

بـــأيِّ كتـــابٍ أم بأيـــة سُـــنّةٍ تـــرى حـــبّهم عـــاراً علـــيَّ وتحســـبُ

إذ حَذَفَ أحَدَ المفعولين (لتحسب) لدلالة سابق الكلام عليه، والتقدير: (وَتَحسَبُ حُبَّهُم عارًا عَلَيَّ).

وهذا جائزٌ عِندَ الجُمهورِ.

---

[١] يُنظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي: ٢/ ٢٨.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٠٩.

[٣] توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٦٦.

[٤] يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٣.

[٥] يُنسب للكميت بن زيد الأسدي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٩٢، وخزانة الأدب: ٩/ ١٣٧، ولكني لم أعثر عليه في ديوانه.

ومنعه طائفة من النحويين منهم: وأبو إسحاق بن ملكون (ت٥٨١هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن عصفور(ت٦٩٦هـ).

أما حذفها اقتصارًا ففيه خلافٌ، فسيبويه والأخفش المنع مُطلَقًا[١].

قال سيبويه: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر"[٢].

وعن الأكثرين الجوازُ مُطلقًا، تَمَسُّكًا بقولهِ تعالى: ﴿ أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ {النجم: ٣٥}، أي: يعلم.

وعن الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم[٣].

وقد تابَعَ سيبويه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والوراق (ت٣٨١هـ) والسلسيلي (ت٧٧٠هـ) في منع حذفهما اقتصارًا[٤].

ومعنى هذا أن العلَّة في ذلك أن أفعال القلوب إِنَّمَا تدخُلُ على المُبْتَدَأ والخَبَرِ لِيَتَيَقَّنَ في الخبر أو الشك والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني، وإنما كان كذلك، لأنَّكَ إِذَا قُلتَ (زَيدٌ مُنطَلِقٌ)، فإنما تفيد المُخَاطَبَ انطلاقَهُ الَّذِي لم يكُن يَعرِفُهُ لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إِذَا قُلتَ (زَيدٌ مُنطَلِقًا) فالشك في انطلاقه لا في ذاتِهِ[٥].

---

[١] شرح الأشموني: ١/ ٣٧٣.

[٢] الكتاب: ١/ ٣٩.

[٣] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٥٦٧.

[٤] ينظر: التعليقة: ٦٨/١، وعلل النحو: ١٥٧، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي: ١/ ٣٨٩.

[٥] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري: ١/ ٢٥٧.

ويرى بعضُهُم أن سبب المنع ذلك بأنهما متلازمان لافتقار كُلّ واحد منهما إلى صاحبه إذ هُما مُبْتَدَأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف أحدهما[١].

أما رأي السرمري في حذف أحد مفعولي (ظن) وَأَخَوَاتهَا هو عدم الجواز، إذ يقول: "ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السعر، وظننت زَيدًا"[٢]، إلا أَنَّهُ يجوز أن تقيم (أن) المخففة مع الفعل، كذلك لفظة (ذاك، وذلك) مقام المفعولين، إذ يقول: "ولكن يجوز أن تقيم (أن) المخففة مع الفعل مقام المفعولين، فتقول: (ظننتُ أن يَخرُجَ زَيدٌ) وكذلك يجوز أن تقيم لفظة (ذاك وذلك) مقام المفعولين، كقولك: ظننت ذلك، وحسبت ذاك"[٣]. فهو بذلك يُتابع سيبويهِ في المنعِ.

٤. (ما) التي تعملُ عملَ ليس:

- عِلَّةُ إِعمَالِ (مَا) الحِجَازِيَّة:

(ما) في لُغةِ أهل الحجازِ ترفعُ الاسمَ، وَتَنصِبُ الخَبَرَ، ذلك لأنَّ (ما) أشبهت (ليس) ووجهُ الشبه بينهما هو: أن ما تنفي الحالَ كما أنَّ (ليس) تدخُلُ على المُبْتَدَأ والخَبَر، ويقوي هذا المُشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخُلُ في خَبَرِ (ليس) إذ أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها، وهي لُغَةُ القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿مَاهَٰذَابَشَرًا ﴾ {يوسف: ٣١}[٤].

---

[١] ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٥٠.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٠٩.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] أسرار العربية: ١/ ١١٩.

- **عِلَّةُ إِهمَالِ (ما) التميميةُ:**

"لم تعمل (ما) في لغة تميم، لأنَّ الحرف إِنَّمَا يعملُ إِذَا كان مُختَصًّا بالاسمِ، كحَرفِ الجَرِّ، أو بالفعل كحرف الجزم، أما إِذَا كان يدخُلُ على الاسمِ والفعلِ لم يعمل كحرف العطفِ و(ما) تدخُلُ على الاسمِ والفعلِ نحو: (مَا زَيدٌ قَائِمٌ)، مَا يَقُومُ زَيدٌ) فلمَّا كانت غير مُختصة، وَجَبَ أن تكون غير عاملة"[1].

وقد ورد في شرحِ اللؤلؤة إنها حرف إذ جاءت بمعنى (ليس) قال السرمرّي: "وتكون حرفًا، إِذَا جاءت نافية بمعنى: (ليس)، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ {آل عمران: ٧}[2].

وأشار إلى أن للعرب في (ما) النافية لُغتيْن فقال: "ان للعرب في (ما) النافية لغتين: حجازية وتميمية: فأمّا أهل الحجاز فأجروها مجرى (ليس) في شيئين، واخرجوها عن حُكمها في ثلاثة أشياء فأمَّا اللذان أجروها فيها مجرى (ليس): فالأول: أنهم نصبوا بها الخبر كقوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ {يوسف: ٣١}".

والثاني: أنهم أدخلوا على خبرها الباء كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ {هود: ٨٣}.

وأمّا الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حُكم (ليس) فرفعوا فيها الخبر، فهي: إِذَا تقدَّم الخبر على الاسم كقولك: (ما قائم زيدٌ).

واذا فُصلت بـــ(الا) بين الاسم والخبر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ ﴾ {القمر: ٥٠}.

---

[1] أسرار العربية: ١/ ١١٩.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٤٨.

وإذا وقعت (إن) المكسورة بعدها كقول الشاعر[١]:

وما إنْ طِبنا جُبنٌ ولكِنَّ مَنايانا ودَولةٌ آخَرِينا

وأما بنو تميم فإنهم جعلوها بمنزلة (هل) التي لا تغيِّر إعراب المُبْتَدَأ والخبر إِذَا دخلت عليهما، فقالوا: (ما زيد قائم)، كما قالوا: (هل زيد قائم)، وعلى لغة الحجازيين أُنزِلَ القُرآنُ المَجيدُ"[٢].

٥. (لا) النافية للجنس

الخلافُ في حَرَكَةِ اسمِ (لا) النافِيَةِ للجِنسِ:

لقد كانَ للنحاةِ خلافٌ في حَرَكَةِ اسمِ (لا) النافِيَةِ للجنسِ " فذهب أكثر البصريين، إلى أنها حركة بناء، ومنهم: الأخفش والمازني (ت٢٤٨هـ)، والمبرد، والفارسي.

وذهب الكوفيون، ومنهم: الجرمي (ت٢٢٥هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، والسيرافي (ت٣٦٨هـ)، إلى أنها فتحة إعراب، ونسب ذلك إلى سيبويه"[٣].

وكانت حُجَّةُ المذهبِ الأول أن الأصلَ في قولِكَ (لا رَجُل في الدارِ؟) (لا من رجل في الدار)، لأنَّ جوابَ من قال: (هل رجل في الدار؟) فلما حذفت (من) من اللفظِ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبنى.

واحتج المذهب الثاني بقولِهِ: إنها اكتفت بها من الفعل، لأن التقدير في قولك: (لا رَجُل في الدارِ) (لا أجدُ رجالاً في الدار) فاكتفوا بـــ(لا) من العامل[٤].

---

[١] ينسب لفروة بن مسيك في الكتاب: ٣/١٥٣.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٤٩ – ١٥٠.

[٣] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي: ٢/ ١٦٤.

[٤] ينظر: الإنصاف م(٥٣): ١/ ٣٠٢.

وذكر الشلوبين (ت٦٤٥هـ) إلى أنَّ لا خلاف في أنَّ الخَبَرَ مرفوعٌ بـ(لا) عند عدم تركيبها مع اسمِهَا، وأما إِذَا بُنِيَ الاسمُ معها، فَمَذهَبُ سيبويه أنَّ الخَبَرَ مرفوعٌ بما كانَ مرفوعٌ بهِ قبل التركيب، وعللوا ذلك بأن (لا) وما بعدها جُعِلَت بمنزِلَةِ اسمٍ واحِدٍ في مَوضِعِ رفع بالابتداءِ، والاسمُ المرفوعُ بعدَهَا خَبَرٌ عن ذلكَ المُبتَدَأ وَذَهَبَ أكثرُ النحويين إلى أَنَّهَا رفعت الخبر مع التركيب كما ترفعُهُ مع عدم التركيب[١].

إلا أنَّ سيبويه لم يكن له نص في عمل (لا) في الخبر سواء أكان مُفردًا أم غير مُفرد، إِنَّمَا صرَّحَ فيها بأنَّ (لا) مع اسمِهَا بمنزلة اسم واحِدٍ مُبْتَدَأ[٢].

وقد ورد الخلاف في شرح اللؤلؤ إلا إنَّ صاحب الكتاب لم يسم المذاهب، غير إنه يرى على المذهبين لا بد للاسم بعد (لا) من خبر، إذ قالَ: "وعند بعض النحويين: أن فتحته فتحة بناءٍ لا فتحة نصب، وعند بعضهم أَنَّهُ منصوبٌ غير منون"[٣].

ثُمَّ قالَ: "وعلى القولين لا بُدَّ للاسمِ بَعدَ (لا) مِن خَبَرٍ، وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿فِي ٱلدِّينِ﴾ {البقرة: ٢٥٦}، هو خبر ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، فمن يقولُ: إن (لا) هي العاملة في الاسمِ الَّذِي بَعدَهَا تشبيهًا بـ(أن)، فاقتضى الاسمُ الخبَرَ، وَمَن يقولُ: أن الاسمَ الَّذِي بَعدَهَا مَبنِيٌّ مّعّهّا على الفَتحِ، يُنزِلُهَا مع الاسمِ مَنزِلَةَ المُبْتَدَأ"[٤].

---

[١] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٨، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٢٩٧، الجنى الداني: ١/ ٢٩٧.

[٢] ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام سعيد النعيمي: ٢٧٤، ونحو سيبويه في كتب النحاة، أطروحة: ٢٥٢.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٣١.

[٤] المصدر نفسه: ١٣٢.

الفَصلُ الرَّابِعُ
المرَكَّبُ الفِعلِيّ

المَبحَثُ الأوَّلُ

الفِعلُ المُضَارِعُ (نَوَاصِبُهُ وَجَوَازِمُهُ)

- عامِلُ الرَّفعِ في الفِعلِ المُضَارِعِ

اختَلَفَ النُحاةُ في رَفعِ الفِعلِ المُضَارِعِ فَذَهَبَ البَصريُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرتَفِعُ لِقِيَامِهِ مَقامَ الاسمِ. واختَلَفَ الكوفيون فيما بينهم فذهب الأكثرون إِلَى أَنَّهُ يرتفع لتَعَرِّيهِ عن العواملِ الناصِبَةِ وَالجَازِمَةِ. وذهب الكسائي إِلَى أَنَّهُ يرتفِعُ بِالزوائِدِ في أَوَّلِهِ وكلا المذهبين انتصرَ لمذهبه بِحُجَجٍ فَأَحتَجَّ مَذهبُ الكوفيون بقولهم: إنَّ الفعلَ المُضَارِعَ تدخُلُ عليه النَّواصِبُ وَالجَوَازِمُ وَبِسُقُوطِ هذه العَوامِلِ يَدخُلُ الرَّفعُ[1].

أمَّا مذهب البصريين قالوا: إنَّ قيامَهَ مَقامَ الاسم عاملٌ مَعنَوِيٌّ؛ فأشبَهَ الابتِدَاءَ، وَالابتِدَاءُ يُوجِبُ الرَّفعَ، فَكَذلكَ مَا أَشبَهَهُ وَكَذلِكَ أَنَّهُ بِقِيَامِهِ مَقَامَ الاسمِ قَد وَقَعَ في أقوَى أحوَالِهِ فَوجَبَ أن يُعطى أقوى الإعرَاب وهو الرفع[2].

وَيبدُو – والله أعلم – أنَّ مَا ذَهَبَ إليه أكثر الكوفيين إِلَى أنّ عَامِلَ الرَّفعِ في الفعلِ المُضارعِ هُوَ تَعَرِّيهِ مِنَ نَاصِبٍ أو جَازِمٍ هُوَ أقرَبُ إِلَى الصَّوابِ ذلكَ لأنَّ النَّواصِبَ والجَوازِمَ التي تدخل على الفعل المضارع هي علل وأسباب تُغَيِّرُ حَالَةَ المُضَارِعِ فَمَتى مَا زَالَ ذلك السببُ أو العِلَّةُ ارتَفَعَ. والتعري والتجرّد نظرية سيبويه إذ قال: "ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون

---

[1] ينظر: علل النحو: ١٨٧/١، والإنصاف م(٧٤): ٤٤٨/٢، وأسرار العربية: ٤٨/١، وحاشية الصبان: ٢٣٤.

[2] ينظر: علل النحو: ١٨٧/١، والإنصاف م(٧٤): ٤٤٨/٢، وأسرار العربية: ٤٨/١، وحاشية الصبان: ٢٣٤.

غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء ما دام ما ذكرت لك إلا أن تدعه"[1]. إذ إنّه طبّقه على رفع المبتدأ نحو (رأيتُ عبدَ الله منطلقًا) (كان عبدُ الله منطلقًا).

أمَّا السرمرّي فإنه لم يحسِم الأَمرَ في عَامِلِ الرَّفعِ في الفعلِ المُضَارِعِ ذلك أَنَّهُ ذكرَ الرأيين ولم يرجح احدهما إذ قالَ: "وَالمُستقبلُ مرفوعٌ إذا خَلا مِنَ نَاصِبٍ أو جَازِمٍ، وَإِنَّمَا كَانَ مَرفُوعًا لِمَا تَقَدَّمَ مِن مُشابهَتِهِ الاسمَ؛ لأنَّ المَاضِيَ ذَهَبَ بِالفَتحَةِ، وَالأمرُ بِالسكُونِ، ولَيسَ لِلجَرِّ مَدخَلٌ في الأَفعَالِ، فَلَم يَبقَ إلا رَفعه، فإن دَخَلَ عليه عامِلُ نَصبٍ أو جَزمٍ عَمِلَ عَمَلَهُ"[2].

- نَوَاصِبُ الفِعلِ المُضَارِعِ

- الفَرقُ بَينَ (أنْ) النَّاصِبَة لِلفِعلِ وَ(أنْ) المُخَفَّفَة مِنَ الثَّقِيلَةِ

إنَّ لكل من (أنْ) النَّاصِبَةِ للفعلِ و(أنْ) المُخَفَّفَة مَوَاضِع قالَ المبرّد (ت ٢٨٥هـ) في بابِ (أنْ): "اعلم أنَّ هذهِ لا تلحق بعد كل فعل وإنّما تلحق إِذَا كانَت لما لم يقع بعد ما يكون توقعًا لا يقينًا؛ لأنَّ اليقينَ ثَابِتٌ وذلِكَ قولكَ: "أرجُو أن تَقُومَ يا فَتَى...." وَأن تَقُولَ: "أَعلَمُ أَن تَقُومَ يَا فَتَى" لم يَجُز، فهذهِ من مَواضِعِ أن الثَّقِيلَةِ، نحو قولك: "أعلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ يَا فَتَى" أو نحو: "أظنّك أنّك ستقوم[3]".

---

[1] الكتاب: ٧/١.

[2] ينظر: شرح اللؤلؤة: ٧١.

[3] المقتضب: ٢١/٢.

وإن وَقَعَت بَعدَ (ظنّ) ونحوه جاز الأَمرَانِ النصب على جعل أن مِن نَواصِبِ الفِعلِ المُضَارِعِ، والثاني: الرفعُ عَلَى جَعلِ (أنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلِ[1] كَمَا قُرِئَ[2] قَولُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ {المائدة: ٧١}.

وَتَدخُلُ (لا) على (إن) وتحتمل الوَجهينِ قَالَ المُبَرّد: "اعلم أنَّ لا إِذَا دخلت على (أن) جازَ الوَجهانِ فإن رفعت ما بَعدَهَا كانت الثَّقيلَة لأنَّ لا يجوز منها الثقيل إلا مَعَ الإضمَارِ، وَلا يَجُوزُ الإِضمَار إلا أن تأتي بِعِوَضٍ، وَالعِوَضُ (لا، أو السين، أو سوف) أو نحو ذلك مما يلحق الأفعَالَ فأمَّا (لا) وَحدَهَا فأنه يجوز ان تريد بـــ (أن) التي قبلها الخفيفة وتنصب ما بعدها؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول[3]".

وقال الأخفش: "هذهِ مثقلة في المعنى ولكنها خُفِّفَت وجعل الاسم فيها مضمر والدليلُ على ذلك أنَّ الاسمَ يَحسُنُ فيها التقليل والإضمار. كقولِهِ تعالى﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾ {طه: ٨٩}، أي: أفلا يرون أَنَّهُ لا يرجع..."[4].

وَأَمَّا ما جَاءَ في شرح اللؤلؤة في هذا المقام، إذ قَالَ السرمرّي: "فَإِن تَلَتهَا السِّينُ أبطَلَت عَمَلَهَا، فَارتَفَعَ الفِعلُ، كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ {المزمل: ٢٠}، وَخَرَجَت عَن كَونِهَا النَّاصِبَة، وَصَارَت المُخَفَّفَة مِنَ الثَّقِيلَةِ وتقديرُ قَولِهِ: سَيَكونُ أَنَّهُ سيكونُ، وَرُبَّمَا التَبَسَت النَّافِيَة بِالمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقيلَةِ إِذَا وَلِيَتها (لا) النَّافِيَة، وَالفَرقُ بَينَهُمَا أَنَّهُ إن كان الفِعلُ الَّذِي يَلِيهَا من أَفعَالِ العِلمِ واليَقينِ، كانت

---

[1] ينظر: الجنى الداني: ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل: ٤/٤.

[2] قرأ عاصم وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع، وقرأ حمزة برفع النون وأنْ المخففة من التثقيل واسمها ضمير شأن ينظر: البحر المحيط: ٥٤٢/٣.

[3] المقتضب: ٣١/٢.

[4] معاني القرآن للأخفش: ١٢٩/١.

المخففةُ من الثقيلَةِ، ووَجَبَ رفعُ الفعل الذي بعدها، كقولِهِ تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ {طه: ٨٩}، وتَقديرُهُ: أفلا يَرَونَ أَنَّهُ لا يَرجِعُ إِلَيهِم قولاً. وإن الفعل الذي تقدَّمها من أفعال الخوف والطمع، كانت الناصبة، كقولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ {البقرة: ٢٢٩}، وإن كانَ مِن أفعالِ الشك المتوسطة بين النوعين، احتَمَلَ أن تَكونَ المخففةُ من الثقيلةِ فَيَرتَفِعُ الفعلُ بَعدَهَا، كَمَا قُرِئَ[١]. ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ {المائدة: ٧١}، بِرَفعِ (تكون) ونَصبِهَا[٢].

- **(كَيْ)**

ذَهَبَ سيبويهِ إلى أنَّ (كي) تَنصِبُ الفِعلَ بِإضمارِ (أنْ) فَقَالَ: "وَاعلَم أنَّ (أنْ) لا تَظهَرُ بَعدَ (حَتَّى، وكَي)، كَما لا يَظهَرُ بعد (أمّا) الفعل في قولك: أمّا أنت مُنطلِقًا،.... واكتفوا عَن إظهارِ (أنْ) بَعْدهما بِعِلمِ المُخاطب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى الفعل، وأنَهّما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يحسن بعدهما إلا أنْ يُحمل على (أنْ)"[٣].

وقال: أيضًا: "وأمَّا (كَيْ) فيجوز لقولِهِ كَيمَه، كما قالوا: لِمَه؟ فَتَقُولُ: "لِيَفعَل كَذَا، وكَذَا)"[٤] أي أنَّها تَكُونُ لِلتَّعلِيلِ كاللَّامِ.

ويَرَى المحدثون أنَّها تَعليليَّة على كل حالٍ ومِنهُم الدكتور فاضل السامرائي إذ يقول: "ويبدو لي أنَّها تَعليلِيَّة على كُلِّ حالٍ سواء أأفردت أم سبقت باللَّام، ويدل

---

[١] قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي (تَكونُ) بالرفع، وقرأ الباقون (تَكونَ) نصبًا، ينظر: حجة القراءات: ٢٣٤/١.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٩٠-١٩١.

[٣] الكتاب: ٥/٣.

[٤] المصدر نفسه: ١٩٨/٤.

على ذلك أنَّها لا تُستَعمَلُ إلا في مَقَامِ التَّعلِيلِ، وأمَّا قولهم أنَّ حَرفَ التَّعلِيلِ لا يَدخُلُ عَلَى حرف التعليل فلا أراهُ سليمًا، وذلك أنَّ اللفظتين اللَّتين يفيدان معنى واحدًا، قد يقترنان كما في التوكيد نحو قولِهِ تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ {الحجر: ٣٠} فـــ(كلهم) توكيد و(أجمعون) توكيد[١].

وتدخل على (كَيْ) (ما) الاستفهامية فتكون حرف خفض على مذهب الكُوفِيِّينَ وتدخُلُ أَيضًا اللامُ فلا تَكونُ حَرفَ خَفضٍ على مَذهَبِ البَصرِيِّينَ[٢].

إذ إنّ جمال الدين السرّمرّي قد سبق المعاصرين القائلين بأنها تعليلية، إذ قال: "وأما (كيْ) فحرف وُضع بمعنى العلَّة لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زُرتك كي تكرمني، فمعناه: زرتك للإكرام، وتدخل اللام عليها، كقولك: زرتك لكي تكرمني، ويجوز إلحاق (ما) و(لا) بآخرها، مع زيادة اللام في أولها وحذفها، تقول: زرتك كيما تكرمني، ولكيما تكرمني، وكيلا تغضب، ولكيلا تغضب"[٣].

- إذًا

وهي مما ينتصب بها الفعل المضارع بشروطٍ، قال سيبويه: "أعلم أنَّ (إذن) إذا كانَت جَوابًا وَكانَت مُبتَدَأ عملت عملَ الفعل عمل رأى في الاسم..... ولا تفصل بين شيء مما ينصبُ الفِعلَ وَبَينَ الفِعلِ سوى (إذن)؛ لأنَّ إذن أشبهت أرى فَهِيَ فِي الأَفعَالِ بِمَنزِلَةِ أرى في الأسماءِ وَهِيَ تُلغَى وَتُقَدَّمُ وَتُأَخَّرُ، فَلَمَّا تَصَرَّفَت هذا التصريفَ اجتروا على أن يَفصِلُوا بينها وَبَينَ الفِعلِ بِاليَمِينِ"[٤].

---

[١] معاني النحو: ٣٠٤/٤.

[٢] ينظر: الإنصاف م(٧٨): ٤٦٥/٢.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٩١.

[٤] الكتاب: ١٣/٣.

وَيَجوزُ فيها الإعمالُ والإلغاءُ إِذَا وَقَعَت (إذن) بَينَ الفَاءِ أو الوَاوِ قَالَ سيبويهِ: "إنَّ (إذن) إذا كانَت بين الفاء والواو وبين الفعلِ فإنَّك بالخيار إن شئت إعمالها كإعمالك أرى وحَسِبَ... وَإن شِئتَ أَلغيتَ إذن كإلغائك حسبت... إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة"[1].

واختلف النحاة في رسم (إذن) وفيها ثلاثةُ أقوال[2].

الأول: تكتب بالألف مطلقًا سواء كانت ناصبة أو لا كما رسمت في المصحف الشريف كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ {الأحزاب: ١٦}، وهذا رأي البصريين ونسب إلى المازني.

الثاني: تُكتب بالنون مطلقًا وهذا رأي الكوفيين وإليه ذهب السيوطي. ذلك بفرق بين إذا الفجائية والظرفية لئلا يقع اللبس وأما رسم المصحف فسنة متبعة مقصور عليه.

الثالث: مذهب الفرّاء فإنَّهُ يفصل بين كونها عاملةً فتُكتبُ بالنون لقوتِّها، وبين أن تكون ملغاة فَتُكتَبُ بالألف.

أما السرمرّي فقد وافق مذهب البَصرِيِّينَ في كتابتها بالألف إذ قال: "و(إذا)، نحو أن يقول لك قائل: أنا أزورك، فتقول: إذًا أُكرمَك، فتنصب (أكرمك) بشروط أربعة: **أحدها:** أن تكون مبتدأة، **والثاني:** أن تكون جوابًا، **والثالث:** أن يكون الفعل مستقبلاً، **والرابع:** أن يعتمد الفعل عليها. فإن اختل شرط من هذه، ارتفع الفعل و(أكرمت) نُصبت، لأنَّها جاءت مبتدأة، وجوابًا، وفعلها مستقبل، والفعل معتمدٌ

---

[1] الكتاب: ٣/ ١٣-١٤.

[2] ينظر: الكتاب: ١٤/٣، الجنى الداني: ٣٦٦/١، وشرح الاشموني: ٧/٤، وهمع الهوامع: ٥٠١/٣، ومسائل (إذن) لأحمد بن محمد القرشي: ٤٣٧.

عليها، فجمعت الشروط كلها، وإذا وقفت على (إذا) وقفت بالألف، كما تقف على الاسم المنصرف المنصوب"[١].

- **(الفَاءُ)**

تَنصِبُ الفاءُ الفعل المضارع في جواب ستة أشياء، في جواب: الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والدعاء[٢].

واختلف أئمة النحو في عامل النصب في الفعل المضارع بعد الفاء إذ ذهب الكُوفِيُّونَ إلى أنَّه ينتصب بالخلاف وهو جواب لأحد الستة أشياء التي ذكرت آنفًا.

وذهب البَصرِيُّونَ إلى أنَّهُ ينتصب بإضمار (أن)، ونُسِبَ إلى الجُرمي إلى أنَّهُ ينصب بالفاء نفسها؛ لأنَّها خرجتْ منْ بابِ العَطْفِ، وإليه ذَهَبَ بعضُ الكُوفِيِّينَ[٣].

وجاء في شرح اللؤلؤة: "وأمَّا الفاء فتنصب الفعل المستقبل إذا كانت جوابًا لغير الموجب، وهو الأمر، كقولك: (قُمْ، فأكرمَك)، والنهي، كقولك: لا تقمْ فأغضبَ عليك وكقولِهِ تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ {طه: ٦١}. والنفي، كقولك: ما عندي شيء فأعطيك، والاستفهام، كقولك: أين بيتك فأزورك والتمني، كقولك: ليت لي مالاً فأنفقه في سبيل الله، العرض، كقولك: ألا تتنزل فنتحدث والتحضيض، كقولك: هلا تزورني فأزورك"[٤].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٠.

[٢] ينظر: اللمع: ١٢٧/١، المقرب: ٢٦٢/١، معاني النحو: ٣٢٦/٤.

[٣] ينظر: الانصاف م(٧٦): ٤٥٤/٢.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٩١ – ١٩٢.

- **(الواو)**

قال ابن مالك[1]:

وَالــوَاوُ كَالْفَــا إِنْ تُفِــدْ مَفْهُــومَ مَــعْ كَلاَ تَكُــنْ جَلْــداً وَتُظْهِــرَ الْجَــزَعْ

فالمواضعُ التي ينصب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوبًا بعد الفاء ينصب فيها كلها بـــ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو، إذا قصد بها المصاحبة[2] كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ {آل عمران: ١٤٢}.

إلا أنَّ هناك اختلافًا بين (الفاء والواو) قال سيبويه: "إن الواو جرت على المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان كقول الشاعر[3].

لاتَنهَ عَــن خُلُــقٍ وتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عَارٌ عَلَيــكَ إذَا فَعَلْــتَ عَظِــيمُ

فلو دخلت الفاءُ هاهنا لأفسدت المعنى، وإنَّما أراد لا يجتمعن النهي والإتيان فصار تأتي على إضمار (أن)"[4].

ويشير سيبويه إلى موضع آخر إلى أنَّ الواو ليست كالفاء إذ قال: "ومما يَدُلُّكَ أَيضًا أنَّ الفاءَ ليست كالواو قولك: مررت بزيدٍ وعمرو، ومررت بزيد فعمرو. تريدُ أن تعلم بالفاء أن الآخر مرَّ به بعد الأول، ومنه قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. فلو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى"[5].

---

(١) متن ألفية ابن مالك: ٥٨/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١/٤.

(٣) ينسب للأخطل في خزانة الادب: ٥٦٥/٨، وهو من شواهد المقتضب: ٢٦/٢.

(٤) الكتاب: ٤٢/٣.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

انتِفَاءُ مَعنَى الجَمعِ عَنِ (الواو)

عِندَ انتفَاءِ معنى الجمع عن الواو كقولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فأنه يحتمِلُ الأوجُهَ الإعرَابِيَّةَ الآتِيَةَ[1]:

أَوَّلاً: الرفعُ عَلَى الاستِئنَافِ، إذ نهيتهُ عَنِ الأوَّلِ فَقَط وَأَبَحتَ لَهُ الثَّانِي أَي قُلتَ: لا تأكل السمك ولك شربُ اللَّبَنِ.

الثاني: النصب إذ قدر النهي عن الجمع بينهما على إرادة المعية أي قلت: لا تأكل السمك مع شرب اللبن.

الثالث: الجزم إذا أريد النهي عنهما متفرقين فيكون الجزم على العطف أي قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

وأما ما ورد في شرح اللؤلؤة: "وأما (الواو) فتنصب في مواضع النصب بالفاء، إلا أنَّ الغالب على الواو أن تنصب بعد النهي، ويكون المقصود بها الجمع، كقولك: لا تأكل سمكًا وتشربَ لبنًا، فتنصب (تشرب) بالواو، والغرض من ذلك منعك إيَّاه أن يجمع بين السمك واللَّبن أكلاً وشُربًا. فإن أنفرد بأحدِهِمَا لم يَكُن عَاصِيًا لك، وهذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمهُ، لأنَّك إذا قلت: لا تأكل سمكًا وتشربْ لبنًا، بجزم (تشرب)، كان النهي واقعًا على الأكل والشرب، فيعصي متى جمع بينهما أو أنفرد بأحدهما، وتنصب بالواو أيضًا إذا وقعت بعد الاسم، ويكون النصب إذًا بإضمار (أن) كقولِ ميسون بنت بحدل:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عينيَ أحَبُّ إلَيّ مِن لُبْسِ الشُّفُوف

تقديره للبسُ عباءَةٍ وأن تقرَّ عيني"[2].

---

[1] ينظر: الكتاب: ٤٣/٣، وشرح التصريح: ٣٨٢/٢.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٩٢.

- **مجيء (أو) بمعنى (إلا أن)**

قال سيبويه: "أعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لأُلزِمَنَّكَ أو تقتضي، ولأُخرِجَنَّكَ أو تَسبِقَنِي؛ فالمعنى لألزمنك إلا أن تقضيني، لأضربنك إلا أن تسبقني. هذا معنى النصب قال امرؤ القيس:

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنَّما نُحاولُ مُلْكاً أو نَموتَ فنُعْذَرَا

.....وَالمعنى على (إلا أن نموت فنعذرا... ولو رُفِعَت لكان عربيًا جائزًا على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأول، يعني أو نحن ممن يموت"[1].

وقال الفراء: "ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله"[2].

وأما ما ورد في شرح اللؤلؤة: "وأما (أو) فتنصب بمعنى: (إلا أن)، كقولِهِ تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ {ال عمران: ١٢٨}؛ أي: إلا أن ومنه: لألزمنك أو تعطيني حقي"[3]. أي إنه جاء على رأي من جاء قبله كسيبويه والفرّاء.

- **حَتَّى**

حَتَّى الداخلة على الفعل المضارع تفسر على أحد المعنيين قال سيبويه: "أعلم أن (حتى) تنصب على وجهين أحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك

---

[1] الكتاب: ٤٧/٣.

[2] معاني القرآن، للفراء: ٧٠/٢.

[3] شرح اللؤلؤة: ١٩٣.

وذلك قولك: (سرتُ حتى أدخلها) كأنك قلت: (سرتُ إلى أن أدخلها) فالنصب للفعل هاهنا هو الجار للاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر. وهو قول الخليل. أما الوجه الآخر فإنَّهُ يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل (كَيْ) التي قبلها بإضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك: (كَلَّمتُهُ حَتَّى يَأمُرَ لِي بِشَيءٍ)"[1].

وحتى حرف له عند البَصرِيِّينَ ثلاثة معانٍ وهي: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وزاد الكُوفِيُّونَ قسمًا رابعًا وهو أن يكونَ حرف نصب ينصب الفعل المضارع وزادَ بعضُ النحاة قسمًا خامسًا وهو أن يكون بمعنى الفاء"[2].

وأما ما جاء في شرح اللؤلؤة "وأمَّا (حتى) فتقع على المستقبل بمعنيين: أحدهما: بمعنى: (إلى أن) ويكون الذي بعدهما متصلاً بما قبله، فتقول: صُمْ حتى تغرب الشمس؛ إلا ترى أن الصوم متصل إلى الغروب، تقديره: صُمْ إلى أن تغرب.

الثاني: بمعنى (كي) ويكون الفعل بعدها منقطعًا عمَّا قبلها، تقول: أطِعِ الله حتى يُدخِلَكَ الجَنَّةَ؛ أي كي يدخلك الجنَّة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد"[3].

وقد وافق السرمرّي مذهب الكوفيين في مجيء (حتى) في الكلام على أربع معانٍ إذ قال: "وتقع (حتى) في الكلام على أربع معانٍ: تكون حرفًا للجر، وحرفًا

---

[1] الكتاب: ١٧/٣.

[2] ينظر: الجنى الداني: ٥٥٢/١.

[3] شرح اللؤلؤة: ١٩٣.

للعطف، وناصبة للفعل المستقبل، حرفًا من حروف الابتداء، ويقع بعدها المبتدأ والخبر"[١].

- جوازم الفعل المضارع

- عِدَّةُ الحُرُوفِ الَّتِي تَجزِمُ فِعلاً وَاحِدًا

قال سيبويهِ: "...العوامل في الأَفعَالِ الجازمة، وتلك: لم، لمَّا، ولا الَّتِي تجزم الفعل في النهي، واللام في الأمر، ألا ترى أنَّهُ لا يجوز أن نقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء..."[٢].

وقد ذكرها ابن مالك في بيت واحد عند مفتتح هذا الباب من الألفية[٣].

بِـــلا وَلام طَالِبًـــا ضَـــع جَزمًـــا فـــي الفِعـــلِ هكـــذَا بِلَـــم ولَمَّـــا

أما السرمرّي فإنَّهُ عدَّها خمسةً في شرحِهِ إذ ضم إليها (إن) في المجازاة إذ قال: "حروف الجزم خمسة أصلية وهي المذكورة في النظم: لم، ولما – بمعناها–، ولام الأمر، و(لا) في النهي، و(إن) في المجازاة"[٤].

وَتَرَى البَاحِثَةُ أنَّ ضَمَّ السرمرّي لـــ(أن) إلى أَدَوَات الَّتِي تَجزِمُ فِعلاً واحدًا هُوَ غَيرُ دَقيق ذلك؛ لأنَّ هذهِ الأَدَوَات كما ذكرت آنفًا أنها تجزم فعلاً واحدًا فضلاً عن أَنَّهَا تخرج المضارع عن حقيقتهِ إلى فعل آخر ماضيًا أو أمرًا.

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٣.

[٢] الكتاب: ١١١/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٢٣١/٢، وعلل النحو: ١٩٨/١، وملحة الإعراب: ٨٠/١.

[٣] متن الألفية: ٥٨/١.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٩٦.

- الشبه والاختلاف بين (لمَّا ولَمْ) الجازمتين.

يرى سيبويه أن (لمْ) لنفي الزمان الماضي فقال: "ولم أضرب نفي لضربت"[١]. وقال في (باب نفي الفعل): "إذا قال: "فَعَلَ فإنَّ نفيه لم يفعل"[٢]. وقال أيضًا: "و(لمْ) وهي نفي لقولِهِ فَعَلَ"[٣]. وأما بخصوص (لمّا) فقد جاء في الكتاب قول سيبويه: "إذ قال قد فَعَلَ فإنَّ نفيه لمَّا يفْعَلْ وإذا قال: لقد فَعَل فإن نفيه ما فعل"[٤].

وفي هذا تقريرٌ بأنَّ منفي (لمَّا) لا يكون إلا قريبًا من الحال؛ لأنَّ (قد) تفيد القرب كما هو معروف. وهذا وجه تفترق فيه عن (لمْ) التي يجوز أن يَكونَ منفيًا قريبًا أو بعيدًا، لأنَّ (لم) نفي (فَعَلَ) وهذا الفعل يحتمل أن يكون قريبًا أو بعيدًا"[٥].

ومما نقل عن الخليل والكسائي أن (لمّا) تكون انتظار شيء متوقع قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ {ص: ٨} ومعناه أنهم لم يذوقوا إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع[٦]. والذي جعل (لمَّا) تفيد معنى التوقع هو أنَّها لنفي (قد فَعَلَ) و(قد) فيها معنى التوقع، ولم لنفي (فَعَلَ) وليس فيه معنى التوقع[٧].

---

[١] الكتاب: ١٣٦/١.

[٢] المصدر نفسه: ١١٧/٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢٢٠/٤.

[٤] المصدر نفسه: ١١٧/٣.

[٥] ينظر: معاني النحو: ١٠/٤، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة ماجستير): ٢٨٢-٢٨٣.

[٦] ينظر: تاج العروس، للزبيدي: ٤٤٥/٣٣، ومعاني النحو: ٩/٤.

[٧] ينظر: معاني النحو: ٩/٤.

وتأتي (لما) بمعنى (حين) إذ ابتدئ بها أو كانت معطوفة بواو أو فاء، وتكون بمعنى (لم) الجازمة ومنه قولِهِ تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ {ص: ٨} أي: لم يذوقوا. وتكون بمعنى (إلا) وهذهِ لغة هذيل ومنه قولِهِ تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ {الطارق: ٤}، معناه: ما كل نفس إلا عليها حافظ[١]. ويتبين لنا أنهما يختلفان من حيث المعنى والاستعمال اللغوي. إلا أن كلاً منهما حرف نفي مختص يجزم مضارعًا واحدًا كلاها أثر في الصيغة وقلب معناها ودخول الهمزة عليها مع بقائها على عملها[٢]. كقولِهِ تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ {الشرح: ١}، وكقول الشاعر[٣].

على حين عاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

وأما ما جاء في شرحِ اللؤلؤة: "وأما (لم) فحرف وضع لنفي فعل من قال: فقلتُ، فتقول انت: لم تفعل، وأما (لمَّا) فحرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعلت، فتقول انت: لما تفعل، وكلاهما يجزم الفعل المستقبل السليم فيسكن آخره، كقولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ {الاخلاص: ٣-٤} فإذا دخلا على المستقبل، صار في معنى الماضي؛ لأنه يحسن أن يقال: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج أمس. ولفظ (أمس) لا يتصل إلا بالفعل الماضي، ولولا دخول (لم ولمَّا) على المستقبل بمعنى الماضي لما ساغ هذا الكلام... وعلى اختلاف المعاني، فالفعل المستقبل مجزوم بعدهما، وكذلك إن دخلت بين الهمزة والحرف فاء أو واو، كقولِهِ تعالى: "﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ {يوسف: ١٠٩}.

---

[١] ينظر: تهذيب اللغة: ٢٥٠/١٥، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ٣٣/٥، ومختار الصحاح: ٢٨٥/١، ولسان العرب: ٥٤٩/١٢.

[٢] المساعد: ١٢٨/١.

[٣] البيت لنابغة الذبياني في ديوانِهِ: ٤٥.

و(لمَّا) خاصة، تقع اسمًا ظرفيًّا بمعنى: (حين)، إذا وليها الفعل الماضي، كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَمَّاوَرَدَمَآءَمَدۡيَنَ ﴾ {القصص: ٢٣}[١].

- **الجزم بـــ(لام الأمر)**

هي لامٌ يطلب بها الفعل نحو: لِيضربْ زيدٌ عمرًا؛ قال أبو اسحاق: "أصلها نصبٌ، وإنما كُسرت، لفرق بينها وبين لام التوكيد، ألا ترى أنك لو قلت: لَضربْ، وأنت تأمر، لأشبه لام التوكيد، إذا قلت: أنَّك لتضربُ زيدًا؟ وأكثر ما تستعمل في غير المخاطب، وهي تجزم الفعل، فإن جاءت للمخاطب لم ينكر[٢].

وقال الفرِّاء: "لقد سمعت عن النبي (ﷺ) أنه قال في بعض المشاهد (لتأخذوا مصاحفكم)[٣]. يريد به خذوا مصاحفكم[٤].

ويفسر قلة استعمالها مع المخاطب أن الأصل في المخاطب أنْ يؤمر بفعل الأمر لا باللام[٥].

ويجوز تسكين هذهِ اللام أو إبقائها على حالها قال المبرِّد: "فإن كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر وقد يجوز إسكانها وهو أكثر على الألسن تقول: قُمْ وليقمْ زيد..."[٦].

وأما ما جاء في شرح اللؤلؤة فقال السرمرّي: "وأما (لام الأمر) فتكون للغائب، كقولِهِ تعالى: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُوسَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ {الطلاق: ٧}، وحركة هذهِ اللام

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٦-١٩٧.

[٢] ينظر: لسان العرب (لام الامر): ١٢/٥٥٩-٥٦٠.

[٣] ورد في معاني القرآن للفراء: ١/٤٧٠، ولم أقف عليه في كتب الحديث المتيسرة.

[٤] معاني القرآن للفراء: ١/٤٧٠.

[٥] معاني النحو: ٤/٦.

[٦] المقتضب: ٢/١٣٣.

الكسر، فإن دخل عليها الواو، أو الفاء، أو ثم، جاز إقرارها على الكسر، وتسكينها؛ إلا أن الأفصح التسكين مع الواو والفاء، وكسرها مع ثم"[١].

وعلَّل السرمرّي سبب كسرها مع (ثم) إذ قال: "والعلَّة في ذلك أن (ثم) كلمة قائمة بذاتها، فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسها، فلمَّا دخلا على اللام امتزجا بها"[٢].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٧/٢.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المَبحَثُ الثَّانِي

الفَاعِلُ وَنَائِبُهُ

أولاً: الفاعل

- حدهُ وحكمهُ

قال ابن يعيش: "واعلم أنَّ الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرتهُ بعد فعل واستندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم سواء كان في الايجاب أو النفي"[١].

وَحَدَّهُ ابن عقيل: "الاسم المسند إليه فعلٌ أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: (قام زيد)، والمؤول به، نحو: (يعجبني أن تقوم)، أي: قيامك، أو ما هو في قوة الجملة نحو: (زَيدٌ قَائِمٌ غُلامُهُ) أو (زَيدٌ قَائِمٌ)، أي هو"[٢].

وحكمه أولاً: الرفع وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر كقولِهِ تعالى: ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ {البقرة: ٢٥١}

أو يجر بـــ(من) و(الباء) الزائدتين، كقولِهِ تعالى: ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ ﴾ {المائدة: ٢٩}، أو كقولِهِ تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ {الفتح: ٢٨}. ثانيًا: وقوعهِ بعد المسند[٣] كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ {التوبة: ٦} وعلة رفع الفاعل؛ ذلك أن الفاعل أقل من المفعول والضم أثقل من الفتح فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر، فضلاً عن أن الفاعل أقوى من المفعول والضمة أقوى.

---

[١] شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٠١/١.

[٢] شرح ابن عقيل: ٧٥/٢.

[٣] ينظر: أوضح المسالك: ٧٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٥٥٧/٢، شرح الاشموني: ٣٨٦/١.

فجعل ما يناسبهُ إضافة إلى ذلك للتفريق بين الفاعل والمفعول[١].

وحدَّهُ السرمرّي في شرحِهِ بقوله: "الفاعل عند النحويين كل اسم تقدَّمهُ فعل مقر على صيغتهِ، وجعل الفعل حديثًا عنه، سواء فعل على الحقيقة، كقولك: (قام زيد، وقعد عمر)، أو فعل مجاز: كقولك: (نبت الزرع، واشتد الحر)، أو لم يفعل شيئًا كقولك: (ما قام زيد، ولا خرج عمر)"[٢].

وعلَّلَ السرمرّي اختيار الرفع للفاعل بقولهِ: "وإنما أختر للفاعل الرفع، وللمفعول النصب؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد، وينتصب به عدة مفاعيل، كالمصدر والظرفين، والحال، والمفعول له، فَجَعَلَ الرفعَ المُثقَلَ إعراب ما قَلَّ، والفتح المستخف إعراب ما كثُر، في مثل، ضرب زيدٌ عمرًا مشددًا يوم الجمعة خلف المسجد تأديبًا له ضربًا شديدًا"[٣].

وقال في موضع آخر: "وجعلوا الرفع للفاعل؛ لأنَّهُ أقوى من المفعول، والمفعول عنه صدر، والرفع أقوى وجوه الأعراب والفتح أضعف، فوصف كل منهما بما يناسبه"[٤].

- تقديم الفاعل على فعلِهِ

اختلف النحاة في تقديم الفاعل على فعلهِ، فذهب البصريون إلى أنَّهُ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، نحو: (زيد قام) فـــ(زيد) مبتدأ والفاعل بعدهُ رافع لضمير مستتر تقديره: (زيد قام هو)، وحجتهم في ذلك أن الفاعل كجزء من الفعل وجزء

---

[١] ينظر: الخصائص: ١/٥٠، وشرح المفصل: ١/٢٠٤.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٠٥.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

الشيء لا يتقدم عليه، وإن الفاعل يلزم ذكرهُ فجيء بعد الفعل اشعارًا باللزوم فضلاً عن أن الفاعل لو تقدم لم يشعر اللفظ بأنه فاعل[١].

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل وحجتهم في ذلك ما جاء من كلام العرب من شعرهم من أبيات التي تقوي مذهبهم ومنه قول الشاعر[٢]:

مَـــا لِلجَمَـــالِ مَشْـــيُهَا وَئِيـــدا أَجَنْـــدَلا يَحْمِلـــنَ أَمْ حَدِيـــدا

الشاهد: مشيها وئيدًا، أراد: وئيدًا مشيها.

ومما تقدم يمكن القول أنَّ ما ذَهَبَ إليه الكوفيون هو الصواب –والله أعلم– وذلك لورود السماع به فضلاً عن التقديم يكون للعناية به إذ قال سيبويه: "وعربي جيد كثير كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى، وإن كان جميعًا يُهمانِهم ويَعْنيانهم"[٣].

أما السرمرّي فقد وافق مذهب البصريين في شرحِهِ إذ قال: "ولا يكون تقديم الفاعل على فعلهِ، فتقول: زيد خرج، لأنَّهُ ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع به اللَّبْس في الكلام"[٤].

---

[١] ينظر: اسرار العربية: ٨٣، والمغني في النحو، لأبي فلاح اليمني: ١٣٣/٢، وشرح اللمع جامع العلوم دراسة وتحقيق (أطروحة): ٨٨.

[٢] ينسب إلى الزياء بنت عمرو في خزانة الأدب: ٢٧٠/٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: ٧٥٧. وشرح الأشموني: ١٢٠/٢

[٣] الكتاب: ٣٤/١.

[٤] شرح اللؤلؤة: ١٠٥.

- تقديم المفعول به على الفاعل

إن الأصل تقديم الفاعل على المفعول به؛ لأنَّهُ لازم في الجملة جاري مجرى جزء من الفعل والمفعول قد يستغنى عنه، والفاعل يصدر منه الفعل ثم يقضي إلى المفعول به بعد ذلك إلا أن تقدم المفعول جائز لقوة الفعل بتصرفه، والحاجة إلى أتساع الألفاظ فإن خيف اللَّبس لم يجز التقديم مثل أن يكون الفاعل والمفعول به لا يتبين فيها الإعراب[١].

قال السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرح كتاب سيبويه: "أما قولهم (ضرب زيدًا عبد الله) فأنهم قدموا المفعول به على الفاعل لدلالة وقوعه في الكلام ما يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدم الفاعل لا غير، كَقَولِهِم: (ضرب عيسى موسى)[٢].

وهذا هو مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذهِ ونحوه قالوا: "لأنَّ العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين[٣].

واتفق النحاة على عدم جواز تقديم الفاعل أو المفعول المحصور بـ(أنما)، وأما المحصور بـ(إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

أَوَّلاً: مذهب أكثر البَصرِيِّينَ والفراء وابن الأَنبَارِي إن كان المحصور فلا يجوز تقديمه، فلا تقول: (ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا). والثاني: مذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) أَنَّهُ يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أم مفعولاً. الثالث: مذهب

---

[١] ينظر: اللباب: ١٥٠/١.

[٢] شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٦٣/١، وينظر: الخصائص، لابن جني: ٣٦/١.

[٣] شرح ابن عقيل: ٧٦/٢.

بعض البَصرِيِّينَ واختار الجزولي الشلوبين أَنَّهُ لا يجوز تقديم المحصور بـــ(إلا) فاعلاً كان أم مفعولاً[1].

فإذا أشتمل المفعول إلى ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، نحو: (خاف ربه عمر) جاز ذلك؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة متأخر لفظًا، وإن أتصل بالفاعل ضمير المفعول كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ {البقرة: ٦٢٤} فـــ(إبراهيم) مفعول مقدم و(ربه) فاعل مؤخر وجوبًا. وَإِنَّمَا وجب تقديم المفعول لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متأخر لفظًا ورتبة. وهذهِ المسألة ممنوعة عند أكثر النحويين. وأجاز فيها الأخفش وابن جنّي من البَصرِيِّينَ، وعبد الله الطوال (ت ٢٣٤هـــ) من الكوفيين[2].

مما جاء به في السماع كقول الشاعر[3].

لَمـــا رَأَى طَـــالِبُوهُ مُصْـــعَبًا ذُعِـــرُوا وَكَـــادَ لَـــوْ سَـــاعَدَ المَقْـــدُورُ يَنْتَصِـــرُ

إذا الضمير في الفاعل (طالبوهُ) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: (مصعبًا).

وقد ورد في شرح اللؤلؤة: "الفاعل يُقدمُ على المفعول، ويجوز تأخيره عنه على وجه الجواز والتوَسُّع، إلا أن جواز التأخير مُعلَّق على الأمن من اللَّبْس، فمتى وقع اللَّبس على السامع، وجب تقديم الفاعل كـــ(كسا موسى الفتى حللا). فإن تمييز أحدهما بصفة يتبيَّنُ بها الإعراب، كقولك: ضرب موسى عيسى الطويل،

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٠٥/٢.

[2] ينظر: الأصول: ٢٣٨/٢، والخصائص: ٢٩٥/١.

[3] لم ينسب إلى قائل وهو من شواهد شرح ابن عقيل: ٨١/٢.

وأكلت الكمثرى الحبلى، وأرضعت الصغرى الكبرى، جاز التقديم والتأخير؛ لأن الفاعل يُعلم"[١].

ثم يرشد السرمرّي المتعلم إلى طريقة لطيفة وسهلة في كيفية معرفة الاسم الواقع بعد الفعل بقولِهِ: "وإذا شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدرِ أفاعلٌ هو أم مفعول، فأحذفه وأجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير تاء فالاسم هو فاعل، وإن وجدت الضمير نونًا وياء فالاسم هو المفعول. فإذا قلت: أشبع زيد الضيف، فأرفع (زيدًا)؛ لأَنَّهُ الفاعل، بدليل إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت: أشبعت الضعيف. وإذا قلت: أشبع زيدًا الرغيف، فارفع (الرغيف)، وانصب (زيدًا)، بدليل أنك تقول: أشبعني الرغيف"[٢].

ومما تم عرضهُ يمكن القول إنّنا نستطيع أن نضيف على ما ذكر آنفًا أن هناك ضمائر تصلح أن يقاس عليها كالضمير (نا) و(الهاء) وغيرها إذ يمكن القول: (أشبعنا الضعيف) و(أشبعهُ الرغيف) –والله أعلم–

١. إثبات التاء وحذفها مع الفعل

يجوز تأنيث الفعل مع فاعلهِ إذ كان الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقي التأنيث، نحو: (قامت هند)، وكذلك إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق بين المؤنث الحقيقي والمجازي، نحو: (هند قامت وشمس طلعت). فإن فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز أثبات التاء وحذفها، ويجوز مع الفعل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيقي[٣] كقول الشاعر[٤]:

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٠٨.

[٢] المصدر نفسه: ١٠٧ – ١٠٨.

[٣] ينظر: اللمع: ٣١/١، وشرح ابن عقيل: ٦٨.

[٤] البيت لم ينسب إلى قائل وهو من شواهد الخصائص: ١١٦/٢.

إنَّ امْرأ غــرَّهُ مِــنْكُن واحــدةٌ بعــدِي وبعــدِكَ فِــي الــدُّنْيَا لَمَغْــرُورُ

ولم يقل الشاعر غرته. ومنها حكى سيبويه: "قال فلانة"[١]. وقد تحذف التاء مع الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر[٢].

ومنه قول الشاعر[٣]:

فــــلا مُزنــــةٌ وَدَقَــــتْ وَدْقَهــــا ولا أرضَ أبقَــــــلَ إبقالَهــــــا

الفاعل (أبقل) اسند إلى ضمير المؤنث ومع هذا حذفت تاء التأنيث منه.

وإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـــ(إلا) لم يجز أثبات التاء عند الجمهور نحو: (ما قام إلا هند وما طلع إلا الشمس).

ونصَّ عليه الأخفش وأنشد على التأنيث[٤] قول الشاعر[٥].

مَــــا برئَــــتْ مــــن رِيبَــــة وذَمٍّ فِــــي حربنــــا إِلَّــــا بَنَــــات العَــــمِّ

إذ أنَّكَ (بريء) مع وجود (إلا) وحكمه حذف التاء واجب. وجوزه ابن مالك في الشعر[٦] قرئ[٧] قولِهِ تعالى: ﴿ إِنكَانَتۡإِلَّاصَيۡحَةً ﴾ {يس: ٢٩}.

---

[١] الكتاب: ٥٩٦/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٤٥/٢، والخصائص: ١٢٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٧٠/٢.

[٣] ينسب إلى عامر بن جوين الطائي وهو من شواهد الكتاب: ٤٥/٢.

[٤] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٨/٢.

[٥] لم ينسب إلى قائل وهو من شواهد: أوضح المسالك: ٩٩/٢، همع الهوامع: ٣٣٤/٣.

[٦] ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٣٣٤.

[٧] قرأ أبو جعفر ومعاذ بن الحارث والأعرج (صيحة) بالرفع على تقدير ضمير كانت أي: أن كانت عضويتهم أو بليتهم إلا صيحة وقرأ الباقون بالنصب (صيحة) وكان ناقصة واسمها=

ويجوز أثبات التاء أذا كان الفاعل فاعل (نعم وبئس) نحو: (نعمت المرأة هند) وحذفها نحو: (نعم المرأة هند) وإن أسند الفعل إلى جمع فإن كان جمع فإذا كان جمع سلامة لم يجز اقتران الفعل بالتاء، نحو: (قام الزيدون). وإن كان جمع تكسير لمذكر، أو مؤنث، أو جمع لمؤنث جاز إثبات التاء وحذفها، نحو: (قام الرجال، وقامت الرجال) و(قام الهنود، وقامت الهنود) و(قام الهندات وقامت الهندات) فإثبات التاء لتأويله بالجماعة، وحذفها لتأويله بالجمع[1].

وقد وردت خمسة مواضع لإثبات التاء وحذفها في شرح اللؤلؤة، إذ قال السرمري: "ويجوز أثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع: أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان، كقولك: اشتعلت النار، اشتعل النار، قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ {البقرة: ٢٧٥}. بحذف التاء، وفي موضع آخر ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ {يونس: ٧٥} بإثباتها، والثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل، كقول الشاعر[2]:

لقد وَلَدَ الأخيطل أُمُّ سَوْءٍ .....

وفي القرآن المجيد: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ {هود: ٩٤} وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ {هود: ٦٧}. والثالث: ما جُمع بالألف والتاء، كـــ(جاء المسلمات، وجاءت المسلمات). والرابع: ما جُمع جمع التكسير، كـــ(جاء الرجال، وجاءت الرجال). والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف، وهي (نعم،

=ضمير شأن ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧٥/٢، البحر المحيط: ٦٠/٩، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لابن عبد الغني الديماطي: ٢٦٤/١.

[1] شرح ابن عقيل: ٧٣/٢.

[2] سبق تخريجه.

وبئس، وليس، وعسى)، كقولك: نعمت المرأة هند، وليست هند مليحة، وعست هند أن تفعل"[١].

ثانيًا: نائب الفاعل.

- حدهُ وما يقام مقام نائب الفاعل

حدهُ ابن الحاجب بقوله: "مفعول ما لم يُسم فاعلهُ كل مفعول حُذف فاعلهُ وقام هو مقامهِ واشترط تغير صيغة الفعل إلى (فعل، ويفعل) ولا يقع المفعول الثاني في باب (علمت) ولا الثالث في باب (أعلمت)، والمفعول به والمفعول له إذا وجد المفعول به تعين له"[٢].

ويقول ابن عقيل في شرحِهِ: "يُحذف الفاعل ويُقام المفعول مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رفعه، وعدم جواز حذفهِ، نحو: (نِيلَ خيرُ نائِلِ)، فـ(خير نائل) مفعول قائم مقام الفاعل، .... ويجوز حذف (خير نائل) فتقول (نيل)"[٣]. وقد وقع البصريون إقامة غيره مقام الفاعل إذا وُجد في الجملة معه مصدر، أو ظرف، أو جار ومجرور، ونقل عن الأخفش والكوفيين وكذا ابن مالك، تجويز أن يقوم المصدر، والظرف، والمجرور، مقام الفاعل مع

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٠٧.

[٢] شرح الرضي على الكافية: ٢١٥/١.

[٣] شرح ابن عقيل: ٨٦/٢-٨٧.

وجود المفعول به[١]. واستدلوا بقراءة أبي جعفر[٢]﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ {الجاثية: ١٤}.

فأقام الجار والمجرور، وهو قوله (بما) مقام الفاعل مع وجود المفعول به (قومًا) وكذلك استدلوا بقول الشاعر:[٣]

لَمْ يعنَ بالعلياء إلَّا سيِّدا ولا شفى ذا الغيِّ إلاَّ ذو هُدى

والذي نقلوه عن الأخفش أنَّهُ شرط في جواز ذلك تأخير المفعول به مع اللفظ، فإن تقدَّم على المصدر، أو الظرف لم يجز إلاَّ إقامة المفعول به[٤].ويبدو أن ما نسب إلى الكوفيين أمرٌ بعيد عن الصحة فهم متفقون على منع ما تقدم، إذ إنَّ الفرَّاء قد ردَّ قراءة أبي جعفر وجعله جائز على إضمار فعل في (يجزي) يقع به الرفع[٥]، ومما تقدَّمَ يُفهم أنَّ الكوفيين منعوا إقامة المصدر، والظرف، والمجرور، مقام الفاعل مع وجود المفعول به، ووُهِم من نسب إليهم هذا.

إذن فإذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرف، أو المصدر، أو الجار والمجرور، حينئذ مقام الفاعل بشرط أن يكون كل منها صالح للنيابة، فإذا لم يصلح امتنعت النيابة، والذي لا يصلح الظرف الذي لا ينصرف، أي الذي يلزم النصب على الظرفية نحو (سَحَرَ) إذا أُريد سَحَرُ يومٍ بعينهِ ونحو (عندك)، فلا نقول (جُلس

---

[١] شرح ابن عقيل: ٢/٩٤-٩٥، وهمع الهوامع: ٢/٢٦٥-٢٦٦.

[٢] قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمر، وعاصم ، بالياء من تحتها مبنيًا للفاعل، أي: (لِيَجزي). وقرأ أبو جعفر بالياء المضمومة وفتح يجزي الخير والشر. وينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/٢٦٦.

[٣] البيت لرؤبة بن الحجاج في ديوانه: ١٧٣.

[٤] ينظر: همع الهوامع: ٢/٢٦٦.

[٥] ينظر: معاني القران (للفراء): ٢/٣٥٢، والبحث الصرفي والنحوي في كتاب (شرح اللمع في العربية) (رسالة ماجستير): ١٣٤.

عندك)، ولا (رُكب سَحَرُ) لئلّا تخرجهما عمَّا أستقر لها لسان العرب من لزوم النصب، وكذلك المصادر التي لا تتصرَّف، نحو (معاذ الله) فلا يجوز رفعهِ، لما تقدَّم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من المصدر والجار والمجرور فلا تقول: (سِير وقت) ولا (ضرب ضربٌ) ولا (جلس في الدار) لأنه لا فائدة في ذلك[١].

وقال السرمرّي في شرحِهِ: "فإن لم يسم الفاعل لجهالة بعينه، أو غرض في إلغاء ذكره، غيّرت صيغة الفاعل، وأقمت المفعول به مقامِهِ، فرفعت بإسناد الفعل إليه"[٢].

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٩٢-٩٣.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٠٥.

الفَصلُ الخَامِسُ
مُتَعَلِّقَاتُ الجُمْلَةِ

المَبحَثُ الأَوَّلُ

المَنصُوباتُ

أَوَّلاً: المَفعولُ المُطلَقُ:

- حَدُّهُ:

يُسَمّى المفعول المطلق مَصدَرًا وَيُسَمِّيهِ سيبويهِ الحَدَث والحَدَثان؛ إِذْ يقول: "وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ"[1].

وَيُسَمِّيهُ الأزهَري (ت٣٧٠هـ) ب(المفعول بلا صِلَةٍ وَهُوَ المَصدَرُ"[2].

وقد حاول السرمري في كتابه تقريب الصورة إلى المتعلم إذ بيَّنَ أنَّ المصدر ثاني كلمة من الفعل المتصرف إذ قال: "اعلمْ أنَّ المَصدَرَ ثاني كَلِمَةٍ مِنَ الفِعلِ المُتَصَرِّفِ يَقَعُ على الأحدَاثِ كَالضَّربِ، وَالقَتلِ، والقِيامِ والقُعودِ"[3]، أي إنّه يأتي ثانيًا بعد الفعل في التصرّف ضرب ضربًا، وقال قولاً، هلمَّ جرًّا.

أصلُ اشتِقاقِ الفِعلِ مِنَ المَصدَرِ أَمِ العَكس

اختلَفَتِ النُّحاةُ في أيهما أصلٌ في الاشتِقاق الفِعلُ أَمِ المَصدَرُ، فَذَهَبَ البَصريّونَ إلى أنَّ الفِعلَ مُشتَقٌّ مِنَ المَصدَرِ وَفَرعٌ عَلَيْهِ وَذَهَبَ الكوفِيّونَ إلى أنَّ المَصدَرَ مُشتَقٌّ مِنَ الفِعلِ وَفَرعٌ عَلَيْهِ، نحو: (ضَرَبَ ضَربًا)، وكِلا المَذهَبَينِ قَد أدلى بِحُجَّتِهِ، إِذْ احتَجَّ البَصريّونَ في أنَّ المَصدَرَ أصلٌ للفِعلِ بِقَولِهِم: إنَّ المَصدَرَ

---

[1] الكتاب: ١/ ٢٤.

[2] تهذيب اللغة: ٢/ ٢٤٦، وينظر: لسان العرب: ١١/ ٥١٩.

[3] شرح اللؤلؤة: ١١١.

يَدُلُّ على زَمانٍ مُطلَق، والفِعلَ يَدلُّ على زَمانٍ مُعَيَّنٍ فَكما أنَّ المُطلَقَ أصلٌ لِلمُقَيَّدِ فَكذلِكَ المَصدَرُ أصلٌ لِلفِعلِ.

أمَّا حُجَّةُ المَذهَبِ الثاني قالوا: إنَّ المَصدَرَ يَصِحُّ لِصَحَّةِ الفِعلِ وَيعتل لاعتِلالِهِ، نحو: (قَامَ قِوَامًا) فيصح المصدرُ لِصِحَّةِ الفِعلِ، ويقولُ (قَامَ قِيَامًا)، فَيَعتَلّ لاعتِلالِهِ، فبذلِكَ يَدُلُّ على أَنَّهُ فَرع عَلَيْهِ، وبذلِكَ يَكونُ المَصدَرُ مُشتَقٌّ مِنَ الفِعلِ[1].

وقد وافق السرمري مذهب البصريين، إذ قال: "المصدَرُ أصلُ الأفعالِ، ولهذا سُمِّيَ مَصدَرًا لِصدورِ الأفعالِ عَنهُ، فَقَولُكَ: ضَرَبتُ، وَتَضرِبُ، واضرِبْ، مُشتَقٌّ مِنَ الضَّربِ"[2]، وبِقَولِهِ هذا فإنَّ السرمرِّي يُناصِرُ المَذهَبَ البصري، وَيَدعَمُ رأيَ السرمرِّي ما ذَكَرَهُ ابنُ مالِكٍ في ألفِيَّتِهِ[3].

المصدَرُ اسم ما سوى الزَّمانِ من مَدلُولَي الفِعلِ كأَمن من أمن

ثانيًا: المَفعُولُ لَهُ:

- حَدُّهُ:

قَالَ سيبويهِ في بابِ ما يُنتَصَبُ مِنَ المَصادِرِ: "لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشرّ، وفعلت ذاك مخافة فلانٍ وادخار فلانٍ"[4].

---

[1] ينظر: الإنصاف: م(٢٨): ١/١٢٩.

[2] شرح اللؤلؤة: ١١٢.

[3] متن الألفية: ١/٢٩.

[4] الكتاب: ١/٣٦٧.

وأمَّا الحَدُّ الَّذِي وَرَدَ في شَرحِ اللؤلؤةِ للسرمرِّي فهو: "هُوَ العِلَّةُ في إيقاعِ الفِعلِ والغَرَضُ في إيجادِهِ، وَلا يَكونُ إلا مَصدَرًا، غير أنَّ العامِلَ فيهِ قد يكونُ فِعلاً مِن غيرِ لَفظِهِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ {البقرة: ١٩}، فانتَصَبَ (حَذَرَ) على أَنَّهُ مفعول لهُ، وَهُوَ مَصدَرٌ، والناصِبُ لَهُ (يَجعَلونَ)، وَهُوَ لَيسَ مِن جِنسِهِ"[١].

- تَقديمُ المَفعولِ لَهُ عَلى الفِعلِ النَّاصِبِ

يجوزُ تَقديمُ المَفعولِ لَهُ على الفِعلِ النَّاصِبِ باتِّفاق النُّحاةِ، نحو قولِكَ: (طَمَعًا في بِرِّكَ زُرتُكَ) و(رَغبَةً في صِلَتِكَ قَصَدتُكَ) ويجوزُ جَرُّ المُضافِ كَقَولِكَ: (فَعَلتُهُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ) والنصبُ أشهرُ[٢].

وقد وافَقَ السرمرِّي النحاةَ فيما وَرَدَ في تَقديمِ المفعولِ لَهُ على الفِعلِ النَّاصِبِ كَقَولِكَ: (مَخَافَةَ الشَّرِّ جِئتُكَ) وكانَ الأصلُ في المفعولِ لَهُ إدخالُ اللامِ عَلَيْهِ، فَتَقولُ: (جِئتُكَ لِمَخَافَةَ الشَّرِّ)، وهذا سُمِّيَ مفعولاً لَهُ، غيرَ أنَّ العَرَبَ لَمَّا حَذَفَتِ اللامَ مِنهُ نَصَبَت"[٣].

ثالثًا: المَفعُولُ مَعَهُ:

- حَدُّهُ:

قالَ سيبويهِ في بابِ ما يَظهَرُ فيهِ الفِعلُ وَيَنتَصِبُ فيهِ الاسمُ: "لأنَّه مفعولٌ معه، ومفعولٌ به، كما انتَصب نَفْسَه فى قولك: (المرء ونفسَه). وذلك قولك: (مَا

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١١٣.

[٢] ينظر: الخصائص: ٣٨٥/٢، واللباب: ٢٧٨/١، واللمحة في شرح الملحة: ٢٦٤/١، وتوضيح المقاصد: ٦٥٦/٢.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١١٣.

صَنَعْتَ وَأَبَاكَ)، و(لَو تُرِكَت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها)، إنَّمَا أردتَ: (مَا صَنَعتَ مَعَ أَبِيكَ)، و(لَو تُرِكَت النَّاقَةُ مَعَ فَصِيلِهَا). فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها"[1].

وَحَدَّهُ ابنُ يَعيش بِقَولِهِ: "هُوَ المَنصوبُ بعدَ واوِ الكائِنَة بمعنى (مع) وَإِنَّمَا يَنتَصِبُ إِذَا تَضَمَّنَ الكلامُ فِعلاً، نحو قولِكَ: (مَا صَنَعتَ وَأَبَاكَ) و(مَا زِلتُ أَسيرُ والنيلَ)"[2].

ولا يجوزُ حذفُ الواوِ، كما لا يجوزُ تَقديمُ المفعولِ معهُ على الفِعلِ الناصِبِ باتِّفاق[3].

وَقَد ورد حَدُّهُ في شرح اللؤلؤة، إذ قال السرمرِّي: "من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعلُ الَّذِي قبلَهُ بواسِطَةِ الواوِ الَّتِي هِيَ بِمَعنى: مع، وليسَ مِنَ المفاعيلِ ما يَنتَصِبُ بِواسِطَة إلا المفعول معه، والمفعول دونه، وهو الاستثناء"[4].

ثم قالَ: "ولا يجوزُ حذفُ الواوِ مِنَ المفعولِ مَعَهُ، كما جازَ حَذفُ اللامِ من المفعولِ لَه، ولا تقدمه على الفعلِ النَّاصِبِ لَهُ، كما جازَ تَقديمُ المفعولِ لَهُ على ناصِبِهِ"[5].

ومما تَجدُرُ الإِشَارَةُ إِلَيهِ أنَّ لَفظَةَ (فضلة) الَّتِي أورَدَهَا السرمرِّي في حَدِّ المفعولِ مَعَهُ والتي تَرِدُ عِندَ أكثَرِ النحويينَ والمُرادُ بالفَضلَةِ ما يَصِحُّ الاستغناءُ

---

[1] الكتاب: ٢٩٨/١.

[2] شرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٧/١.

[3] ينظر: الخصائص: ٢٨٥/٢، وتسهيل الفوائد: ١٠٠/١.

[4] شرح اللؤلؤة: ١١٤.

[5] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

عنه[1]، نعم إنَّ من الفضلات ما يصحّ الاستغناء عنها، نحو (ضربت زيدًا واقفًا)، تقول بعد الاستغناء عن الحال (واقفًا) (ضربت زيدًا) لكن هذا الاستغناء لا يكون على إطلاقه في الفضلات ما لا يُمكِنُ الاستِغناءُ عَنها؛ لأن لو استغني عنها سيَختَلُّ المعنى وَالكَلام وَالتَعبير وَالمَقصَد، وما يَدُلُّ على ذلكَ قَوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ {الدخان: ٣٨} إذْ لا يجوز الاستِغناءُ عَن لَفظَةِ ﴿لَٰعِبِينَ﴾ الَّتِي هيَ في مَوضعِ نَصبِ الحالِ، وَمَعروفٌ أنَّ الحالَ أَيضًا يُعَدُّ مِنَ الفَضلاتِ[2]، لأنَّ الاستغناءَ عَن لَفظَةِ ﴿لَٰعِبِينَ﴾ سَوفَ يُبطِلُ تَمامَ المَعنى – والله أعلم –.

- نَاصِبُ المَفعُولِ مَعَهُ:

لَقَد اختَلَفَ النحاةُ في نَاصِبِ المَفعولِ مَعَهُ، وَذلِكَ نَحوَ قَولِهِم (استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَة) على أقوالٍ:

الأَوَّل: مذهب سيبويهِ[3] وأكثر البصريين أَنَّهُ منصوبٌ بالفِعلِ الَّذِي قَبلَهُ بِتَوَسُّطِ الواوِ بينَهُما فـ(الواو) كَحَرفِ الجَرِّ في تَعدِيَةِ الفِعلِ إلى الاسمِ[4] وذلكَ أنَّ الأصلَ في قَولِهِم (استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَة)، أي: مَعَ الخَشَبَة، فقوي الفعل بالواو فتَعَدَّى إلى الاسمِ فَنَصَبَهُ كما قَوي بالهمزَةِ في قَولِكَ: (أَخرَجتُ زَيدًا)، ونظيرُ ذلكَ نَصبُ الاسمِ في بابِ الاستِثناءِ بِالفِعلِ المُتَقَدِّمِ بِتَقوِيَةِ (إلا) نحو: (قَامَ القَومُ إلاَّ زَيدًا) فكذلكَ

---

[1] شرح ابن طالون على ألفية ابن مالك، لابن طالون: ٤٠٤/١.

[2] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٦/١.

[3] الكتاب: ٢٩٧/١.

[4] ينظر: الأُصُول: ٢١١/١، وسر صناعة الإعراب: ١٢٠/١، والإنصاف م(٣١): ٢٠٦/١.

– ههنا – المفعول معه مَنصوبٌ بِالفِعلِ المُتَقَدِّمِ بِتَقوِيَةِ الواوِ، وَيَدُلُّ على صِحَّةِ هذا المَذهَبِ أنَّ إسقاطَ الواوِ يُخِلُّ بالمَعنى كالباءِ في قَولِكَ: مَرَرتُ بِزَيدٍ)[١].

الثاني: مَذهَبُ الكوفيين أنَّ المفعولَ مَعَهُ مَنصوبٌ على الخلاف؛ وذلك لأَنَّهُ إذا قال: (استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) لا يحسن تكرير الفعل فيقال: (استَوَى المَاءُ وَاستَوَتِ الخَشَبَة)؛ لأنَّ الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةٌ حَتَّى تستوي؛ فَلَمَّا لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في (جَاءَ زَيدٌ وَعَمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف[٢].

والخلافُ هُوَ: "عامِلٌ مَعنَويٌّ اصطَلَحَ عَلَيْهِ الكوفِيُّونَ، وذلِكَ أنَّ مُخَالَفَةَ الثاني لِلأَوَّلِ تَقتَضي نَصبَهُ"[٣].

الثالث: مذهَبُ الأخفَشِ قالَ: إنَّ ما بَعدَ الواوِ يَنتَصِبُ بانتِصابِ (مع) في نحو: (قمت وزيدًا) (قمت مع زيد)، فحذفت مع وأقيمت الواو مقامها، ونقل نصب (مع) إلى ما بعد الواو[٤].

وَقَد رَدَّ أبو البرَكاتِ الأنباري (ت٥٧٧هـ) هذا القَولَ؛ لأنَّ (مع) ظرف والمفعول معه في (استَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) ليسَ ظَرفًا، ولا يَجوزُ أن يُجعَلَ مَنصوبًا على الظرفِ[٥].

---

[١] ينظر: الغرة المنخفية في شرح درّة الألفية، لابن الخبّاز: ١/٢٢٠.

[٢] ينظر: الإنصاف م(٣١): ٢٠٧، وأسرار العربيَّة: ١٨٣، والتبيين م(٦١): ٣٨١.

[٣] التبيين (الهامش): ٣٨٠.

[٤] ينظر: الإنصاف م(٣١): ٢٠١.

[٥] الإنصاف م(٣١): ٢٠١ – ٢٠٣.

الرابع: مذهَبُ الزَجَّاجِ أَنَّهُ منصوبٌ بِفِعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُهُ: (استَوَى الماءُ، ولابَسَ الخشبَةَ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[١]، وقد ردَّ ذلك أبو البركات الأنباري؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عَمِلَ مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه[٢].

إلا أَنَّ السرمرِّي قَد وافَقَ مَذهَبَ البَصريينَ؛ إِذْ قال: "وينصبه الفعلُ الَّذِي قَبلَهُ بِواسِطَةِ الواوِ الَّتِي هِيَ بِمَعنى (مع) ولَيسَ مِنَ المفاعيلِ ما يَنتَصِبُ بِواسِطَةٍ إلا المَفعول مَعَهُ، والمَفعول دونه وهو الاستِثناء"[٣].

رَابِعًا: الحال:

- التنكيرُ والتَعريفُ في الحَالِ:

الأصلُ في الحَالِ أن تَكونَ نَكِرَةً؛ ذلِكَ لأنَّ الغَالِبَ في صَاحِبِها التعريف، فلو جاءَت الحالُ مَعرِفَةً وَقَبلَها اسمٌ مَعرِفَةٌ يَصِحُّ أن يكونَ موصوفًا بهذه الحالِ مما يَلتَبِسُ على السامِعِ وَيَظُنُّ أَنَّهَا صِفَةٌ، وإن جاءَت في كَلامِ العَرَبِ مَعرِفَةً فَهِيَ بلا شَكّ – عِندَ البَصرِيِّينَ – في تأويلِ نَكِرَةٍ[٤].

وَإِنَّمَا لَزِمَ أن تَكونَ نَكِرَةً – عِندَ مَن يوجِبُ ذلِكَ – لِعِدَّةِ أَوجُه:

أحدها: أَنَّهَا في مَعنى خَبَرٍ ثانٍ، نحو: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا) قَد تَضَمَّنَ الإخبارَ بِمَجيءِ (زَيد) و(ركوبه) في حالِ مَجيئِهِ إِذْ إنَّ أصلَ الخَبَرِ أن يَكونَ نَكِرَةً.

---

[١] الإنصاف م(٣١): ٢٠١ – ٢٠٣، وأسرار العربية: ١٨٣.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١١٤.

[٤] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٦/٢.

الثاني: أَنَّهَا تَقَعُ في جوابِ (كيف جاءَ) و(كيف) سؤالٌ عَن نَكِرَةٍ

ثالثًا: أنَّ الحالَ صِفَةٌ لِلفِعلِ في المعنى لأنَّ قَولَكَ (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا) يُفيدُ أنَّ مَجيئَهُ على هَيئَةٍ مَخصوصَةٍ، والفعل نكرة فَصِفَتُهُ نَكِرَةٌ[1].

وهذا مذهبُ جُمهورِ النَحويينَ وإن ما وردَ مِنها معرفًا لفظًا فَهُوَ مُنكَّرٌ مَعنى، كَقَولِهِم: (جاؤوا الجماء الغفير) أي: جاؤوا جَميعًا[2].

وأَجَازَ يُونُسُ (ت١٨٢هـ) والبغداديون تَعريفَ الحالِ مُطلَقًا بلا تأويل، فأجازوا (جاءَ زَيدٌ الراكِبَ).

وإن تَضَمَّنَ الحالُ معنى الشرطِ صَحَّ تَعريفهما عِندَ الكوفيينَ، نحو: (زَيدٌ الرَّاكِبُ أَحسَنُ مِنهُ الماشي) فـ(الراكب والماشي) حالان، وَصَحَّ تَعريفُهُما لِتَأويلِهِما بِالشرطِ أي (زَيدٌ إِذَا رَكِبَ أَحسَن منهُ إِذَا مَشى) فلا نَقولُ: (جاءَ زَيدٌ الرَّاكِبُ) إِذْ لا يَصِحُّ (جَاءَ زَيد إن ركب)[3].

والظاهرُ أنَّ السرمرِّي قد وافَقَ مَذهَبَ البَصريِّينَ في تنكيرِ الحالِ، إِذْ جاءَ في شَرحِ اللؤلؤةِ: "الاسمُ المنصوبُ على الحالِ مَا جَمَعَ سِتَّ شَرَائِطَ، وَهِيَ: أن تَكونَ نَكِرَةً، وَأَن تَكونَ مُشتَقَّةً مِن فِعلٍ، وَأَن تأتي بَعدَ كَلامٍ تامٍّ، وأن يَكونَ صاحِبُ الحالِ مَعرِفَةً، والعامِلِ فيهِ فِعلاً صَريحًا أو مَعنى فعل، وأن تَرَى جَوابَ (كيفَ) مثاله: زُرتُهُم رَاكِبًا، تُنصَبُ (راكبًا) على الحال، لوجود الشرائطِ الستِّ فيها؛ ألا ترى أنَّ قولك: (راكب) نكرة، مُشتَقٌ من فعل الركوب، وقد جَاءَ بعد تمام الكلام،

---

[1] ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٤/٢، والمساعد: ١١/٢، وشرح ابن طالون: ٤٠٧/١.

[2] ينظر: الكتاب: ٢٤/٢، والحال في النحو العربي وآراء النحاة فيه، م.م. لؤي حاتم عبد الله، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٧)، العدد (١)، كانون الثاني (٢٠١٠)..

[3] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٩٧/١، وشرح الأشموني: ٨/٢.

والعامل فيه (زُرت) وهو فعل، وصاحب الحال معرفة وهو الضمير في (زرت)، ويصلح أن يكون جوابًا لمن قَالَ: كيفَ زُرتهم؟"[1].

- تَقديمُ الحالِ على صَاحِبِها:

اختَلَفَ النَّحويُّونَ في تَقديمِ الحالِ على صاحِبِها، فَذَهَبَ جُمهورُ النحويِّينَ إلى أَنَّهُ لا يَجوزُ تَقديمُ الحالِ على صاحِبِها المجرورِ بِحَرفٍ، فلا تَقولُ: (مَرَرتُ بِهِند جالِسَةً) و(مَرَرتُ جالِسَةً بهِند)، وذهَبَ ابنُ كَيسان (ت٢٩٩هـ) وأبو علي الفارِسي وابن بُرهان إلى جَوَازِ ذلِكَ[2]، ومنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ {سبأ: ٢٨ } وقَد حَمَلَتِ الآيَةُ الكَريمَةُ على أنَّ ﴿ كَآفَّةً ﴾حالٌ مِنَ الكافِ والتاءُ للمُبالَغَةِ لا للتأنيثِ، ويَرى بَعضُ النحاةِ أَنَّهُ مَخصوصٌ بِالشعرِ، ومنهُ قولُ الشاعِرِ[3]:

لَئنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صادِيًا إليَّ حبيبًا، إنَّها لَحَبيبُ

فـ(هَيْمانَ) و(صادِيًا) حالانِ منَ الضميرِ المَجرورِ بإلى.

وأجاز الفرّاء تقديم الحال على صاحبها المجرور بناءً على قراءة[4] قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ} بنصب مطويّات قال: "ممن قال مطويات رفع

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١١٦ – ١١٧.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٧/٢، وشرح الأشموني: ١٧/٢.

[3] البيت لعروة ابن حزام في ديوانه: ٢٣، ومما تجدر الإِشَارَة إِلَيهِ أَنَّهُ وَرَدَ بِلفظَةِ (عطشان) وليس (هيمان).

[4] قراءة العامّة مطويات بالرف، وقراءة عيسى بن عمر بالكسر ومحلها النصب على الحال والقطع، ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي: ٢٤١.

السماوات، بالياء التي في يمينه كأنه قال والسماوات في يمينه ونصب مطويات على الحال أو على القطع، والحال أجود"[١].

أمَّا ما جاءَ في شرحِ اللؤلؤةِ فإنَّ السرمرِّي قَد أجازَ تقديمَ الحال على صاحبها، إِذْ قالَ: "يجوزُ تَقديمُ الحالِ على صَاحِبِها وَعلى الفِعلِ العامِلِ فيهِ فَلَكَ أن تَقولَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا) و(جاءَ راكِبًا زَيدٌ) و(رَاكِبًا جَاءَ زَيدٌ)"[٢].

خامسًا: التَّمييزُ:

التَّمييزُ: هُوَ كُلُّ اسمٍ نَكِرَة مُتَضَمِّن معنى (من) لِبَيانِ ما قَبلَهُ مِن إبهامٍ ذات أو نسبة[٣].

وَيُعرَفُ عِندَ النحاةِ باسمِ: "التمييز، والتبيين والتفسير، والمبين والمفسر"[٤]. ولكونه نَكِرَةً فَهِيَ مَسألةٌ خِلافِيَّةٌ، فالجُمهورُ على أَنَّهُ كذلِكَ، وَذَهَبَ قِسمٌ مِنَ النحاةِ إلى جَوازِ التعريف[٥]. ولكون التمييز يَتَضَمَّنُ معنى (من) ذَهَبَ ابنُ السرّاجِ إلى أنَّ كُلَّ مميز مُفسر في المقادير والأعداد وغيرهما (فمن) تحسن فيه إِذَا أردته إلى الجنس تقول: (لي مثله من الرجالِ) و(ما في السماءِ قَدر راحَةٍ مِنَ السَّحابِ)، (للهِ دَرُّهُ مِنَ الرِّجالِ)، (عِندِي عِشرونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ) ومنهُ ما تَدخُلُ فيه (من) وَتُقِرُّهُ على إفرادِهِ كَقَولِكَ: (للهِ دَرُّهُ مِن رَجُلٍ) وَقَد تَبِعَهُ في ذلِكَ أبو البَقاءِ العُكبري (ت٦١٦هـ)، وابنُ يَعيش وأبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)[٦]. في حين لَم يُجِزْ

---

[١] معاني القرآن: ٤٢٥.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١١٨.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٠١/١، وشرح الحدود النَّحويَّة، للفاكهي: ١١٧.

[٤] ارتشاف الضرب: ٣٧٧/٢.

[٥] معاني النحو: ٢٧٠/٢.

[٦] ينظر: اللباب: ٢٩٧/١، وشرح المفصل: ٤١٥/٢، وارتشاف الضرب: ٣٨٤/٢.

ابنُ جماعَة (ت٧٣٣هـ)، وابن عقيل، والأشموني دُخولَ (من) في تمييزِ المنقولِ عَنِ الفاعِلِ، ولا مُمَيِّز العَدَدِ فلا تَقولُ: (طابَ زَيدٌ مِن نَفس) ولا (عِندي عِشرونَ مِن درهِم)[١].

أمَّا مِنَ المُعاصرين ومنهم الدكتور فاضل السامَرَّائي فيَرَون التمييزَ يَتَضَمَّنُ (من) فذلِكَ أمرٌ يَعودُ إلى المَعنى، فَمِنهُ مَا يَقبَلُ ذلِكَ نحو: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، أي: مِن فارِسٍ.. وَمِنهُ ما لا يقبل دخول (من) عَلَيْهِ، نحو: (أقبَلُ خَمسَةَ عَشَرَ رَجُلاً) فلا تَقولُ: (أقبَلُ خَمسَةَ عَشَرَ مِن رَجُل)، فَمَعنى ((أقبَلُ خَمسَةَ عَشَرَ رَجُلاً) (أقبَلُ خَمسَةَ عَشَرَ مِنَ الرِّجالِ)[٢].

أمَّا ما وَرَدَ في شَرحِ اللؤلؤةِ في هذ الموضع قَالَ السرمرّي: "وأمَّا التمييزُ فَإِنَّهُ يُشبِهُ الحالَ في كَونِ كُلِّ واحِدٍ منهُما اسمًا نَكِرَةً يأتي بعدَ تَمامِ الكلامِ، والتمييزُ اسمُ جِنسٍ، ولهذا سُمِّيَ تَمييزًا؛ لأَنَّهُ يُمَيِّزُ الجِنسَ الَّذِي تُريدُهُ، ويُفرِدُ مِنَ الأجناسِ الَّتِي تَحتَمِلُ الكلامَ، ثُمَّ إِنَّهُ ترى (من) مُقَدَّرَةً فيه، وأكثرُ ما يأتي بعدَ المقاديرِ الأربَعَةِ الَّتِي هيَ: المعدود، والموزون، والمكيل، والمذروع، فيُفسّرهُ. فالعدد: ما ينتصبُ بعدَ أحد عَشَرَ إلى تِسعَةٍ وتِسعينَ، قال اللهُ تعالى في الطرف الأَوَّل: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ {يوسف: ٤}، وفي الطرفِ الآخرِ: }﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾{ص: ٢٣}، والكيلُ عِندي قفيزانِ بُرًّا، والوزن: لي عشرونَ رَطلاً سَمنًا، وثلاثونَ مَنًّا عَسَلاً، والمذروع: خَمسونَ ذِرَاعًا خَزًّا، وَخَمسونَ جَريبًا نَخلاً. فـ(من) في جميع ذلك مُقَدَّرَة؛ ألا تَرى أَنَّهُ يَحسُنُ أن تَقولَ: رأَيتُ أَحَدَ عَشَرَ مِنَ الكَواكِبِ، ولي تِسعٌ

---

[١] ينظر: شرح الكافية، لابن جماعة: ١٧٠، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٣٠، وشرح الأشموني: ٢/٥٤٣.

[٢] ينظر: معاني النحو: ٢/٢٧٠.

وَتِسعونَ مِنَ النِّعاجِ، وَعِشرونَ رَطلاً مِنَ السمنِ، وَثَلاثونَ مَنًّا مِنَ العَسَلِ، وَخَمسونَ ذِراعًا مِنَ الخَزِّ، وَخَمسونَ جَرِيبًا مِنَ النَّخلِ"[1].

[1] شرح اللؤلؤة: ١١٨.

المَبحَثُ الثَّاني

المَجرُورَاتُ

- الجَرُّ بِالحَرفِ

لِحُروفِ الجَرِّ وَظيفةٌ أساسِيَّةٌ في تَركيبِ الجُملَةِ العَرَبِيَّةِ، وَلِكُلِّ حَرفٍ مِن حُروفِ الجَرِّ مَعنى خاص به نَصَّ عَلَيْهِ اللُّغَوِيُّونَ والنحويونَ نتيجةَ استِقرائِهِم كَلامَ العَرَبِ، وَهذِهِ المَعاني مُستفادَةٌ مِمَّا تؤديهِ هذِهِ الحُروفُ مَن أغراضٍ داخِلَ التركيبِ[1].

وَلأَهَمِّيَّةِ الحُروفِ في التركيبِ جَعَلَ النحاةُ يُعنَونَ بِمَعانِيها ذلكَ لِما تَهَبُهُ للسياقِ مِن مَعانٍ جَديدَةٍ. وَمِن أولئِكَ النحاةِ السرمرِّي الَّذِي وَقَفتُ على جُملَةٍ مِن حُروفِ الجَرِّ في كِتابِهِ شَرح اللؤلؤةِ ذاكِرًا جُلَّ مَعاني تِلكَ الحُروفِ وهذه الحُروفُ هِيَ:

أَوَّلاً: دلالاتُ (مِن)

وَهِيَ أمُّ بابِ الحُروفِ الجارَّةِ، وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ على أخَوَاتِها لِكَثرَةِ دَوَرانِها في الكَلامِ.

قالَ ابنُ يَعيش: "هِيَ حَرِيَّةٌ بالتَقَدُّمِ لكَثرَةِ دَورِها في الكلامِ وَسِعَةِ تَصَرُّفِها ومعانيها، وإن تَعَدَّدَت فمتلائِمة..."[2].

أمَّا دلالاتها فهيَ:

---

[1] حروف الجر بين النيابة والتضمين، (بحث): ٢٣٣، الدكتور أحمد مطر العطية، مجلة التُراث العربي، العدد:١١٢، ذو الحجة/١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

[2] ينظر: همع الهوامع: ٥٠١/٢.

١. **ابتِداءُ الغايَةِ في الأماكِنِ**: جاءَ في الكِتابِ: "وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[١].

وَقالَ أبو البَرَكاتِ الأنباري: "ذَهَبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ (مِن) يجوز استعمالُها في الزَّمانِ والمَكانِ، وَذَهَبَ البَصريُّونَ إلى أَنَّهُ لا يَجوزُ استِعمالُها في الزَّمانِ"[٢].

وَكِلا المَذهَبَينِ انتَصرَ لِمَذهَبِهِ بِحُجَجٍ وَأَدِلَّةٍ، إِذْ احتجه الكوفيّون بِأَنَّهُ قد جاءَ في كِتابِ اللهِ، وَكَلامِ العَرَبِ، قال تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ {التوبة: ١٠٨}، فـ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مِنَ الزمانِ، ومنهُ قولُ الشاعِرِ:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

فَدَلَّ على أَنَّهُ جائِزٌ.

أمَّا البصريّون فَقالوا أجمعنا على أنَّ (من) في المَكانِ نَظير (منذ) في الزَّمَانِ؛ لأنَّ (من) وُضِعت لتَدُلَّ على ابتِداء الغايَةِ في المكانِ، كما أنَّ (منذ) وُضِعت لتَدُلَّ على ابتِداء الغايَةِ في الزَّمَانِ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ: (مَا رَأَيتُهُ مُنذُ يَومِ الجُمُعَةِ) فَيَكونُ المعنى أنَّ ابتِداءَ الوَقتِ الَّذِي انقَطَعَت فيه الرؤيةُ يَومَ الجُمُعَةِ، كَمَا تَقولُ: (مَا سِرتُ مِن بَغدادَ)، فَيَكونُ المعنى ما ابتَدَأتُ بالسيرِ مِن هذا المكانِ، فكما لا يَجوزُ أن تَقولَ: (مَا سِرتُ مُنذُ بَغدادَ) فكذلكَ لا يَجوزُ أن تَقولَ: (مَا رَأيتُهُ مِن يَومِ الجُمُعَةِ)" [٣].

---

[١] الكتاب: ٤/٢٢٤.

[٢] الإنصاف أ(٥٤): ١/٣٠٦.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: شرح المفصل: ٤/٤٥٩.

وترى الباحثة أنَّ رأي الكوفيين يترجّح على رأي البصريين في هذه المسألة لأنّه معضد بالسماع المتمثل بالقرآن الكريم، وشعر زهير بن أبي سلمى وهو ممن يُعتد بشعرهم في الدرس النحوي.

٢. **أن تأتي (من) بمعنى التبعيضِ**: وعلامَتها صِحَّةُ تَقديرِها بـ(بَعض)، قال سيبويهِ: "وتكون أيضاً للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه"(١).

وهناك ضُروبٌ مِن (من) تَدخُلُ تَحتَ معنى التبعيضِ عِندَ سيبويهِ، ومن ذلِكَ زائِدَةٌ للتوكيدِ، قال: "وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلامُ مُستَقِيمًا، ولكنها توكيدٌ بمنزلة (ما)، إلا أَنَّهَا تَجُرُّ لِأَنَّهَا حرف إضافة، وذلك قولك: (مَا أَتَانِي مِن رَجُلٍ، وَمَا رَأيتُ مِن أَحَدٍ). ولو أُخرِجَت كانَ الكلامُ حسناً، ولكنَّهُ أكد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيضٍ"(٢).

٣. **بيان الجنس**: نَحوَ قَولِهِ تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ {الحج: ٣٠}، "وإنَّ مَجيئَها لِبيانِ الجِنسِ مَشهورٌ في كُتُبِ المُعربينَ وقال به قومٌ مِنَ المُتَقَدِّمينَ والمُتأخِّرينَ وأنكَرَهُ المَغارِبَةُ وقالوا: هِيَ في قولِهِ تعالى: ﴿مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ لابتِداءِ الغايَةِ وانتِهائِها؛ لأنَّ ﴿ٱلرِّجۡسَ﴾ هوَ ذاتُها فـ(من) في الآية الكريمةِ كـ(من) في نحو: (أخذتُهُ مِنَ التابوتِ)، فهيَ

---

(١) الكتاب: ٢٢٥/٤، ينظر: معاني الحروف، للرماني: ٩٧، اللمع: ١٢٨/١، الأزهية في علم الحروف، للهروي: ٢١٤، وشرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي: ١٩٠.

(٢) الكتاب: ٢٢٥/٤.

للتَبعيضِ"[١]. وَسُمِّيَ هذا النَّوعُ أَيضًا بـــ(إِضَافَة الأنواعِ إلى الأَســـمَاءِ)[٢]، و(التَّبيين في الصِّفاتِ)[٣].

٤. **انتهاء الغاية:** نحو: (قَربتُ مِنهُ)، وَهُوَ مُساوٍ قولكَ: (قَربتُ إِلَيهِ) وهذا مـــا مثَّل بهِ ابنُ مالِكٍ، وتقول: (رَأَيتُ الهِلالَ مِن دَارِي مِن خِلَـــلِ السَّـــحَابِ). فـــ(من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية لانتهاء الغاية[٤]. وقال ابنُ السرّاجِ: "هذا يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)، والجيد أن تكونَ من الثانيـــةُ لابتـــداءِ الغايةِ في الظهورِ، أو بَدلاً مِنَ الأولى. وإِنَّ حقيقةَ هذهِ المَسألَةِ أنك إذا قلت: (رَأَيتُ الهِلالَ مِن دَارِي مِن خِلَلِ السَّحَابِ)، فـــ(من) للهلالِ، والهلالُ غايةٌ لِرُؤيَتِكَ. فلذلك جعل سيبويه (من) غاية فـــي قولـــك: (رَأَيتُـــهُ مِـــن ذَلِـــكَ المَوضِعِ)[٥].

ولـــ(من) دلالاتٌ كَثيرَةٌ تَصِلُ إلى أكثَرِ مِن عَشرَ دلالاتٍ، وَسَأَكتَفي بِـــذكرِ اسمِ الدلالَةِ وذلِكَ لِعَدَمِ وُجودِ التفاصيلِ بها بل اكتَفى النحاةُ بِذِكرِ الأَمثِلَةِ فقط. ومن هذه الدلالاتِ تكون (من) للتَّعليلِ وعلاقتها صِحَّةُ تَقديرِها بـــ(سبب)[٦].

---

[١] الجنى الداني: ٣١٠/١.

[٢] الأصول: ٤٠٨/١.

[٣] شرح المقدمة المُحْسِبَة، لطاهر أحمد ابن باشاذ: ٢١٦.

[٤] ينظر: الجنى الداني: ٣١٠/١.

[٥] الأصول: ٥٠١/١.

[٦] ينظر: الجنى الداني: ٣١٠/١، المساعد: ٢٤٧/٢، وحاشية الصبّان: ٢١٢/٢، والكواكـــب الدريّة متممة الأجرومية، لابن محمد الأهدب: ٤٥/٢.

وَتَكونُ بمعنى البَدَلِ، وهِيَ الَّتِي يَصِحُّ تَقديرُ (عوض) مَكانَها[1]، وتكونُ قَسَمًا مُختَصًّا بـ(رب)، وَتَكونُ بِمَعنى التَّجريدِ[2]. وتأتي (من)بمعنى (عند) وَتَكونُ مُوافِقَةً (عن) و(الباء) و(على)[3].

ولـ(من) أربَعُ دلالاتٍ ذَكَرَها السرمرِّي خِلالَ شَرحِهِ لمنظومَتِهِ؛ إِذْ قالَ: "و(من) تأتي في الكلامِ على أَربَعَةِ مَعانٍ: أَحَدُها: أن تَقَعَ بِمَعنى ابتِداءِ الغايَةِ المُختَصَّةِ بِالمكانِ، وَيُقابِلُها (إلى) بِمَعنى انتِهاءِ الغايَةِ، كَقَولِكَ: سِرتُ مِنَ المَدينَةِ إلى مَكَّةَ. والثاني: للتبعيضِ، كَقَولِكَ: شَرِبتُ مِنَ الكوزِ، والثالِثُ: لِتبيينِ الجِنسِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ {الحج: ٣٠}، والرابِعُ: أن تأتيَ زائِدَةً كَقَولِكَ: مَا جَاءَني مِن أَحَدٍ. فَأَمَّا قَولُكَ: مَا جَاءَني مِن رَجُلٍ، فَلَيسَت هُنَا زائِدَةً؛ لاحتِمالِ أن يَكونَ جاءَكَ اثنانِ أو جَماعَةٌ"[4].

٢. دلالاتُ (في):

١. **الظرفيَّةُ:** قال سيبويهِ: "وأمَّا (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمِّهِ، وكذلك: هو في الغل، لأَنَّهُ جعلَهُ فيه كالوعاء له وكذلك: هو في القبة، وفي الدار وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وَإِنَّمَا تَكُونُ كالمثل يُجاءُ بِهِ يُقَارِبُ الشيءَ وليس مثله"[5].

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٩٠/٢، الجنى الداني: ٣١١/١، وهمع الهوامع: ٢٧٨/٢، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الأربلي: ٢٧٢.

[2] ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٩، وجواهر الأدب: ٢٧٢.

[3] ينظر: شرح الأشموني: ٧٠/٢.

[4] شرح اللؤلؤة: ٨٨.

[5] الكتاب: ٢٢٦/٤.

وقال المُرادي (ت٧٤٩هـ): "إنَّ معنى الظرفِيَّةِ هُوَ الأَصلُ فيها ولا يُثبتُ البَصريُّونَ غيرَهُ"[١]. ومَن دلالاتها المُصَاحَبَةُ، نَحوَ قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ {الأعراف: ٣٨}، أي مَعَ أُمَمِهِم.

وتأتي للسَببِيَّةِ ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ {النور: ١٤}، أي: (لمَسَّكُم عَذابٌ عَظيمٌ بِسَبَبِ مَا أَفَضتُم).

وتأتي للاستِعلاءِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ {طه: ٧١}، أي: (لأُصَلِّبَنَّكُم على جُذوعِ النَّخلِ).

وتأتي بِمعنى إلى: كَقَولِهِ تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ {إبراهيم: ٩}، أي: (إلى أفواهِهِم). وقال بَعضُهُم: إِنَّهَا تأتي زائِدَةٌ كما في قَولِهِ تعالى: ﴿ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ {هود: ٤١}، أي: اركَبُوها.

ولا أتَّفِقُ هُنا مَعَ مَن قالَ إِنَّهَا زَائِدَةٌ في القُرآنِ الكَريمِ؛ لأنَّ مَا وُضِعَ حَرفٌ إلا ولَهُ معنى في القُرآنِ الكَريمِ، وإنَّ قَولَهُم إِنَّهَا زائِدَةٌ، أي: لَيسَ فيها مَعنى، ولا أظُنَّ أنَّ هُناكَ حُرُوفًا في القُرآنِ الكَريمِ ليسَ لَها مَعنى، فالفعلُ (اركبوا) يتعدى بـ(في) جريًا على الأسلوب الفصيح. ومِن دلالاتِ (في) المُقَايَسَة؛ نحو قَولِهِ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ {التوبة: ٣٨}، أي: فَما مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنيَا بِالقِياسِ إلى الآخِرَةِ[٢].

---

[١] الجنى الداني: ٢٥٠/١.

[٢] ينظر: الجنى الداني: ٢٥٢/١، أوضح المسالك: ٣٧/٣، وشرح التصريح: ٦٥٠/١، ومختصر مغني اللبيب: ٦٩/١.

ولَم يُثبت السرمرِّي لها سِوى معنى واحِد فقط؛ إِذْ قال: "وَأَمَّا (في) فَمَعناها: الوِعَاءُ وَالظرفِيَّةُ"[١].

٢. دلالاتُ (اللام):

١. **المِلكُ والاستِحقاقُ:** قال سيبويهِ: "ولامُ الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون المعنى هو عبدك. وهو أخ لك، فيصير نحو هذا أخوكَ، فيكون مستحقًّا لهذا كما يكون مستحِقًّا لما يملك. فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم"[٢].

إلا أنَّ الزَجّاجي (ت٣٣٧هـ) فَرَّقَ بَينَ المِلكِ والاستِحقاق بِقَولِهِ: "لامُ الاستِحقاق خَافِضٌ لِما يَتَّصِلُ بِهَا كَمَا تَخفضُ لام الملك وَمَعناهُما مُتَقارِبَانِ، إلا إن فَصَلنا بَينَهُما؛ لأنَّ الأَشيَاءَ ما لا تَستَحِقُّ ولا يَقَعُ عَلَيها المِلكُ، ولامُ الاستِحقاقُ كَقَولِهِ تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ {الفاتحة: ٢}، وَكَقَولِكَ: (المِنَّةُ في هذا لِزَيدٍ، وَالفَضلُ فيما تُسديهِ إلى زَيدٍ)، ألا ترى أن المِنَّة والفَضل لَيسَ مِمَّا يَملِكُ، وإن كانَ المملوكُ والمستحقّ حاصلينِ للمستحق والمالك"[٣].

وَسَمَّاها ابنُ فارِسٍ (لام التخصيص)، نحو: (الحَمدُ للهِ)[٤]. وَعِندَ الزمَخشَري (لام الاختِصاصِ) نحو: (المالُ لِزَيدٍ)[٥].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ٨٨.

[٢] الكتاب: ٢١٧/٤، وينظر: المقتضب: ٣٩/١.

[٣] اللامات، للزجّاجي: ٦٥/١.

[٤] ينظر: الصاحبي: ١١٤.

[٥] ينظر: المفصل في علم العربية، للزمخشري: ٢٨٢/١.

وَقالَ المُرادي: "اللامُ الجارَّةُ، ولها معانٍ كثيرَةٌ، وَقَد جمعت لها من كلام النحويين، ثلاثين قسماً"[١].

وَقَد فَرَّقَ السرمرِّي أَيضًا بينَ لامِ الملكِ والاختِصاصِ، إِذْ قال: "وَأَمَّا (اللامُ) فتأتي بِمَعنى: المِلك والاختِصاص، وَبِمَعنى: العِلَّةِ والغرض، فتقولُ: الفَرَسُ لِزَيدٍ، فَهِيَ بِمَعنى الملك. وإذا قُلتَ: الجِلُّ للفَرَسِ، فَهِيَ بِمَعنى التخصيصِ، وإذا قُلتَ: زُرتُكَ لِطَلَبِ بِرِّكَ، فَهِيَ بِمَعنى الغَرَضِ وَالعِلَّةِ"[٢].

٤. دلالاتُ (الكاف)

١. **التَّشبِيهُ:** قال سيبويهِ: "وكافُ الجَرِّ الَّتِي تَجيءُ للتَّشبيهِ، وَذلِكَ كَقَولِكَ: أَنتَ كَزَيدٍ"[٣].

وقالَ المُرادي: أما كاف الجر: فحرف ملازم لعمل الجر، والدليل على حرفيته أنه على حرف واحد، صدراً، والاسم لا يكون كذلك، وَأَنَّهُ يكون زائداً، والأسماء لا تزاد، وَأَنَّهُ يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جَاءَ الَّذِي كَزَيدٍ، ولو كان اسماً لقبح ذلك"[٤].

وَتُستَعملُ الكافُ اسمًا وَهُوَ مَخصوصٌ بالشِّعرِ عِندَ سيبويهِ، إِذْ قال: "إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل"[٥]، ومنهُ قَولُ الشاعِرِ[٦]:

---

[١] الجنى الداني: ٩٦/١.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٩١.

[٣] الكتاب: ٢١٧/٤.

[٤] الجنى الداني: ٨٠/١.

[٥] الكتاب: ٤٠٨/١.

[٦] يُنسب لحميد الأرقط في الكتاب: ٤٨٠/١، والشطر الأول من البيت: ولَعبت طَيرٌ بِهم أَبَابيل.

..... فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ

وَمَذهَبُ الأَخفَشِ والفَارِسيِّ وَكَثيرٍ مِنَ النَّحوِيِّينَ أَنَّهُ يَجوزُ أن يَكونَ الكَافُ حَرفًا وَاسمًا في الاختِيارِ، فَإِذا قُلتَ: زَيدٌ كَالأَسَدِ، احتَمَلَ الأمرَينِ[1].

وتأتي الكافُ زَائِدَةً[2]. كَقَولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ {الشورى: ١١}.

قال المُبرّد: "وَأما الْكَاف الزَّائِدَة فمعناها التَّشْبِيه نَحْو عبد الله كزيد وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ مثل زيد وَمَا أَنْت كَزَيدٍ"[3].

وَتَرِدُ الكافُ بِمَعنى التعليلِ والاستِعلاءِ[4].

وَقَد ذَكَرَ السرمرِّي في شَرحِهِ دلالَتَينِ للكافِ، إِذْ قالَ: "وَأَمَّا (الكاف) فَتَكونُ للتشبيهِ، كقولِكَ: زَيدٌ كَالأسَدِ، وَتَكونُ زائِدَةً، كَقَولِهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ {الشورى: ١١}، وَتَختَصُّ بالدُخولِ على المظهر دون المُضمَرِ"[5].

٥. دلالاتُ (الباء)

١. **الإلصاق:** وَهُوَ أصلُ مَعانيها، ولَم يَذكُرْ لَها سيبويهِ غَيرُهُ، إِذْ قالَ: "وَبَاءُ الجرِّ إِنَّمَا هي للإلزاق، والاختلاط، وذلك قولك: (خَرَجتُ بِزَيدٍ)، (وَدَخَلتُ

---

[1] ينظر: الجنى الداني: ٨٠/١.

[2] ينظر: الجنى الداني: ٨١، وأوضح المسالك: ٤٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٨/٣، وهمع الهوامع: ٤٤٧/٢، وجامع الدروس العَرَبِيَّة، لمصطفى بن محمد الغلاييني: ١٨/٣.

[3] المقتضب: ١٤٠/٤.

[4] ينظر: أَوضَح المسالك: ٤٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٣١/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري: للجوجري: ٥٥٣/٢.

[5] شرح اللؤلؤة: ٩١.

بِهِ)، (وَضَرَبتُهُ بِالسَّوطِ) ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[١].

وَقَد وَافَقَهُ المبرّد[٢]، إلاَّ أنَّ المبرّد قَد ذَكَرَ لها مَعنى آخر وهوَ الاستِعانَةُ، إِذْ قالَ: "وأَمّا الاستعانة فقولك كتبت بالقلم وَعمل النجّار بالقَدوم"[٣].

وَقَد أَطلَقَ ابنُ فَارِسٍ على الاستِعانَةِ (الاعتِمال)، وقالَ إنَّ نَاسًا يدخلونها بالإلصَاق[٤].

وَقَد فَسَّرَ ابنُ عصفُورٍ مَعنى الاستِعانَةِ، إِذْ قال: "ومثال كونها للاستعانة: (كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسِكينِ)، وكذلك كل ما يدخل هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمفعول، والقلم هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الكتابة بالقرطاس، والسكين وهو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع البَريْ بالقلمِ"[٥].

٢. **السَّبَبُ وَالتَّعلِيلُ:** قالَ الجُرجَاني (ت٤٧١هـ) أن يَكونَ مُتَضَمِّنًا لمعنى التعليلِ على طَريق السبَبِ كَقَولِكَ: (بِنِعمَةِ اللهِ وَصَلتُ إلى كَذَا)، وَ(بِزَيدٍ فَعَلتُ كَذَا)، المعنى بِسَبَبِ مَعونَةِ زَيدٍ لي فَعَلتُ[٦].

---

[١] الكتاب: ٢١٧/٤.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢٩/٢.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] ينظر: الصاحبي: ٦٧/١.

[٥] شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٥/١.

[٦] المقتصد: ٧٣٦/٢.

وهيَ عِندَ المالقي (ت٧٠٢هـ) بِمَعنى التشبيهِ، إِذْ قالَ: "لَقيتُ بِهِ الأسَدَ، وَواجَهتُ بِهِ الهِلالَ. كأَنَّكَ قُلتَ: لَقيته فَكأَنِّي لَقيتُ الأسَدَ، وَواجَهتُهُ كأَنِّي وَاجَهتُ الهِلالَ"[١].

٣. **التأكيدُ:** وهِيَ باءٌ زائِدَةٌ وَتَكونُ في سِتَّةِ مَواضِعَ[٢].

الأَوَّل: الفاعِلُ وَزِيادَتُها مَعَهُ ثَلاثَةُ أضرُبٍ لازِمَةٌ، وَجَائِزَةٌ في الاختِيارِ، وَوَارِدَةٌ في الاضطِرَارِ. فاللازِمَةُ في فَاعِلِ أفعُلِ التَّعَجُّبِ على مَذهَبِ سيبَوَيهِ وَجُمهورِ البَصرِيِّينَ وَهِيَ أَيضًا لازِمَةٌ على مَذهَبِ مَن جَعَلَها زَائِدَةٌ مَعَ المَفعُولِ، وَلا يَجُوزُ حَذفُها على المَذهَبَينِ إلاَّ مَعَ (إن وأن). وَقَالَ ابنُ مَالِك: وَلَو اضطرَّ الشاعِرُ إلى حَذفِ الباءِ المُصَاحِبَةِ غير (أن) لزمهُ أن يَرفَعَ، وَعَلى قَولِ الفرّاء يَلزَمَهُ أن يَنصِبَ. والجائِزَةُ في الاختِيارِ في فاعِلِ (كفى) بِمَعنى (حَسِبَ)، نَحوَ قَولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ {النساء: ٧٩ – ١٦٦، {الفتح: ٢٨}.

الثاني: زِيَادَتُها مَعَ المَفعولِ وَزِيادَتُها مَعَهُ غير مقيسةٍ مَعَ كَثرَتِها، ومنهُ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ {مريم: ٢٥}، وقالَ ابنُ مَالِك: وَكَثُرَت زِيادَتُها في المَفعُولِ عرف وشبهه.

الثَّالِثُ: المُبتَدَأ، نحو: (بِحَسبِكَ زَيدٌ).

الرَّابِعُ: الخَبَرُ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ {فصلت: ٤٦}.

الخَامِسُ: النَّفسُ وَالعَينُ في بابِ التَّوكيدِ، يُقالُ: (جَاءَ زَيدٌ نَفسُهُ وَبِعَينِهِ)، والأصلُ: (جَاءَ زَيدٌ نَفسُهُ وَعَينُهُ).

---

[١] ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي: ١٤٧.

[٢] ينظر: الجنى الداني: ٤١/١، وينظر: شرح التصريح: ٨٩/١.

السَّـــادِسُ: الحالُ المَنفِيَّةُ لأَنَّهَا شَبيهَةٌ بالخَبَرِ، وَقَد ذَكَرَ ابنُ هِشام للباءِ اثنا عَشَرَ مَعنًى[1].

وَذَكَرَ صَاحِبُ شَرحِ كِتابِ اللؤلؤةِ للباءِ أَربَعَة مَعــانٍ، إِذْ قــالَ: "وَأَمَّــا (الباءُ) الزَّائِدَةُ فَتَكونُ بِمَعنى: الإِلصَاق، كَقَولِكَ: مَسَحتُ يَدِيَ بِالمِنديلِ. وَتَكــونُ بِمَعنى: الاستِعَانَةِ، كَقَولِكَ: ضَرَبتُ بِالسَّيفِ. وَتَكونُ بِمَعنى: الغَــرَضِ وَالعِلَّــةِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡ﴾ {آل عمــران: ١١}، أي: بِسَــبَبِ ذُنُــوبِهِم. وَتَكونُ لِلتَّعدِيَةِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ {النور: ٤٣}، أي: يُذهِبُ الأبصَارَ. وَتَكونُ زَائِدَةً دُخُولُها كَخُروجِها، كَقَولِــهِ تعــالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ {المائدة: ٦}، وَتَختَصُّ على اختِلافِ مَوَاقِعِهَا بِحَرَكَةِ الكَسرِ، وَكُــلُّ حَرفٍ مِن حُرُوفِ المَعَانِي لا يُوجَدُ إلا مَفتُوحًا، وَإِنَّمَا خُصَّت البَــاءُ بِالكَســرِ؛ لِأَنَّهَا في كُلِّ مَواقِعِها تَجُرُّ، فَجُعِلَت حَرَكَتُها مِن جِنسِ عَمَلِهَا"[2].

ولا بُدَّ من الإِشَارَةِ إلى أنَّ قولَ السرمرّي: "وكل حرف مــن حــروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحًا إِنَّمَا خُصَّت الباءُ بالكسر؛ لأَنَّهَا في كــل مواقعهــا تجر فجُعلت حركتها من جنس عملها"[3].

قولٌ فيه نظر ذلك لأنَّ حروف المعاني الَّتِي ذكرها النَّحوِيُّونَ تصلُ إلى ثلاثة وسبعين حرفًا، إِذ إِنَّهَا تضــم حــروف الاســتفهام، والنفــي، والجــزم، والنداء.... الخ، فهل تكون هذه كلها مفتوحة؟

---

[1] ينظر: أَوضَح المسالك: ٣١/٣، وجامع الدروس العَرَبِيَّة: ١٧١/٣.

[2] شرح اللؤلؤة: ٩٠.

[3] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

قَالَ سيبويه: "والفتحُ في الحُروف الَّتِي ليست إلا لمعنى وليست بِأَسمَاءٍ ولا أفعال، قولهم: سوف، وثمَّ، والكسرُ فيها قولهم باء الإِضَافَةِ ولامها: زيد ولِزيدٍ، والضمُّ فيها: منذُ، فيمن جَرَّ بها؛ لأَنَّهَا بمنزلة (مِنْ) في الأيام، والوقف في قولهم: مِن، وهل، وبل، وقد....."[١].

وكلام سيبويه يبدو جليًّا أنَّ بعض الحروف تأتي: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، وساكنة، وليس قطعًا أَنَّهَا تأتي مفتوحة كما زعم السرمري.

٦. دلالاتُ (عَن)

١. **المُجَاوَزَةُ:** قالَ سيبويهِ: "وَأَمَّا (عَن) فَلَمَّا عَدَا الشَيء، وَذلِكَ قَولُكَ: أَطعَمَهُ عَن جُوعٍ، جَعَلَ الجوعَ مُنصَرِفًا تارِكًا لَهُ قد جاوَزَهُ [٢]، وَقَد أَطلَقَ عَلَيْهِ المَالِقي (المُزايَلَة)[٣]. ولا تُفيدُ غير سواه عِندَ البَصرِيِّينَ، وَقَد يَخرُجُ مِن هَذَا المَعنَى فَتُفِيدُ مَعنَى الاستِعلاء مقترضة إِيَّاهُ مِن (عَلى) وَذلِكَ عَلَى رأيِ البصريِّينَ[٤]، وتأتي بِمَعنى البَدَلِ، والتعليل والاستِعلاء[٥].

وانتَصَرَ صَاحِبُ كِتَابِ شَرحِ اللؤلُؤَةِ لِمَذهَبِ البَصرِيِّينَ، إِذْ لَم يَذكُر سِوى مَعنًى وَاحِدٍ لِـ(عَن) كَمَا فَعَلَ البَصرِيُّونَ، إِذْ قالَ: "وَ(عَن) لِلمُجَاوَزَةِ، تَقُولُ: بَلَغَنِي عَنكَ الحَدِيثُ، أي: تَجَاوَزَ لي عَنكَ الحَديثُ"[٦].

---

[١] الكتاب: ١٧/١.

[٢] المصدر نفسه: ٢١٧/٤.

[٣] رصف المباني: ٣٦٧.

[٤] ينظر: ظاهرة التقارض في النحوِ العربي، لحمد محمد عبد الله: ٢٧٤/٥٩.

[٥] ينظر: معاني الحروف: ٩٥، وأوضح المسالِك: ٤٢/٣.

[٦] شرح اللؤلؤة: ٨٩.

٧. دلالاتُ (عَلَى)

- **الاستعلاءُ:** قال سيبَوَيهِ: "أما على فاستعلاء الشيء؛ يقول: (هَـذَا عَلَـى ظَهرِ الجَبَلِ)، و(هِيَ عَلَى رَأسهِ). ويكون أن يطوي أَيضًا مستعليا كقولك: (مَرَّ الماءُ عَلَيْهِ)؛ و(مَرَرتُ يَدِيَ عَلَيْـهِ)[١]، وهـذا يُسَـمَّى استِعلاءً حَقيقِيًّا.

أما المَجازيُّ قالَ سيبَوَيهِ: "وأمَّا (مَرَرتُ عَلَى فُلانٍ) فَجَـرَى هـذا كالمثلِ. وَعَلَينَا أَميرٌ كَذَلِكَ. وعَلَيْهِ مَالٌ أيضاً؛ وهذا لأَنَّـهُ شـيءٌ اعـتلاه ويكون: مَرَرتُ عَلَيْهِ، إن يُريدُ مُرُورَهُ عَلَى مَكَانِهِ؛ ولكنَّهُ اتسـع. وتقـول: عَلَيْهِ مالٌ؛ وهذا كَالمَثَلِ؛ كَمَا يثبت الشيءَ على المَكَانِ كـذلك يثبـتُ هـذا عَلَيْهِ؛ فَقَد يَتَّسِعُ هذا في الكلام ويجيء كالمثل"[٢].

ولم يُثبت لها السرمرِّي في كِتابِهِ شرح اللؤلؤةِ سِوى معنًى واحِدٍ، إِذْ قالَ: "وَمَعنى (على) الاستِعلاءُ، يُقالُ: عَلَيْهِ دَينٌ، أي: قـد اسـتعلى عَلَيْـهِ وَرَكِبَهُ"[٣].

٨. دلالاتُ (إلى)

١. **انتهاءُ الغايَةِ:** في الزَّمانِ وَالمكانِ وَهُوَ أصلُ مَعانيها، قال سيبَوَيهِ: "وأمـا إلى فمنتهي لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا"[٤]. وقالَ أَيضًا: "ويقـول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي، ولا تكون حتى ههنا: فهذا أمـر

---

[١] الكتاب: ٤/٢٣٠.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٥٦.

[٤] الكتاب: ٤/٢٣١.

إلي وأصله وإن اتسعت. وهي أعم في الكلام من حتى، تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه"[١].

وهذا ما أثبته أيضًا السرّمرّي، إذ قال: "(إلى) بمعنى انتهاء الغاية كقولك: سرت من المدينة إلى مكة"[٢].

- رُبَّ

ذَهَبَ البَصريُّونَ إلى حَرفِيَّتِها[٣] ونُسِبَ إلى الكوفيِّينَ القول بإسمِيَّتِها[٤]، إذْ أشارَ أبو بكر بنُ الأنباري (ت٣٢٨هـ) إلى عملِها الخفض فيما بَعدَها[٥]، إذْ قالَ في قولِ امرئ القيس[٦]:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنّ صالحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

"اليوم: مَخفوضٌ بِرُبَّ.."[٧]، وهذا الكشف عن استعمالها أداة للجرِّ، وإضافة وإضافة إلى أَنَّهَا تعمل الجَرَّ مُضمَرَةً. قَالَ به أَبُو بكر في قولِ امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ، لِيَبتَلي

---

[١] الكتاب: ٢٣١/٤.

[٢] شرح اللؤلؤة: ٨٨.

[٣] ينظر: الكتاب: ١٦٥١/٢، والمقتضب: ٥٧/٣، والأصول في النحو: ٤١٦/١.

[٤] ينظر: الإنصاف م(١٢١): ٨٣٢/٢.

[٥] ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٣، والبحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري (ماجستير): ٢٤٧.

[٦] ديوان امرئ القيس: ١٠.

[٧] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري: ٧٥.

"والليلُ خُفِضَ بإضمارِ رُبَّ.."[1]، وهذا يعني ذهابه مذهب البصريين القائلين أنَّ واو ربَّ لا تعمل الجرّ، إنّما تعمل بإضمار ربّ مقدرة، وعند المبرّد والكوفيين أنَّ واو ربّ جارّة بنفسها[2].

ولكونها للتقليلِ هُوَ رأيُ أكثَرِ النُّحاةِ[3]، أما سيبويهِ: فَهُوَ لم يَنُصَّ على أن (رُبَّ) تُفيدُ التَّقليلَ أو التَّكثيرَ صَرَاحَةً، وَإِنَّمَا قالَ: "واعلَم أنَّ (كم) في الخَبَرِ بِمَنزِلَةِ اسمٍ يَنصَرِفُ في الكلامِ غير مُنَوَّن... وَالمَعنى مَعنى (رُبَّ) وذلِكَ قَولُكَ: (كَم غُلامٍ لَكَ قَد ذَهَبَ).... واعلَم أَنَّ (كم) في الخَبَرِ لا تَعمَلُ إلا فيما تَعمَلُ فيهِ (رُبَّ)؛ لأنَّ المَعنى واحِدٌ، إلا أنَّ (كم) اسمٌ و(رُبَّ) غير اسمٍ بِمَنزِلَةِ (من)"[4].

وقالَ السيرافي (ت٣٦٨هـ) في شرح كتاب سيبويهِ: "(رُبَّ) هِيَ حَرف و(كم) للتَكثيرِ وَ(رُبَّ) للتقليلِ"[5]، وإن مجيءَ (رُبَّ) بمعنى التقليلِ والتكثيرِ أمرٌ مُرتَبِطٌ بِالسِّياق فمن وُرُودِها للتقليل قولُ الشاعِرِ[6]:

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ ولَيسَ لَه أبٌ وذي وَلَدٍ لَمْ يَلدَهُ أبوانِ

يُريدُ بِالأَوَّلِ (عيسى)، والثاني (آدم) عليهما السلام، ومن وُرودِها بِمَعنى التكثيرِ قولُ بَعضِ العَرَبِ عِندَ انقِطاعِ رَمَضَانَ: "يا رُبَّ صَائِمه لَن يَصومَهُ ويا رُبَّ قائمه لن يَقومهُ"[7]، وَتَختَصُّ (رُبَّ) عَنِ الحُرُوفِ بِأَنَّهَا لا تَقَعُ إلا في صَدرِ

---

[1] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[2] ينظر: المقتضب: ٢٤٧/٢، الجنى الداني ١٨٥.

[3] ينظر: الجنى الداني: ٤١٧.

[4] الكتاب: ١٦١/٢.

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٢/٢.

[6] لم يُعرَف قائله وهوَ من شواهِدِ الجنى الداني: ٤٤١/١، وأوضح المسالك: ٤٧/٣.

[7] جامع الدروس العربية: ١٨٨/٣.

الكلامِ، وَبِدُخُولِها على النَّكِراتِ، وانه لا يَجوزُ الاقتِصارُ على النَّكِرَةِ الَّذِي دَخَلَت عَلَيْهِ حَتَّى توصَفَ كَقَولِكَ: (رُبَّ عَبدٍ مَلَكتُهُ) وَتَختَصُّ أَيضًا بِجَرِّها الاسمَ مُضمَرَةً بَعدَ الواوِ والفاءِ[1].

وقالَ ابنُ مالِكٍ: "بل هِيَ حَرف تَكثيرٍ وِفاقًا لسيبَوَيهِ"[2]، وهذا ما خَلَصَ إِلَيهِ ابنُ مالِك مِن خِلالِ نَصِّ سيبويهِ في (كم)، وقال المرادي فكل من شرح كتاب سيبويهِ لَم يَقُلْ أَحَدٌ منهم: أن سيبويهِ أرادَ بهذا الكلامِ أن (رُبَّ) للتكثيرِ[3].

وَيَبدو أنَّ السرمرّي ذَهَبَ في شَرحِهِ إلى أنَّ (رُبَّ) للتقليلِ ، إِذْ يَتَبَيَّنُ من قولِهِ: "وَيَصيرُ مَعناها: التكثير بعد أن كان للتقليل"[4]، أي أَنَّهُ أرادَ أنَّ أصلها التقليل التقليل – واللهُ أعلمُ –.

وأشارَ السرمرّي إلى أَنَّهَا تَختَصُّ عن بقية الحروف، إِذْ قال: "و(رُبَّ) تَختَصُّ بأربَعَةِ أَشيَاءَ، **أحدُها:** أَنَّهَا لا تَقَعُ إلا صَدر الكلامِ. **والثاني:** أَنَّهَا لا تَدخُلُ إلا على نكرةٍ. **والثالثُ:** أَنَّهُ لا يَجوزُ الاقتِصارُ على الاسمِ النَّكِرَةِ الَّذِي دَخَلَت عَلَيْهِ حَتَّى يُوصَفَ، كَقَولِكَ: رُبَّ عَبدٍ مَلَكتُهُ. **والرابِعُ:** أَنَّهَا تُضمَرُ بَعدَ الواوِ والفاءِ، فَتَجُرُّ الاسمَ مُضمَرَةً"[5].

يعني إنه يذهب مذهب البصريين على نحو ما مرّ.

---

[1] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢٥٩/١.

[2] المساعد: ٢٨٤/٢.

[3] الجنى الداني: ١٤٥/١.

[4] شرح اللؤلؤة: ٨٩.

[5] المصدر نفسه: ٨٨.

زِيَادَةُ (ما) في (رُبَّ)

قالَ سيبويهِ: "و جَعَلوا (رُبَّ) مع (ما) بِمَنزِلَةِ كلِمَةٍ واحِدَةٍ، وهيئوها ليذكروا بعدَها الفعلَ، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى (رُبَّ) ..... فألحقوها (ما) وأدخَلوها للفِعلِ"[١].

وقالَ: سألتُ الخليل عن قول العرب: (انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك)، فَزَعَمَ أنَّ ما والكافَ جُعِلَتَا بِمَنزِلَةِ حَرفٍ واحِدٍ، وصيِّرت للفِعلِ كما صيِّرت للفعل (ربَّما)"[٢]، وقد تَبِعَهُ المبرّد[٣]، غير أنَّ المرادي قَد نَسَبَ إلى المُبَرِّدِ أن (رُبَّ) إِذَا كفت بـ(ما) جازَ أن يَليها الجُملَتانِ الإسميَّةَ والفعلِيَّةَ[٤].

غير أنَّ الأمرَ على العَكسِ مِن ذلِكَ، إِذْ جاءَ في (المُقتَضَب) "لا تَقَعُ (رُبَّ) إلا على الأفعالِ إلا بـ(ما) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ {الحجر: ٢}. ولو حُذِفَت منها (ما) تَقَعُ على الأَسمَاءِ النكراتِ نحو: (رُبَّ رَجُلٍ يا فَتى)"[٥]، وقال في مَوضِعٍ آخر: "لا تقول (رُبَّ يقومُ زَيدٌ) فإذا ألحقت (ما) هيأتها للأفعالِ"[٦].

---

[١] الكتاب: ١١٥/٣.

[٢] المصدر نفسه: ١١٦/٣.

[٣] ينظر: المقتضب: ٤٨/٢.

[٤] الجنى الداني: ٤٥٧/١.

[٥] المقتضب: ٤٨/٢، وينظر: نحو المبرّد في كتب النحاة دراسة وتقويم (أطروحة): ١٦٤.

[٦] المصدر نفسه: ٥٥/٢.

وذهب بعضُ النحاةِ إلى أنَّ دُخول (ما) في (رُبَّ) على وَجهَينِ: أن تكـــونَ كافَّةً وهو الأكثَرُ، وغير كافّة[١]، ومنه قول الشاعر[٢]:

رُبَّمَـــا ضَـــرْبَةٍ بِسَـــيْفٍ صَـــقِيْلٍ دُوْنَ بُصْـــرَى وَطَعْنَـــةٍ نَجْـــلاَءِ

إذ جَرَّ (ضَرْبَةٍ) بـــ(رُبَّ) مع دُخولِ (ما) الكافّة عليها.

وَقَد تابَعَ السرمرّي سيبويهِ في زِيادَةِ (ما) بعد (رُبَّ) فـــي أَنَّهَـــا تُخلصـــها للأفعالِ، إذْ قالَ: "وَقَد تَدخُل عليها (ما)، فتكفيها عن طلبِ الاسمِ، ويَليهـــا الفعـــلُ، كَقَولِهِ تعـــالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ {الحجـــر: ٢}، وَيَصـــيرُ مَعناها: التكثيرُ بَعدَ أن كانَ التقليلُ"[٣].

ورُبَّما ألتمسُ من قولِ السرمرّي المذكور آنفًا أَنَّهُ أَرَادَ أن يُشيرَ إلى أنَّ إفادَةَ (رُبَّ) معنى التقليلِ أو التكثيرِ أمرٌ مَنوطٌ بِالسياق، إذْ إنَّ في قولِهِ تعـــالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ {الحجر: ٢}، أفادَت معنى التكثيـــرِ، وذلِـــكَ لأنَّ "التهديد والتخويف سياق يَقتَضِي كَونها لِلتَّكثيرِ"[٤].

- مُذْ ومُنْذُ

إنَّ (مَنذُ) وَ(مُذ) يكونان حَرفَي جَرٍّ كما يَكونانِ اسمَينِ[٥] وكلا الاســـتعمالَينِ أكَّدَهُما عُلماءُ العَرَبِيَّةِ من مُلاحظتِهِم سِياقاتِ وُرودَهُما في كلامِ العَرَبِ الفُصَحاءِ.

---

[١] ينظر: توضيح المقاصد: ٧٧٣/٢، وأوضح المسالك: ٥٧/٣.

[٢] البيت يُنسب لعدي بن الرعلاء في الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدنيوري: ١٥٩.

[٣] شرح اللؤلؤة: ٨٩.

[٤] مغني اللبيب: ١٣٥/١.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٧/١، والمقتضب، ٣٠/٣، واللمع: ٧٥.

وتجر (مَنذُ) ماضي الزَّمَان وحاضره، وتجر بـ(مُذ) حاضر الزَّمَان ويرفع ماضيه، فيقول: (مَا رَأَيتُهُ مُذ اليوم) (لَم أَرَهُ مُذ يَومانِ)، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان[١]، وعلى هذا لا يعني أنَّ (مُنذُ) لا تستعمل إلا جارَّةً[٢]، فقد وَرَدَ عَنِ العَرَبِ الرفع بها لما مضى، ولكن المراد أنَّ الأكثَرَ استِعمالاً والأفصح الجَرّ بها.

ويرى البَصرِيُّونَ أنَّ (مُنذُ) بسيطة، في حينِ ذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى القولِ بتَركِيبِها من (مِنْ) و(إِذَا).

وَذَهَبَ أبو زكريا الفرّاء إلى أَنَّهُمَا مُرَكَّبَتانِ من (مِن) و(ذو) الَّتِي بِمَعنى الَّذِي[٣].

ويبدو لي أنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيهِ الكُوفِيُّونَ هو أمرٌ افتِرَاضِيّ لا يمتَلِكونَ عَلَيْهِ دليلٌ إِنَّمَا بُنِيَ على أساسِ التأويلِ، والقول ببساطتها أولى من تأويلها بتركيبها من (من وذا) وإنَّ ما ذَهَبَ إِلَيهِ الفرّاءُ هُوَ أمرٌ مُتَناقِضٌ، إِذْ إنَّ (ذو) هِيَ لُغَةُ قَبيلَةِ طيء وَلَيسَ لُغَة العَرَبِ قَاطِبَةً في حين أنَّ (مُنذُ) بِالرفعِ هِيَ لُغَةُ جَميعِ العَرَبِ.

واختَلَفَ النحاةُ في الاسمِ بَعدَ (مُنذُ) و(مُذ) إِذْ يكونان اسمَين مُبتَدَأَينِ وَما بَعدَهُما خَبَرًا لَهُما، وهذا قولُ المبرّد وابنُ السرّاجِ والفارسي، وَنَقَلَهُ ابنُ مالِك عن البَصرِيِّينَ[٤].

وَذَهَبَ بَعضُ النحاةِ إلى أَنَّهُمَا مَنصُوبانِ على الظرفِيَّةِ وَهُما في مَوضِعِ خَبَرٍ مُقَدّمٍ وَما بَعدَهُما مُبتَدَأ مُؤَخَّرٌ[١].

---

[١] ينظر: شرح الجمل للزجّاجي: ٥٤/٢، الجنى الداني: ٤٦٤، مغني اللبيب: ٣٣٥/١.

[٢] ينظر: الجمل في النحو: ١٦١، حروف المعاني: ١٤.

[٣] ينظر: الإنصاف م(٥٦): ٣١٦/١.

[٤] ينظر: المقتضب: ٣١/٣، وارتشاف الضرب: ٢٤٣/٢، وتوضيح المقاصد: ٧٦/٢، وشرح الأشموني: ١٠٣/٢.

وذهَبَ أكثر الكوفيِّينَ إلى أنَّ ما بَعدَهُما يَرتَفِعُ بِفِعلٍ مَحذوفٍ، في حين ذَهَبَ البَعضُ الآخر من الكوفيِّينَ إلى أنَّ ما بَعدَهُما يَرتَفِعُ على أَنَّهُ خَبرٌ لِمُبتَدَأ مَحذوفٍ، أي: مَا رَأَيتُهُ مِنَ الزَّمانِ الَّذِي هُوَ يَومَانِ. وهذا الرأيُ مَبنِيٌّ على أساسِ أنَّ (منـــذ) مُرَكَّبَةٌ من (مِنْ) و(ذو) الطائية[٢].

وَيَرى السرمرّي أنَّ (منذُ ومُذ) مَعناهُما ابتداء الغايَةِ في الزَّمانِ خاصَّةً، إِذْ يقولُ: "أمَّا (مذ ومنذ) فَمَعناهُما: ابتداءُ الغَايَةِ في الزَّمانِ خاصَّةً، وقد اختَلَفَ فيهما، فقيل: هُما حَرفانِ، وَقيلَ: بَل هُما اسمانِ، والغالِبُ على (مــذ) الإِســمِيَّةُ لوُقــوعِ الحذفِ فيها، والغالِبُ على (منذ) الحرفية، والأجود ان تُجَــرَّ بـــــ(منذ) ماضِـــي الزَّمانِ وَحاضِره، وأن تُجَرَّ بـــ(مذ) حاضِره وترفع ماضيه"[٣].

---

[١] شرح الجمل للزجّاجي: ٦٠/٢، والجنى الداني: ٤٦٥.

[٢] ينظر: الإنصاف م(٥٦): ٣٨٢/١ – ٣١٠، وشرح المفصل: ٦٥/٤، وارتشاف الضــرب: ٢٤٣/٢، وائتلاف النصرة: ١٤٦..

[٣] شرح اللؤلؤة: ٨٨.

المَبحَثُ الثَّالِثُ

التَّوابِعُ

أَوَّلاً: البَدَلُ

- مُطابَقَةُ البَدَلِ

يَتَطابَقُ البَدَلُ بِوَصفِهِ مِنَ التوابِعِ مع المبدلِ منهُ في الإعرابِ، وأمَّا فروعُ المُطابَقَةِ الأُخرَى منها: (التَّعريفُ وَالتَّنكِيرُ)، فلا تَلزَمُ مُطابَقَةُ البَدَلِ لِلمُبدَلِ مِنهُ فيهِمَا، لأَنَّهُ يَجُوزُ أن تُبدل المعرفة من المعرفة، ومنهُ قَولُهُ تَعَالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ﴾ {إبراهيم: ١ – ٢}، في قِرَاءَةِ الجَرِّ[1]، وتُبدلُ النَّكِرَةُ من النَّكِرَةِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبًا ﴾ {النبأ: ٣١ – ٣٢}، والمَعرِفَةُ مِنَ النَّكِرَةِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ {الشورى: ٥٢ – ٥٣}، والنَّكِرَةُ مِنَ المَعرِفَةِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ {العلق: ١٥ – ١٦}[2].

ولم يشتَرِط البَصريُّونَ في إبدالِ المَعرِفَةِ مِنَ النَّكِرَةِ، ولا النَّكِرَة من المعرفَةِ اتِّحادَ لفظٍ ولا وجودَ وَصفٍ، ونَقَلَ ابنُ مالك عن الكُوفِيِّينَ أَنَّهُم لا يُبدلونَ النَّكِرَةَ مِنَ المَعرِفَةِ، إلا إِذَا كانَت مِن لَفظِ الأَوَّلِ، وَنَسَبَ بَعضُ النحويينَ هذا لِنُحاةِ بغدادَ، ونقل عن الكُوفِيِّينَ أَيضًا أَنَّهُم لا يفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرطِ المَذكورِ.

---

[1] هي قراءة الجمهور، وقرأ (الله) بالرفع وهي قراءة ابن عامر، ونافع، وأبي جعفر، والحسن، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/٢٨٩.

[2] ينظر: المقتضب: ٢/٢٦، وتسهيل الفوائدِ وَتَكميلُ المَقَاصِدِ: ٣/١٩٠.

وكَلامُ الكُوفِيِّينَ على خِلافِ ما ذكر، قال الكسائي والفرّاءُ في قِراءَةِ[1] قولِهِ تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ {البقرة: ٢١٧}، أَنَّهُ على نِيَّةِ (عن)، وقد أجازَ الفرّاءُ أَيضًا في قولِهِ تعالى: ﴿ هَٰرُونَ أَخِى ﴾ {طه: ٣٠}، كَونُهُ مُتَرجِمًا لـــ(وزيرًا)، قال: فيكون بغيًا للتكرير[2].

ولَم تَقِف مَجالاتُ البَدَلِ في الأَسماءِ فَهُوَ أَيضًا يَقَعُ في الأفعالِ فَيُبدَلُ الفعلُ من الفعلِ بَدَلَ كُلٍّ مِن كُل، بشرطِ اتحادهما في الزمانِ ولو لم يَتَّحِدَا في النوعِ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ {الفرقان: ٦٨ – ٦٩}، فَالفِعلُ (يُضاعف) بدل كل من الفعل (يَلقَ)، لأنَّ مضاعفة العذابِ هِيَ البيانُ الَّذِي يَزيدُ معنى الفِعلِ (يَلقَ) وُضُوحًا وَيَكشِفُ المُرادَ مِنهُ، وجزم (يُضاعف) على البدلِ، ويبدل الفعلُ مِنَ الفِعلِ، للدلالة على الجزئية، نحو: (إن تُصَلِّ تَسجُد للهِ يَرحَمكَ)، فالفعل (تَسجُد) بَدَلٌ مِن (تُصَلِّ)، والسجود جزء من الصلاةِ لا تتحقق إلا به، والفعل لا يبدل بدل بعض، أما بدل الغلط جَوَّزَهُ سيبويهِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ النحويين والقياسُ يَقتَضيهُ[3].

وَقَد بَيَّنَ السرمرّي مُطابَقَةَ البَدَلِ في كِتابِهِ شرحُ اللؤلؤةِ، إِذْ قالَ: "وَيَجوزُ أن تُبدل المعرفة مِنَ المَعرِفَةِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ {الفاتحة: ٦ – ٧}، وأن تُبدل النَّكِرَةُ مِنَ النَّكِرَةِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا ﴾ {الطلاق: ١٠ – ١١}، وأن تُبدَلَ المَعرِفَةُ من النَّكِرَةِ، كَقَولِهِ

---

[1] قرأ عبد الله (عن قتال فيه) وقرأ عكرمة (عن قتل فيه) بغير ألف. ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ١٠٩/١.

[2] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٤٠/٢ – ١٧٨/٢، والمُساعد: ٤٢٩/٢.

[3] ينظر: همع الهوامع: ١٨٣/٣، والكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر: ١٦٥/١.

تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ {الشورى: ٥٢ – ٥٣}، وأن تُبدلَ النَّكِرَةِ مِنَ المَعرِفَةُ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ {العلق: ١٥ – ١٦}، وأمَّا إبدالُ الفعلِ مِنَ الفِعلِ، فَيَجوزُ إِذَا كانَ بِمَعناهُ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ {الفرقان: ٦٨ – ٦٩}، فأبدَلَ (يُضَاعَف) من (يَلقَ) لتَناسُبِ مَعانيها"[١].

ثانِيًا: النَّعتُ

- نَعتُ المَعرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ

قَبَّحَ الخَليلُ (رحمه الله) نعتَ النَّكِرَةِ بِالمَعرِفَةِ، إِذْ نَقَلَ عَنهُ تِلميذُهُ سيبويهِ هذا الرأيَ، إِذْ قالَ: "أستَقبِحُ أن أقولَ (هذِهِ مائة ضربُ الأمير)، فأجعل (الضرب) صفة فيكون نكرةً وُصفت بِمَعرِفَةٍ"[٢]. إلا أنَّ الخَليلَ يُجِز ذلِكَ في مَوضِعٍ آخر كما نَقَلَ عَنهُ سيبويهِ، إِذْ يقولُ: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ: (هذا رَجُلٌ أخو زيدٍ)، إذا أردتَ أن تشبِّهه بـــ(أخي زيد)"[٣].

وَمَنَعَ سيبويهِ نعتَ النَّكِرَةِ بِالمَعرِفَةِ، إِذْ يقولُ: "قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: (هذا قصيرٌ الطويلُ)، تريد: (مثل الطويلِ)، فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلاّ في الشعر، وهو في الصِّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به، فلم يُجامِعه في الحال، كما فارَقَه في الصفة"[٤]، إِذْ إنَّ عبارتي (لا يَجوزُ، فَلَم يَجُز) تدُلانِ على المَنعِ.

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٧٤.

[٢] الكتاب: ١٢٠/٢ – ١٢١.

[٣] المصدر نفسه: ٣٦١/١.

[٤] المصدر نفسه: ٣٦١/١.

وقد نسب علماؤنا من المتقدمين والمتأخرين[1]، إلى الأخفشِ أَنَّهُ أجاز وصف النَّكِرَةِ بِالمَعرِفَةِ، إِذْ تَخَصَّصت بالوصفِ وَذَكَرَ أَنَّهُ جَعَلَ مِنهُ قوله تعالى: ﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ {المائدة: ١٠٧}.

إلا إن ما نُسِبَ إِلَيهِ أمرٌ بعيدٌ عَنِ الصِحَّةِ إِذْ إِنَّ في كتابِهِ (معاني القُرآن) يقولُ تَعقيبًا على الآيَةِ الكَريمَةِ السَابِقَة: "....وقَالَ بعضهم ﴿ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ وبها نقرأ. لأنَّه حين قال ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ﴾ كان كَأَنَّهُ قد حَدَّهُمَا حَتَّى صَارَا كَالمَعرِفَةِ في المعنى فقال ﴿ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ فأجرى المعرفة عليهما بدلاً. ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير"[2]، وأجازَهُ ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) وصف المَعرِفَةِ بِالنَّكِرَةِ بِشُروطِ كَونِ الحالِ خاصًّا بذلِكَ الموصوفِ[3].

أمَّا صاحِبُ كِتابِ شَرحِ اللؤلؤةِ ذَهَبَ إلى ما ذَهَبَ إِلَيهِ سيبويهِ في مَنعِ وَصفِ المعرفةِ بِالنَّكِرَةِ، إِذْ قال: "فَلا يَجُوزُ أن تُوصَفَ المَعرِفَةُ بِالنَّكِرَةِ، ولا النَّكِرَةُ بِالمَعرِفَةِ، بل يُوصَفُ كُلُّ نَوعٍ فيهِ بِمَا يُضَاهيهِ"[4].

---

[1] ينظر: توضيح المقاصد: ٩٤٩/٢، مغني اللبيب: ٧٤٧/١، وأوضح المسالك: ٢٧٢/٣، وشرح الأشموني: ٣١٧/٢، وحاشية الصبّان: ٨٧/٣، وإحياء النحو، لإبراهيم مصطفى: ١٢٢.

[2] معاني القرآن للأخفش: ٢٩٠/١، وينظر: ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة ماجستير): ١٧٦.

[3] همع الهوامع: ٣١٨/٢.

[4] شرح اللؤلؤة: .

- حُكمُ تِكرَارِ النُّعُوتِ لِوَاحِدٍ

جَازَ اتباعُ النُّعُوتِ وَقَطعُها، والجَمعُ بَينَهُما بِشَرطِ تَقديمُ المتبع إن تَعَيَّنَ مُسمَّاهُ، وإن لم يُعرف إلا بمجموعها، وَجَبَ اتباعها كلها؛ لتنزيلها مِنهُ مَنزِلَةَ الشيءِ الواحِدِ، نحو: (مَرَرتُ بِزَيدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ)، وإن تعين ببعضها؛ جاز فيما عدا ذلك لبعض الأوجه الثلاثة (الاتباع، والقطع، والجمع بينهما) بشرط تقديم المتبع، وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتباع؛ وجاز في الباقي القطع فإن كان النعت المقطوع لمُجَرَّدِ مَدحٍ، أو ذَمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، وَجَبَ حَذفُ المُبتَدَأ وَالفِعلِ؛ كَقَولِهِم: (الحَمدُ للهِ الحَميدُ) بِالرَّفعِ بِإِضمارِ (هو)[1]، وقوله تعالى: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾{المسد:٤}.

وَقالَ سيبويهِ مُعَقِّبًا على الآيَةِ الكَريمَةِ: "لم يجعل (الحمالةَ) خَبَرًا (للمرأةِ)، ولكِنَّهُ كأنه قال: (أذكرُ حمّالةَ الحطب)، شَتمًا لَهَا، وَإِن كان فعلاً لا يُستعمل إظهارُهُ"[2].

وَجَاءَ في شَرحِ اللؤلؤةِ: "وَمَتى كانَت الصِّفَةُ للمَدحِ أو الذَّمِّ، جازَ أن تَتبَعَ المَوصوفَ في إعرابِهِ، وَأَن تُخالِفَهُ على تَقديرِ عامِلٍ، كَما قُرِئَ: {وَامرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ) رُفِعَ على أَنَّهُ خَبَرُ المُبتَدَأ، وَنُصِبَ على تَقديرِ: أَعني حَمَّالَةَ الحَطَبِ، وَيَكونُ خَبَرُهُ ما بَعدَهُ، وَمِنهُ قَولُ الشاعِرِ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلونَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

---

[1] ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٥/٣.

[2] الكتاب: ٧٠/٢.

يُروى: (النَّازِلُونَ، وَالطَّيِّبُونَ) بِالرَّفعِ عَلَى الصِّفَةِ لــ(قَومي)، و(الطيِّبونَ) عطفت عَلَيْهِ، وَيُروى: (النازِلونَ، والطيبين) رَفعًا للأوَّلِ على الصِّفَةِ، وَنَصبًا للثاني على تَقديرِ: أعني، وَيُروى: (النازلين، والطيبين) بِنَصبِ الأَوَّلِ على تَقديرِ: أعني، ويرفع الثاني عَطفًا على الصِّفَةِ"[١].

- ما يُنعَتُ بِهِ

الأصلُ في النَّعتِ أن يَكونَ مُشتَقًّا لَفظًا وَتَأويلاً، وَهُوَ ما أخذ منَ المَصادِرِ للدلالَةِ على معنى وصاحبه، كاسمِ الفَاعِلِ وَاسمِ المَفعُولُ...[٢]، كما يُنعت الاسمُ الجامِدُ المُؤَوَّلُ بالمُشتَقِّ كاسمِ الإِشَارَةِ وَالأَسمَاءِ المَوصُولَةِ، أو ذو بِمَعنى صَاحِب[٣]، وَيُنعَتُ بالاسمِ المَنسوبِ وَالمُصَغَّرِ[٤]، واشتَرَطَ النُحاةُ في الجُملَةِ الَّتِي يُوصَفُ بها أن تَكونَ خَبَرِيَّةً، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ: (رأيتُ رَجُلاً اضربه) ولا (رأيتُ رَجُلاً هَل تُكرِمهُ) فإن جَاءَ ما ظَاهِرُهُ ذلِكَ أول على إضمارِ قولٍ مَحذوفٍ هُوَ الصِّفَةُ[٥]، ولا يُنعَتُ بِالجُملَةِ إلا النَّكِرَةُ، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبوهُ)[٦].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٧٠.

[٢] شرح ابن عقيل: ١٤٣/٣.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، والواضح في النحو، د. محمد خيري الحلواني: ٣٢١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ١٧٥/٣، ومعاني النحو: ١٥٩/٣.

[٥] ينظر: معاني النحو: .

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٤/٣.

ولا يَقَعُ ظَرفُ الزمانِ نَعتًا، ويَقَعُ ظَرفُ المَكانِ للذاتِ، ولا يُقالُ: (هذا رَجُلُ اليَومِ أو غَدًا)، إِذْ إنَّ ظَرفَ الزَّمانِ لا يَختَصُّ بِشَخصٍ دونَ آخَرَ ولِذلِكَ لا يَحصَلُ لَهُ التمييزُ المطلوب[١].

وأما ما ورد في شَرحِ اللؤلؤة: "وأمَّا الصفةُ فَتَختَصُّ بالاسمِ، وتَكونُ في غالِبِ الأحوالِ مُشتَقَّة مِنَ الفِعلِ، أو في مَعنى المُشتَقِّ مِنَ الفِعلِ، كالقائِمِ والقاعِدِ، وكَالمَنسوبِ إلى الحلية كالأبيَضِ وَالأسوَدِ، وإلى الخُلق كالكريمِ واللَّئيمِ،أو إلى أب كبكري وقُرَشي، أو إلى بَلَدٍ كَمَكي ومَدَني، أو إلى صِنَاعَةٍ كَبَزَّازٍ وَخَيَّاط، أو يوصف بـــ(ذي) الَّتِي بمعنى: صاحِب"[٢].

ثَالِثًا: التَّوكيدُ:

- (كِلا) وَ(كِلتَا) مُثَنَّيانِ أم مُفرَدانِ

اختَلَفَ المِصرانِ بَينَ (كِلا) وَ(كِلتا) فَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ (كِلا) وَ(كِلتَا) فيهما تَثنِيَةٌ لَفظِيَّةٌ ومَعنَوِيَّةٌ، وأنَّ أصلَ (كِلا) كُلّ، فَخُفِّفَت اللامُ، وَزيدَت الألِفُ للتَثنِيَةِ، وَزيدَت التاءُ في (كِلتا) للتأنيثِ، والألف فيهما كالألِفِ في (الزيدانِ) ولَزِمَ حَذفُ نونِ التثنِيَةِ مِنهُما، للزومِهما الإِضَافَةَ، وَذَهَبَ البَصريُّونَ إلى أنَّ فيهما إفرادًا لَفظِيًّا، وَتَثنِيَة مَعنويَّة، وأنَّ الألِفَ فيهما كالألِفِ في (عَصًا، وَرَحًا)[٣].

أمَّا الكُوفِيُّونَ فَقَدِ احتَجُّوا على أنَّهُما مُثَنَّيانِ لَفظًا وَمَعنًى وَأَنَّ الألِفَ فيهِما للتَثنِيَةِ بالنقل والقياس، أمَّا النقلُ فَقَولُ الشاعِرِ[٤]:

---

[١] ينظر: التوابع في الجملة العَرَبِيَّة، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٣٩.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٦٩.

[٣] ينظر: الإنصاف (٦٥): ٣٥٩/٢.

[٤] لم يُنسب إلى قائل معين، ينظر: خزانة الأدب: ١٢٩/١.

فـــي كِلْـــتَ رجليهـــا سُـــلامَى وَاحِـــدَهْ كِلْتَاهُمَـــــا مَقْرُونَـــــةٌ بِزَائِـــــدَهْ

فَأفرَدَ الشاعِرُ (كِلتَ) فَدَلَّ على أنَّ (كِلتا) تَثنِيَة أمَّا حُجَّتُهُم في القِياسِ: فَذَكَروا أنَّ (ألفها) تَنقَلِبُ إلى (ياء) في النَّصبِ والجَرِّ إذَا أُضيفَتا إلى مُضمَرٍ، نحو: (رَأَيتُ الرَّجُلَينِ كِلَيهُمَا، وَمَرَرتُ بِالرَّجُلَينِ كِلَيهُما) و(رَأَيتُ المَرأَتَينِ كِلتَيهُمَا، وَمَرَرتُ بِالمَرأَتَينِ كِلتَيهُما) ولو كانَت الأَلِفُ في آخِرِها، كالأَلِف في (عصا، ورحا) لما انقَلَبَت إلى (ياءٍ) في حَالَتَي النَّصبِ والجَرِّ، أمَّا البَصرِيُّونَ فَقَدِ احتَجُّوا بِعَدَدٍ مِنَ الشواهِدِ المَسمُوعَةِ الَّتِي تُثبِتُ صِحَّةَ ما ذَهَبوا إِلَيهِ من أنَّ (كِلا وَكِلتَا) فيهما إفرادًا لفظِيًّا، وتثنية معنوية، أنَّ الضميرَ تارَةً يُرَدُّ إِلَيهمَا مُفرَدًا حَملاً على اللفظِ، وتارَةً يُردّ إِلَيهمَا على المعنى، فأمَّا رَدُّ الضَميرِ مُفرَدًا حَملاً على اللَّفظِ فَقَد وَرَدَ ذلِكَ كَثيرًا، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ {الكهف: ٣٣}، فقالَ (آتت) بالإفرادِ حَملاً على اللَّفظِ، لو كانَ مُثَنًّى لَفظًا وَمَعنًى، لَكانَ يَقولُ (آتتا)، كما تقولُ: (الزيدانِ ذَهَبَا) وَمِنهُ قَولُ الشَّاعِرِ[1]:

كِـــلا أَخَـــوَيكُم كـــان فَرْعًـــا دِعَامَـــة ولكـــنهم زَادُوا وأَصْـــبَحْتَ نَاقِصَـــا

فقالَ: (كان) بالإفرادِ حَملاً على اللَّفظِ، ولَم يَقُل (كانا)، أمَّا رَدُّ الضميرِ مُثَنًّى حَملاً على المَعنى، فَقَد حُكِيَ عن بَعضِ العَرَبِ أَنَّهُ قال كِلاهُما قَائِمانِ، وَكِلتاهُما لَقيتهما"[2].

في حين تابَعَ السرمرّي البَصرِيِّينَ في هذِهِ المَسأَلَةِ مُستَدِلاً بِحُجَّتِهِم، إِذْ قالَ: "وَلَيسَتِ الأَلِفانِ فيهما أَلِفا التَثنِيَةِ ، بل صيغ لفظهما لتأكيدِ المثنى، ويكون الخَبَرَ عَنهُمَا مُفرَدًا، فَتَقولُ: كِلا الرجُلَينِ قَائِمٌ، وَكِلتا المَرأَتَينِ قَائِمَةٌ، ولا تَقُل: قَائِمانِ، ولا قَائِمَتانِ. وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ {الكهف: ٣٣}، أفرَدَ الخَبَرَ

---

[1] البيت للأعشى، ينظر: ديوانه: ١٤٩ وروايته كلا أبويكم.

[2] الإنصاف (م٦٥): ٣٥٦ – ٣٥٨.

ولَم يَقُلْ: آتتا، وإذا أضَفتَ (كِلا وكِلتَا) إلى اسمٍ ظاهِرٍ، وَجَبَ إثباتُ ألفها على اختِلافِ مَوَاقِعِها، تَقولُ: كِلا الرَّجُلَينِ قَائِمٌ، ومَرَرتُ بِكِلتَا المَرأَتَينِ، وإن أُضيفا إلى اسمٍ مُضمَرٍ، ثَبَتَ ألفهما في الرَّفعِ، وانقَلَبَت يَاءً في النَّصبِ والجَرِّ، تقولُ: جَاءَني الرَّجُلانِ كِلاهُمَا، وَالمَرأَتَانِ كِلتاهُمَا، ولقيت الرجُلَينِ كِلَيهُمَا، وَالمَرأَتَينِ كِلتَيهُمَا، ومَرَرتُ بِالرَّجُلَينِ كِلَيهُما، والمَرأَتَينِ كِلتَيهُمَا"[1].

ويَبدو أنَّ ما جاءَ به البَصريُّونَ أقوى حُجَّةً، ذلك لأنَّ قولَ الكُوفِيِّينَ بأنَّ ألفها تَنقَلِبُ يَاءً عِندَ إضَافَتِها إلى اسمٍ مُضمَرٍ في حَالَتَي النَّصبِ والجَرِّ ليسَ دَليلاً على تَثنِيَتِها؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ ولو كانَ كذلِكَ لانقَلَبَت مَعَ الظاهِرِ. فَضلاً عن ذلِكَ أَنَّهَا لا تَنقَلِبُ في حالَةِ الرفعِ وأنَّ انقلابَها إلى ياءٍ مَعَ المُظهَرِ دَلَّ على أَنَّهَا أَلِفٌ مَقصورَةٌ وليست أَلِفَ التثنية كما قالَ الكُوفِيُّونَ – والله أعلمُ –.

رابِعًا: العَطفُ

– بَينَ عَطفِ البَيَانِ وَالبَدَلِ

تَتَدَاخَلُ الحدودُ بَينَ عَطفِ البَيَانِ وَالبَدَلِ مِن حيث الظاهِرِ إذ يتشابَهان تَشَابُهًا كَبيرًا، وَيَصبِحُ التفريقُ بَينَهُما مُتَوَقِّفًا على اعتِبارِ البنيةِ الأساسِيَّة لِلجُملَةِ[2]، إلا أنَّ هُناكَ مَبدأ يحكمُ العلاقَةَ بَينَ البَدَلِ وَعَطفِ البيانِ وَهُوَ يَقومُ على الاستِبدالِ، أي استِبدال الأَوَّل بالثاني، وَكُل ما يُمكِنُ فيهِ أن يحل الثاني محل الأَوَّل دونَ مانِعٍ لُغَوي صَحَّ أن يكونَ بَدَلاً وَصَحَّ أن يكونَ عَطفَ بَيانٍ. أمَّا إِذَا لم يَكُن إحلال الثاني مَحَلَّ الأَوَّلِ تعين أن يكونَ التابِعُ عَطفَ بَيانٍ لا غَير[3]. وَمِنهُ قَولُ الشاعِرِ[4]:

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٧٢.

[2] التوابع في الجملة العَرَبِيَّة: ١٠٠.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠ – ١٠٥.

[4] يُنسَبُ لمرار بن سعيد الفقعسي في الحماسة البصرية، لابي حسن البصري: ٥/١.

أَنَا ابْــنُ التَّــارِكِ البَكْــرِيِّ بِشْــرٍ عَلَيْــهِ الطَّيْــرُ تَرْقُبُــهُ وُقُوعَــا

فــ(بِشْرٍ) عطف بيانٍ لأَنَّهُ لا يُمكِنُ أن يُقالَ: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ)؛ لأنَّ المُضافَ إِلَيهِ لا بُدَّ أن يَكونَ مُحَلَّى بألــ، إِذْ كان المُضافُ مُحَلَّى بِألــ[1].

وَقَد فَرَّقَ النحاةُ بَينَ البَدَلِ وَعَطفِ البيانِ إِذْ إِنَّ عَطفَ البَيَانِ لا يكونُ ضَميرًا ولا تابِعًا لِضَمير، ولا يُخالِفُ مَتبوعَهُ، وَلا يَكونُ جُملَةً ولا تَابِعًا لِجُملَةٍ، وَلا يَكونُ فِعلاً، ولا يَكونُ بِلَفظِ مَتبوعِهِ فَضلاً عَن أَنَّهُ لَيسَ على نِيَّةِ إحلالِ مَحَل الأَوَّلِ، وهو بذلكَ يَكونُ بِخِلافِ البَدَلِ[2]، وَقَد أنكَرَ رضي الدينِ الاسترابادي (ت ٦٨٦هــ) وُجودَ فَرقٍ بَينَهُمَا فقال: "وأنا إلى الآن لَم يَظهَر لي فَرقٌ جَلِيٌّ بَينَ بَدَلِ الكُلِّ من كُل وبينَ عَطفِ البَيَانِ، بل لا أرى عَطفَ البَيَانِ إلا البَدَل كَما هُوَ ظاهِرُ كَلامِ سيبويهِ"[3]، وَمَالَ إلى هذا القَولِ مِنَ المُحدَثينَ الدكتور فاضِلُ السامرَّائي؛ إِذْ قالَ: "والحَقُّ فيما أَرَى أَنَّ هذا ضَربٌ مِنَ التَعَسُّفِ، ولا أرى عَطفَ البَيَانِ إلا البدل ولا داعي لادِّعاءِ الفَرقِ بَينَهُمَا، وَيُمكِنُ الاكتِفَاءُ بِبَابٍ واحِدٍ هُوَ البَدَلُ، أو البَيَان، وَكُلُّ ما قِيلَ في البَدَلِ يُمكِنُ أن يُقالَ في البَيَانِ وَبِالعَكسِ، واصطِلاح البَدَلِ أولى وذلك لِتَعَدُّدِ أنواعِهِ، فإنَّ كَلمَةَ (بَدَل) أَدَلَّ على المعنى مِن كَلِمَةِ (بَيَان) ولا سِيَمَا في البَدَلِ المُغايرِ وإن كانَ يُمكِنُ أن يُطلَقَ عَلَيْهِ (بَيَانُ التأويل)[4]، وَقَد تَابَعَهُ في ذلِكَ الدكتورُ عَبدُ اللهِ بنُ صالِحِ الفوزان[5]، وَمِنَ الباحِثينَ المُعاصِرينَ من يَرى أَنَّ "عَطفَ البَيَانِ هُوَ الوَصفِ وبيان ما قَبلَهُ، أَمَّا البَدَلُ فهُوَ لإرادَةِ الوَصفِ مَعَ

---

[1] ينظر: مغني اللبيب: ٥٩٣/١١، ومعاني النحو: ١٨٥/٣.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٧.

[3] شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢.

[4] معاني النحو: ١٠٥/٣.

[5] تعجيل الندى بشرح قطر الندى، لابن صالح الفوزان: ٣٣٠.

الذاتِ،..... فالبَدَلُ في اللُّغَةِ هُوَ العوض، وأمَّا العطفُ هُوَ رجوع إلى الشيء بعد الانصِرافِ عَنهُ....."[1].

والصوابُ – واللهُ أَعلَمُ – مع القائِلينَ بِالتَفريق بين البدلِ وعطفِ البيَانِ، لِقُوَّةِ حُجَّتِهِم، وإنَّ قَولَ المُحدثين هو من بابِ تيسير المادَّةِ وهذا لا يَعني إلغاءَ ما هُوَ ثَابِتٌ.

وَأَجَازَ السرمرّي وُقوعَ عَطفِ البيَانِ بَدَلاً، إِذْ قالَ: "اعلَم أنَّ كُلَّ ما وَقَعَ عطفَ بَيَانٍ، جازَ أن يَكونَ بَدَلاً، فَإِذَا قُلتَ: جَاءَ زَيدٌ أبو عَمرو، جازَ أن يَكونَ (أبو عَمرو) عَطفَ بَيَانٍ، وَجَازَ أن يَكونَ بَدَلاً، وَإن كانَ (أبو عَمرو) بِمَعنَى وَالِد عَمرو، جَازَ أَن يَكونَ صِفَةً أَيضًا"[2].

- حُروفِ العَطفِ

تَناوَلَ شرحُ اللؤلؤةِ للسرمرّي جُملَةً مِن حُروفِ العطفِ سَنُحاوِلُ أن نعرض لها فيما يأتي.

١. **<u>الواو</u>**: وتأتي (الواو) للترتيب، إِذْ عُزِيَ إلى الكُوفِيِّينَ أَنَّهُم يَرَونَ أنَّ (الواو) تُفيدُ الترتيبَ[3]. إلا أنَّ ثعلبًا يذهبُ إلى خِلافِ ما عُزِيَ إلى الكُوفِيِّينَ؛ إِذْ قالَ: "إِذَا قلت: قَامَ زَيدٌ وَعَمرٌو، فإن شِئتَ كان عمرو بمعنى التقديمِ على

---

[1] البدل وعطف البيان: ٢٧٣ – ٢٧٤، (بحث) د. انتصار راضي عليوي وم. باحث: رشا حسين عبد سبتي، كلية الفقه، جامعة الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد: ٢/٢٠١٤م.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٧٦.

[3] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٢/٤، وشرح ابن عقيل: ١٦٦/٣.

زيدٍ، وإن شِئتَ كانَ بِمَعنى التأخيرِ، وإن شِئتَ كانَ فيهما مَعًا"[1]، وهو ما يبعثُ الشك في نسبَةِ العزو إلى الكُوفِيِّينَ. كما أَنَّهَا تُفيدُ مُطلَقَ الجَمعِ، وهذا ما ذهب إِلَيهِ البَصرِيُّونَ، قالَ سيبويهِ: "قالواُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني، فإذا سمعتَ المتكلَّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيِّها شئتَ؛ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ، وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به"[2].

وَقَالَ في مَوضِعٍ آخر قاصِدًا أَنَّهَا لا تُفيدُ الترتيبَ: "ولم تلزم الواو الشيئين أَنْ يكون أحدُهما بعد الآخَر. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد"[3]، إلا أَنَّهَا قَد تأتي لِلترتيبِ، فَقَد وَرَدَت لِلترتِيبِ في فَصيحِ الكَلامِ وَهُوَ القرآنُ الكَريمُ في قولِهِ تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ {المائدة: ٦}، فالأعضاءُ مَذكورَةٌ بِحَسبِ الترتيبِ، ومنهُ أَيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ﴾ {البقرة: ١٣٦}، وهؤلاءِ مَذكورينَ حَسبَ التَرتيبِ[4]، كمَا أَنَّهَا تأتي للإشرَاكِ، قال المُبرّد: "(الْوَاو) وَمَعْنَاهَا إشراك الثانى فِيمَا دخل فِيهِ"[5].

---

[1] مجالس ثعلب: ٣٨٦/٨، وينظر: البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع في العَرَبِيَّة: (ماجستير): ١٤٩.

[2] الكتاب: ١٣٨/١.

[3] المصدر نفسه: ٢٩١/١.

[4] معاني النحو: ١٨٨/٣.

[5] المقتضب: ١٠/١.

وَقَد تَابَعَ السرمرّي البَصريُّونَ في مَعنى الواوِ، إِذْ قالَ: "فَأَمَّا الواو – وَهِيَ أمُّ البابِ – فَمَعناها: الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيبَ عِندَ النحويين وللفُقَهاءِ في ذلِكَ خِلافٌ"[١].

٢. **الفاءُ:** تُفيدُ الترتيبَ، أي: أنَّ المعطوفَ بها يَكونُ لاحِقًا لِمَا قَبلَها[٢]، قالَ سيبويهِ: "ومن ذلك " قولك ": مررت بزيد فعمرو، ومررت برجل فامرأة. فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجَعلتِ الأوّلَ مبدوءاً به"[٣]، وأنكَرَ بَعضُ النحاةِ أن تَكونَ الفاءُ لِلترتيبِ مُحتَجًّا بِقَولِهِ تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ {الأعراف: ٤}، فليس هنا ترتيب بين المتعاطفين، اذ مجئ البأس سابقٌ للإهلاكِ[٤].

وتأتي للتعقيبِ أي: "وقوع المعطوفِ بعدَ المَعطوفِ عَلَيهِ بِغَيرِ مُهلَةٍ أو مُدَّةٍ قَريبَةٍ"[٥]، قَالَ سيبويهِ: "والفَاءُ تضُمُّ الشيءَ إلى الشيء كما فعلت الواوُ، غير أَنَّهَا تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض؛ وذلك قولك: مَرَرتُ بِعَمرٍو فَزَيدٍ فَخَالِدٍ، وَسَقَطَ المَطَرُ بِمَكانِ كَذا وكَذا"[٦].

وَقالَ المُبرّدُ: "وهى توجب أَنَّ الثاني بعد الأَوّل وأَنّ الأَمر بَينهمَا قريب"[٧]، وقد اعترضَ بَعضُ النحاةِ على إفادَةِ الفاءِ للتعقيبِ مُحتَجِّينَ بِقَولِهِ

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٦٥.

[٢] معاني النحو: ٢٠١/٣.

[٣] الكتاب: ٤٣٨/١.

[٤] ينظر: مغني اللبيب: ١٣٩/١.

[٥] معاني النحو: ٢٠١/٣.

[٦] الكتاب: ٢١٧/٤.

[٧] المقتضب: ١١/١.

بِقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ {الأعلى: ٤ – ٥}، لأنَّ إخراجَ المرعى لا يعقبهُ جَعلَهُ غثاءً أحوى؛ أي: يَابِسًا أَسودَ[١]، وَقَد رَدَّ على ذلكَ بأنَّ التقديرَ: فَمَضَت مُدَّة جعله غثاءً، فيكونُ المعطوف عَلَيهِ مَحذوفًا أو أنَّ الفاءَ في هذه الآيَةِ نَابَت عن (ثم) كما تَنوبُ (ثم) عَنِ الفاءِ[٢]، وَتُفيدُ الفاءُ أَيضًا للدلالةِ على السبَبِ، وَمِنهُ قَولُهُ تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾ {البقرة: ٢٢}.

قال السرمرّي: "وأمَّا الفاءُ فَمَعناها: الترتيبُ وَالتعقيبُ، فإذا قُلتَ: جَاءَني زَيدٌ فَعَمروٌ، فَيَدل دُخولُ الفاءِ على تَقَدُّمِ زَيدٍ وَسَبقه، وتعقب عمرو وتخلّفه. وَقَد تَقَعُ للتسبيبِ، كقولِكَ: ضَرَبتُهُ فَبَكى، وَسَافَرَ فَرَبِحَ، وَجَاهَدَ فَغَنِمَ"[٣].

٣. **ثُمَّ**: وَمَعناها الترتيبُ والتراخي[٤]. قَالَ سيبويهِ: "ومن ذلك: مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأَةٍ، فالمرورُ ههنا مُرورانِ، وجَعلَتْ ثُمّ الأوّلَ مبدوءاً به وأَشركتْ بينهما فى الجرّ"[٥].

قَالَ المبرّدُ: "وثُمّ مثل الفاءِ إلا أَنَّهَا أَشَدُّ تَراخِيًا، نحو: (ضَرَبتُ زَيدًا ثُمَّ عَمرًا وَأَتيت الْبَيْت ثُمَّ الْمَسْجِد)"[٦]، وَخالَفَ قَومٌ في اقتِضَائِها الترتيبَ

---

[١] ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٢٤، وشرح التصريح: ٣/١٦١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٦٥.

[٤] ينظر: أوضح المسالك: ٣/٣٢٦.

[٥] الكتاب: ١/٤٣٩.

[٦] المقتضب: ١/١٠.

والتراخي واستَدَلُّوا على عَدَمِ الترتيبِ بِقَولِهِ تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ {الزمر: ٦}، فإنَّ خَلقَ الزوجِ ليسَ بَعدَ خَلقِهِم مِن نَفسٍ وَاحِدَةٍ، واستَدَلُّوا على عَدَمِ مَجيئِهَا للتراخي بِقَولِهِم: "أعجَبَني ما صَنَعت اليوم ثم ما صَنَعت أمسِ أعجب، لأنَّ (ثم) في ذلك لترتيبِ الأخبارِ، ولا تراخي بين الاخبارين"[١].

ولَم يُشِر السرمرّي الى وُقوعِها زائِدَةً إنَّمَا أشارَ إلى مَعنيينِ فقط، إذ قالَ: "وَأَمَّا (ثم) فَمَعناها: الترتيبُ والتراخي، كقولِكَ سافَرتُ إلى البَصرَةِ ثُمَّ إلى الكوفَةِ"[٢].

٤. <u>أَم:</u> وَهِيَ نَوعانِ: مُتَّصِلَة وَالَّتِي يَتَقَدَّمُها همزة التسويةِ، قَالَ سيبويهِ: "وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدَّع أنَّ عنده أحدهما، إلاَّ أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو"[٣]. وقالَ: "فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام.... كقولك أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ، إذا استفهمتَ؛ لأن علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول...." [٤]، وقالَ المُبرّدُ: "أمَّا (أم) فلا تَكونُ إلا استِفهامًا...."[٥].

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤١٥/٢، ومغني اللبيب: ١٥٩/١، ومعاني النحو: ٢٠٧/٣.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١٦٥.

[٣] الكتاب: ١٦٩/٣.

[٤] المصدر نفسه: ٢٣٢/٢.

[٥] المقتضب: ٢٨٦/٣.

الثاني: منقطعة، قَالَ ابنُ يَعيش: "إِنَّمَا قيلَ لها منقطعة لأَنَّهَا انقَطَعَت عما قبلَها خبرًا كانَ أو استِفهامًا، إذ كانت مقدرةَ بـــ(بَل) والهمزة على معنى (بَلْ كَذا)..."[١].

وَتأتي من دونِ استِفهامٍ بمعنى (بل) ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ {الزخرف: ٥٢}، لأَنَّهُ لا مَعنى للاستِقامِ هُنا، أو تأتي بَعدَها أداةُ استِفهامٍ كقولِهِ تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ {الرعد: ١٦}؛ لأنَّ الاستِفهامَ لا يَدخُلُ على الاستِفهامِ[٢].

وَهذا ما ذَهَبَ إِلَيهِ السرمرّي في شَرحِهِ بِأنَّ (أم) للاستِفهامِ، إِذ قَالَ: "وأمَّا (أم) فَهِيَ للاستِفهامِ، وتقعُ في غالِبِ أحوالِها مُعادِلَةً لألف الاستفهامِ، فتكونُ مَعَ الألِفِ بمعنى: (أي)، فإذا قُلتَ: أزَيدٌ عِندَكَ أَم عمرو؟ كانَ تَقديرُ الكلامِ: أيُّهُما عِندَكَ؟ فَيَكونُ جواب المخاطب: زَيدٌ أو عمرو؛ لأنَّ المُستفهِمَ بـــ(أم) مُثبت أنَّ أحدهما عِندَهُ، وَإِنَّمَا يطلب التعيين عَلَيهِ"[٣].

٥. **<u>لكن:</u>** حرف عطف معناه الاستِدراك ومعنى الاستدراك حُكمًا لاسمِها يُخالِفُ المحكومَ عَلَيهِ قَبلَها[٤]. ويُشتَرَطُ للعَطفِ بِها ثلاثَةُ شُروطٍ[٥] افراد معطوفها، أن تُسبَقَ بنفي أو نهي، قالَ سيبويهِ: "فإِن قلتَ: مررتُ برجلٍ

---

[١] شرح ابن يعيش: ٩٨/٨.

[٢] ينظر: معاني النحو: ٢١٦/٣.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٦٧.

[٤] ينظر: الجنى الداني: ٦١٥/١.

[٥] ينظر: اللمع: ٩٣/١، أوضح المسالك: ٣٤٦/٣.

صالحٍ ولكنْ طالحٍ، فهو مُحالٌ، لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثْبتُ بها بعد النفي"[1]، وذهب الكُوفِيُّونَ إلى العَطفِ بها بَعدَ الإثباتِ، وَمِن شُروطِها أَيضًا أن لا تقترنَ بـــ(الواو) عِندَ الفارِسي والأكثَرينَ، نحو: (مَرَرتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لكن طالِح) وَهِيَ حَرفُ ابتِداءٍ إن تَلَتها جملة أو واو، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ {الأحزاب: ٤٠}، أي: ولكن كان رسول اللهِ.

وَقَد ذَكَرَ السرمرّي: في شرحِهِ أن (لكن) حرف استدراكٍ غير أَنَّهُ لم يَستَوفِ شُروطَها الثلاثة في شَرحِهِ، إذ قالَ: "وَأَمَّا (لكن) فَمَعناها: الاستِدراك، وتجئ بَعدَ النفي، كَقَولِكَ: مَا خَرَجَ زَيدٌ لكِن عَمرٌو، فإن جاءَت بَعدَ الإثباتِ، لَزِمَ أن يَكونَ بَعدَها جُملَةً تَامَّةً، كَقَولِكَ: حَضَرَ زَيدٌ لكن عمرٌو لم يَحضَر"[2].

وَمِمَّا تَمَّ ذِكرُهُ آنِفًا يُمكِنُ القَولُ: أنَّ (لكن) يُعطَفُ بِها المُفرَداتُ فَحَسب بَعدَ النفي والنهي على ألا تُسبَقَ بالواوِ، وَهِيَ لا تعطف الجمل، فإن وَقَعَت بَعدَها جُملَة كانت حَرفَ ابتِداءٍ وَاستِدراكٍ.

---

[1] الكتاب: ١/٤٣٥.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٦٧.

المَبحَثُ الرَّابِعُ

الأسَالِيبُ

أَوَّلاً: الاستِثنَاءُ

- عَامِلُ النَّصبِ في المُستَثنَى بـــ(إلاَّ)

ذَهَبَ النحاةُ في عامِلِ النصبِ في المُستثنى (بإلاَّ) مَذاهِبَ منها[1]:

أَنَّهُ منصوبٌ بِالفِعلِ أو مَعنى الفعلِ بِتَوَسُّطِ (إلاَّ)، وهذا مذهبُ البَصرِيِّينَ، وَحُجَّتُهُم في ذلكَ أنَّ الفِعلَ وإن كانَ فِعلاً لازِمًا في الأصلِ إلا أَنَّهُ قَوِيَ بِإلاَّ فَتَعَدَّى إلى المُستَثنى كما تَعَدَّى الفِعلُ بِحَرفِ الجَرِّ. وَذَهَبَ الفَرّاءُ وَمَن تَبِعَهُ مِنَ الكُوفِيِّينَ إلى أنَّ (إلاَّ) مُرَكَّبَة مِن (إنَّ ولا) ثُمَّ خُفضت (إنَّ) وأُدغِمَت في (لا) فَنُصِبَ بها في الإيجابِ اعتِبارًا (بأنَّ)، وَعُطِفَ بها في النفي اعتبارًا بـــ(لا). وَذَهَبَ الكسائي إلى أَنَّهُ مَنصوبٌ بأن المؤولة؛ نحو: (قَامَ القَومُ إلاَّ زَيدًا) أي: (قَامَ القَومُ إلاَّ أنَّ زَيدًا).

وَذَهَبَ بَعضُ الكُوفِيِّينَ إلى أنَّ العامِلَ فيهِ (إلاَّ) وَإِلَيهِ ذَهَبَ المُبرّدُ والزجّاجُ مِنَ البَصرِيِّينَ، وَحُجَّتُهُم في ذلك أنَّ (إلاَّ) قامَت مَقامَ (استثني)، نحو: (قَامَ القَومُ إِلاَّ زَيدًا) كانَ المَعنى فيهِ (أستَثني زَيدًا)[2].

وَأَوَدُّ الإِشَارَةَ إلى أنَّ ما عزاهُ أَبُو البركاتِ إلى المبرّدِ غيرُ دَقيقٍ، إذ أورَدَهُ في كِتابَيهِ المقتضب والكامل أنَّ النَّاصبَ للمُستَثنى هُوَ الفِعلُ المَحذوفُ المُقَدَّرُ وليسَ (إلاَّ). إذ قالَ في كِتَابِهِ المُقتَضَب: "وَذَلِكَ قَوْلك جَاءَنِي الْقَوْم إِلاَّ زيدًا وَمررت بالقوم إِلاَّ زيدًا، وعَلى هَذَا مجْرى النَّفْي وَإِن كَانَ الأجُود فِيهِ غَيره، نَحْو مَا جَاءَنِي أحدٌ إِلاَّ زَيدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بِأحد إِلاَّ زَيدٍ، وَذَلِكَ لأَنَّك لمَّا قُلت جَاءَنِي الْقَوْم

---

[1] ينظر: الإنصاف م(٣٤): ٢١٢/١.

[2] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وَقعَ عِنْد السَّامع أَن زيدًا فيهم فَلَمَّا قلت: إِلاَّ زيدًا كَانَت (إِلاَّ) بَدَلاً من قَوْلك: أَعنِي زيدًا، وَأسْتثني فِيمَن جَاءَنِي زَيدًا فَكَانَت بَدَلاً من الْفِعْل"[1].

وقالَ في كتابِهِ الكامِل بعدَ أن أورَدَ قَولَهُ تَعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ {البقرة: ٢٤٩}: "نُصِبَ هذا على مَعنى الفِعلِ، و(إِلاَّ) دَلِيلٌ على ذلك، فإذا قلت: (جَاءَني القَومُ)، لَم يُؤمَن أن يَقَعَ عِندَ السامِعِ أنَّ زَيداً أَحَدهم، فإذا قال: إلا زيداً، فالمعنى لا أعني زَيداً، أو أستثني منهم زيداً"[2].

وكان رأيُ السرمرّي من رأي البَصرِيِّينَن إذ قالَ: "نصبت ما بعد (إِلاَّ) فَيكونُ نَصبُهُ بِواسِطَةِ (إِلاَّ) كما نصب الفعل المفعول معه بواسِطَةِ الواوِ، وعند بعضهم أن (إِلاَّ) هِيَ الناصِبَةُ وأنَّ تَقديرَ الكلامِ: أستَثني زَيدًا، او لا أعني عَمرًا: والأول أصَحُّ – والله أعلم–"[3].

– تَقديمُ المُستَثنَى عَلَى المُستَثنَى مِنهُ

إِذَا تَقَدَّمَ المُستَثنى على المُستَثنى مِنهُ وَجَبَ نَصبُهُ عِندَ البَصرِيِّينَ مُطلَقًا[4] وَمِنهُ قَولُ الشاعِرِ[5]:

وَمَا لِـــي إِلاَّ آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيْعَةٌ وَمَـــا لِـــي إِلاَّ مَـــذْهَبَ الحَـــقِّ مَـــذْهَبُ

---

[1] المقتضب: ٣٨٩/٤ – ٣٩٠.

[2] الكامل: ٢٤٣/٤ – ٢٤٤، وينظر: نحو المبرّد في كتب النحاةِ دِراسة تحقيق وتقويم (أطروحة): ١٨٦، ١٩٠، والبحث النحوي والصرفي في كتاب شرح اللمع للعبرتي (رسالة ماجستير): ١٥٢ – ١٥٣.

[3] شرح اللؤلؤة: ١٢٦.

[4] ينظر: أوضح المسالك: ٢٣٣/٢.

[5] ينسب البيت لكميت بن زيد الأسدي في الشعر والشعراء: ٣٨٥.

الشاهِدُ: (وَمَا لِيَ إلاَّ أَحمَدَ) إذ نَصَبَ (آل) وَهُوَ المُستَثنَى لِتَقَدُّمِهِ على المستثنى مِنهُ[1].

وَقَد جَوَّزَ بَعضُ العَرَبِ الاتباعَ، قَالَ سيبَوَيهِ: "وَحدَّثَنَا يونس أنَّ بَعضَ العَرَبِ الموثوق بعربِيَّتِهِم يَقولونَ: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدَلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك صديقا"[2].

وَمِمَّا تَجدُرُ الإِشَارَةُ إِلَيهِ أنَّ بَعضَ النحاةِ قد نَقَلَ خِلافَ مِثالِ سيبَوَيهِ المَذكورِ آنِفًا، ومنهُم ابنُ مالِك[3]، وابنُ عَقيل[4]، إِذ وَرَدَ في كُتبهم (ما لي إلا أخوكَ ناصر)، وبعضُهُم أورَدَهُ بـــ(ما لي إلا أبوكَ ناصر) ومنهم المُرادي[5]، والأشموني[6]، وغيرُهُم،

ومما أورَدناهُ مِن نَصٍّ سيبَوَيهِ سَابِقًا يَتَّضِحُ خِلاف ما نُقِلَ عَنهُ، ولا بُدَّ مِنَ القَولِ أنَّ السيَاقَ لَم يَختل باختِلافِ الألفاظِ.

وإنَّ الأصلَ في المُستَثنى أن يأتيَ مُتَأَخِّرًا بِعدَ المُستثنى منهُ، وبعدَ تَمامِ الجُملَةِ، إلا أَنَّهُ قَد يَتَقَدَّمُ على المُستثنى مِنهُ، وَعِندَها يَكونُ مَنصوبًا وُجُوبًا، قالَ سيبَوَيهِ في بَابِ ما يَتَقَدَّمُ فيهِ المُستَثنى: "ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ وزعم الخليل (رحمه الله) أَنَّهُم إِنَّمَا حملهم على نصب هذا أن المستثنى إِنَّمَا وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مُبدَلاً منه؛ لأنَّ الاستثناءَ إِنَّمَا حدُّهُ أن تَدارَكَه

---

[1] ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٤٦٨/١.

[2] الكتاب: ٣٣٧/٢.

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٠٤/٢.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٧/٢.

[5] ينظر: توضيح المقاصد: ٦٧١/٢.

[6] ينظر: شرح الأشموني: ٥٠٧/١.

بعد ما تنفى فتُبدِله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخّرتَ المستثنى"[1]. وقَد وَضَعَ النحاةُ شُروطًا لِتَقديمِ المُستَثنى على المُستَثنى مِنهُ وَهِيَ وُجوبُ تأخُّره عن عامِلِهِ أو ما يُنسَبُ إلى المُستَثنى مِنهُ، نحو: (مَا أَكرَمَني إلا سَعدًا أَحَدُ، وحَضَرَ إلاَّ سَعدًا القومُ)، وعدم جوازِ تقديمِ المُستَثنى على المُستَثنى مِنهُ وعامله معًا، نحو: (إلا زَيدًا قامَ القَومُ) وإنَّ تَقديمَ المُستَثنى أول الكلامِ لا يَجوزُ عِندَ الجُمهورِ وأجازَهُ الكسائي، والزجّاجُ، وأجازَهُ الكُوفِيُّونَ، نحو: (إلا زَيدًا قَامَ القَومُ) [2]. وقَد جَوَّزَ بَعضُ النحاةِ النَّصبَ في المنفي، وَهُوَ الراجِحُ، وَجَوَّزَ الاتباعَ على قِلَّةٍ[3].

وأما ما جاء في شرح اللؤلؤة فإنَّ السرمرّي أجاز نصبه في الإثبات والنفي، إذ قال: "إِذَا قَدَّمتَ الاستِثناءَ على المُستَثنى منهُ، نَصَبتَهُ في الإثباتِ والنفي جَميعًا، كَقَولِ الكميت[4]:

وَمَا لِـــيَ إلاَّ آلَ أَحمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَـــالِيَ إلاَّ مَـــذهَب الحـــقِّ مـــذهَب

وقول الآخر[5]:

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَـــا فِيـــكَ لَـــيْسَ لَنَـــا إلاَّ السُّـــيُوفَ وَأَطْـــرَافَ القَنَـــا وَزَرُ

ولزم النصبُ؛ لأنَّهُ إِذَا تأخَّرَ المُستَثنى جازَ إبدالُهُ وَجازَ نَصبُهُ، فإذا تَقَدَّمَ امتَنَعَ الإبدالُ لأنَّ التابِعَ لا يَتَقَدَّمُ المتبوعَ، فتعيَّنَ النصبُ، إِذَا كانَ يَجوزُ مَعَ التأخيرِ"[6].

---

[1] الكتاب: ٣٣٧/٢.

[2] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥١٧/٣.

[3] ينظر: أوضح المسالك: ٢٣٢/٢.

[4] سبق تخريجه.

[5] يُنسب البيت لكعب بن مالك ﷺ في ديوانه: ١١٢.

[6] شرح اللؤلؤة: ١٢٨.

(خَلا، عَدَا، حَاشَا) بَينَ الحَرفِيَّةِ وَالفِعلِيَّةِ

لفظٌ مُشتَرَكٌ يَكونُ حَرفًا وَيَكونُ فِعلاً وفي الحالَتَينِ مِن أدواتِ الاستِثناءِ، فإن كانَت حَرفًا جر المستثنى، وإذا كانت فِعلاً نَصبَهُ[١]، والتَزَمَ سيبويهِ فِعلِيَّةَ (عَدَا، خَلا) ولَم يَحفَظْ حَرفِيَّتَها، إذ قالَ: " وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا، وأتاني القومُ عدا عمرا، كأنك قلت: جاوز بعضُهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدًا، وأتَوني ما خلا زيدًا"[٢]. والنصبُ بـــ(خلا) أرجحُ، وَقَد نسبَ إلى سيبويهِ أَنَّهُ لم يعرف الجر بها[٣] وهو ليس كذلك بل ذكرَ الجَرَّ بها، إذ قالَ: " وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس منه إلا النصب"[٤]. وَهُما فِعلانِ مُتَعَدِّيانِ إذَا اقتَرَنَت (ما) بـــ(عدا، خلا) والمُستَثنى بِهِما مَفعولٌ بِهِ وَفاعِلُهُما عِندَ سيبويهِ وأكثرِ البَصرِيِّينَ ضميرٌ مُستَكِنٌ عائِدٌ على بَعضِ المفهومِ مِنَ الكلامِ[٥]. وأجازَ الكِسائي الجَرَّ بِهِما بَعدَ (ما) على جَعلِ (ما) زائِدَةً وَجَعلِ (خلا، وعدا) حَرفَي جَرٍّ[٦].

---

[١] ينظر: الجنى الداني: ٤٦٠.

[٢] الكتاب: ٣٤٨/٢ – ٣٤٩.

[٣] ارتشاف الضرب: ٣١٧/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ٦١٨/١.

[٤] المصدر نفسه: ٣٤٩/٢.

[٥] ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٢/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٨٨/٢، نحو سيبويه: ٣٦٨ – ٣٦٩.

[٦] ينظر: شرح ابن عقيل: ١٨٥/٢.

أمَّا (حاشَا) فَقَد وَقَعَ الخِلافُ بَينَ النحاةِ في حَرفِيَّتِها وَفِعلِيَّتِها فَعِندَ سيبويهِ والبَصرِيِّينَ حرف ولم يَذكُرْ كَونَها فِعلاً ناصِبًا، إذ قالَ: "وأمَّا حاشا فليس باسم، ولكنَّهُ حَرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجر حَتَّى ما بَعدَهَا، وفيه معنى الاستثناء"[١]. وَذَهَبَ الفرّاءُ إلى أَنَّهَا فِعلٌ بِلا فاعِلٍ، والأصلُ عِندَهُ في قولِكَ: (حَاشَا زَيد) (حاشا لِزَيدٍ) فالجَرُّ بَعدَهُ بِتَقديرِ لامٍ مُتَعَلِّقَة محذوفَة، لكَثرِه، وقد أنكَرَ ابنُ يَعيش هذا على الفرّاءِ، فقالَ: "إنَّ هذا فاسِدٌ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يَخلو مِن فاعِلٍ"[٢]. وَذَهَبَ المبرّدُ، والزجّاج، وابنُ جنّي إلى جَوَازِ الوَجهَينِ[٣]. قالَ ابنُ جنّي: "وَأمَّا (حاشا، وخلا) فيكونان فعلين فَيُنصبَانِ، وَيَكونانِ حرفين فَيُجَرَّانِ، تَقول: قَامَ الْقَوْمُ خَلا زَيدٍ وَخَلا زَيدًا وَحَاشَا عَمرٍ وَحَاشَا عَمرًا"[٤]. وَعَلَيهِ فَقَد التَقى المُبرّدُ وَمَن مَعَهُ مَعَ سيبَوَيهِ في جَوَازِ كَونِها حَرفًا يَجُرُّ، واختَلَفُوا مَعَهُم في كَونِها فِعلاً، ووافَقَ المُبرّدُ وَمَن مَعَهُ الفرّاءَ كَونها فِعلاً والتَقَوا مَعَهُم في إثباتِ فِعلِيَّتِها بأدِلَّةٍ وهيَ[٥] أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ: فَتَقولُ: حاشَيتُ زَيدًا حاشَيته. كذلكَ إنَّ الحَذفَ يَدخُلُهُ، كَقَولِكَ (حاش لزيدٍ)، ومن أَدِلَّتِهِم أنَّ اللامَ الجَارَّةَ تَتَعَلَّقُ بها، كما في قولِهِ تَعالى: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ {يوسف: ٣١}، وَحرفُ الجَرِّ يَتَعَلَّقُ بِالفِعلِ لا بِالحَرفِ.

وَيَبدو أنَّ ما ذَهَبَ إِلَيهِ المُبرّدُ وأصحابُهُ أفضَلُ الآراءِ – واللهُ أعلمُ – إذ جَمَعوا بَينَ الوَجهَينِ دونَ تَشَدُّدٍ، إذ ثبت عن العربِ بالدليلِ الواضِحِ والبُرهانِ الأكيدِ على حَرفِيَّتِها وَفِعلِيَّتِها.

---

[١] الكتاب: ٣٤٩/٢.

[٢] شرح ابن يعيش: ٦٣/٢.

[٣] آراء النحاة في حاشا: ١٢٨، (بحث)، د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد الأوَّل، ٢٠٠٨.

[٤] اللمع: ١٢٥ – ١٢٦.

[٥] ينظر: آراء النحاة في حاشا.

وَممَّا جاءَ في شَرحِ اللؤلؤةِ في هذا الموضعِ: "وَأَمَّا (حاشا) فَمَعناها: الاستِثناءُ مع تَنزيهِ المُستَثنى، وَهِيَ تَجُرُّ، وَجَعَلَهَا بَعضُهُم فِعلاً وَصَرَفَهُ فتنصبُ بِهِ، وأمَّا (عَدَا وخلا) فَمَعناهما: الاستثناءُ المَحضُ، وَالغالِبُ على (خلا) أن تَجُرَّ، وقد نصب بها في الاستثناءِ، والغالِبُ على (عدا) الفِعلِيَّةُ، وقد جر بها، فإن دَخَلَت (ما) على الثلاثَةِ، نصبت بِهِنَّ لا غَيرَ[1].

وَقالَ في مَوضِعٍ آخَرَ: "وَقَد جوّزَ النصب، بهما، فقيلَ: جاءَ القَومُ خَلا زَيدًا، وَحَاشَا عَمرًا، وإن كانَ النصبُ بـــ(خلا) أكثَرُ، وَالجَرُّ بـــ(حاشا) أَشهَرُ"[2].

الاستِثناءُ بِـــ(غَير)

قالَ سيبَوَيهِ: "اعلم أنَّ (غير) أبدًا سوى المضاف إليه، ولكنَّهُ يكونُ فيه معنى (إلاَّ) فيجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجًا مما يدخل فيه غير.... وهذا مَوضِعٌ جَازَ فيه الاستثناء بـــ(إلاَّ) جاز بـــ(غَيْر)، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، لأَنَّهُ اسم بِمَنزِلَتِهِ وفيه معنى (إلاَّ)[3].وَ إنَّ الأصلَ في (غير) أن تأتيَ صِفَةً تُفيدُ مُغايَرَةَ مَجرورِها لِمَوصوفِها أمَّا بالذاتِ أو الصفَةِ، ولكنَّها لمَّا اتفَقَت مَعَ (إلاَّ) في مُطلَقِ المُغايَرَةِ حُمِلَت على (إلاَّ) في الاستِثناءِ بها[4].

وَحُكمُ المُستَثنى بها الجَرّ لإضافَتِها إِلَيهِ، وَتُعرَبُ (غير) بما كانَ يُعرَب المُستَثنى مَعَ (إلاَّ)[5].

---

[1] شرح اللؤلؤة: ٩٠.

[2] المصدر نفسه: ١٢٧.

[3] الكتاب: ٣٢٩/٢.

[4] ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٥/١، وحاشية الخضري على شرح ابـــن عقيـــل: ٢٠٨/١.

[5] ينظر: شرح ابن عقيل: ٦١٠/١، ومغني اللبيب: ١٥٨/١.

وَجَاءَ في شَرحِ اللؤلؤةِ: "وَأمَّا (غير) فَمِنَ الأَسمَاءِ اللازِمَةِ لِلإِضَافَةِ، وأن تأتي الاستثناء، فتجر الاسمَ الواقِعَ بَعدَها بِالإِضَافَةِ على كُلِّ حالٍ، وَتُعرَبُ كَإِعرابِ الاسمِ الواقِعِ بَعدَ (إلاَّ)، فتقولُ: جاءَ القَومُ غَيرَ زَيدٍ، وَمَا جَاءَ غَيرُ زَيدٍ"[1].

ثَانِيًا: النِّدَاءُ

- المُنَادَى المُفرَدُ العَلَمُ مُعرَبٌ أو مَبنِيٌّ؟

اختَلَفَ النحاةُ في المُنَادى المُفرَدُ العَلَمُ أَنَّهُ مُعرَبٌ أم مَبنِيٌّ، فَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أَنَّهُ مُعرَبٌ مَرفوعٌ بِغَيرِ تَنوينٍ، وَحُجَّتُهُم في ذلِكَ أَنَّهُ لا مُعرَبٌ لَهُ يُصَاحِبُهُ مَن رَافِعٍ ولا نَاصِبٍ وَلا خَافِضٍ، وَأَنَّهُ مَفعول المعنى، فرفع بِغَيرِ تَنوينٍ لِيَكونَ بَينَهُ وبَينَ ما هُوَ مَرفوعٌ برافِعٍ صَحيحٍ فَرقٌ، وَذَهَبَ الفرّاءُ وهو من حُذَّاق الكُوفِيِّينَ إلى أَنَّهُ مَبنيٌّ على الضَّمِّ ولَيسَ بِفَاعِلٍ ولا مَفعولٍ، إذ يرى أنَّ الأصلَ في النِّداءِ أن يُقالَ: (يا زَيداهُ) كالنَّدبَةِ، فَيكون للاسمُ صوتين مديينِ وَهُما (يا) في أَوَّلِهِ والألِفُ في آخِرِهِ، فَلَمَّا كَثُرَ في كَلامِهِم استَغنَوا بِالصَّوتِ الأَوَّلِ وهو (يا) في أَوَّلِهِ عَنِ الثاني وَهُوَ الألِفُ في آخِرِهِ، فَحَذَفُوها وَبَنوا آخِرَ الاسمِ على الضمِّ تَشبيهًا بِقَبلُ وَبَعدُ، في حين ذَهَبَ البَصريُّونَ إلى أَنَّهُ مَبنِيٌّ على الضَمِّ، وَمَوضِعُهُ النَّصبُ؛ لأَنَّهُ مَفعولٌ وَيَرى هذا المَذهَبُ أَنَّهُ مَبنِيٌّ وإن كانَ في الأصلِ أن يَكونَ مُعرَبًا لأَنَّهُ أشبَه كافَ الخِطابِ مبنيه، فكذلكَ ما أشبَهَهَا[2].

وَوَافَقَ السرمرّي مَذهَبَ الكُوفِيِّينَ، إذ قالَ: "فإن كانَ الاسمُ المُنَادَى مَعرِفَةً مُفرَدًا، رفعته من غيرِ تنوينٍ، فَتَقول: يا زَيدُ، ونحو ذلِكَ"[3].

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٢٧.

[2] ينظر: الإنصاف م(٤٥): ١/٢٦٤.

[3] شرح اللؤلؤة: ١٥٣.

- نِدَاءُ اسمِ الإِشَارَةِ

ذَهَبَ البَصرِيُّونَ إلى مَنعِ حَذفِ حَرفِ النِّداءِ مَعَ اسمِ الإِشَارَةِ وَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى جَوَازِ حَذفِ حَرفِ النداءِ، واعتَمدَ البَصرِيُّونَ في مَنعِ الحَذفِ مَعَ اسمِ الإِشَارَةِ[1]؛ ذلِكَ أنَّ اسمَ الإِشَارَةِ اسمٌ مُبهَمٌ والأصلُ فيهِ أن يكونَ وَصفًا (لأي) فأصلُ في (يا هذا أقبِل)، (أي هذا أقبِل) فَلَمَّا حُذِفَت (أي) صَارَ حَرفُ النداءِ وَكَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنها فَلَزِمَ ذِكرُهُ حَتَّى لا يجمع حذفُ الموصوفِ وهو – أي – وحذف الحرفِ، فيكونُ إجحَافًا. واستَدَلَّ الكُوفِيُّونَ على جَوَازِ الحذفِ بِما وَرَدَ في السماعِ وَقَد حَمَلوا قَولَهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ {البقرة: ٨٥}، أي: ثم أنتُم يا هؤلاءِ تَقتُلونَ أنفُسَكُم[2]. وَقَد أولت الآية الكريمة عِدَّةَ تأويلاتٍ لتخرج من بابِ الحَذفِ، إذ قيلَ أن (هؤلاء) منصوبٌ بإضمارِ (أعني) بمعنى الاختِصاصِ، فيكونُ (أنتم) مُبتَدَأ وجُملة (تَقتُلونَ) الخَبَر، وقيلَ (أنتم) مُبتَدَأ و(هؤلاء) خَبَر وهو اسم موصول بمعنى (الَّذِي) وجملة (تَقتُلونَ أنفُسَكُم) صِلَتُهُ.

أو (هؤلاء) خبر على حَذفِ مُضافٍ والتقديرُ (ثُمَّ أَنتُم مِثل هؤلاءِ)[3]. وَمِنَ الأَدِلَّةِ الَّتِي حَمَلَ عَلَيهَا الكُوفِيُّونَ هُوَ قَولُ الشَّاعِرِ[4]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِـي لَهَـا قَـالَ صَـاحِبِي بِمِثْلِكَ هَـذَا لَوْعَـةٌ وَغَـرَامُ

إِذ حَذَفَ حَرفَ النِّدَاءِ والأصلُ (يا هذا).

---

[1] ينظر: الكتاب: ٢/٢٣٠ – ٢٣١.

[2] ينظر: شرح القصائد السبع: ٤٢ – ٣٨٧، أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، د. إبراهيم حسن إبراهيم.

[3] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٨.

[4] البيت لذي الرمَّةِ في ديوانه: ٥٣٢، وروايته في الديوان (فتنة) بدل (لوعة).

وَقَد وَافَقَ صَاحِبُ كِتابِ شَرحِ اللؤلؤةِ مَذهَبَ البَصرِيِّينَ، إِذ قالَ: "ولا يَجُوزُ حذفُهُ أَيضًا في الأَسمَاءِ المُبهَمَاتِ، كَرَجُل، وَامرأة، وَغُلام، فهذا مَعنى أَقوَالِنَا قد حَضَرَ، أي امتَنَعَ حَذفُ الحَرفِ في هذه الثلاثةِ أسماء الإِشَارَةِ، وَالأَسْمَاء المُبهَمات، واسم اللهِ تعالى"[١].

ثالثاً: التَعَجُّبُ

- (أفعل) التَعَجُّب اسمٌ هُوَ أو فِعلٌ

اختَلَفَ النَّحوِيُّونَ في أفعل التَّعَجُّب نحو: (أَحسَن)، فَذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ أفعل في التَّعَجُّبِ نحو: (مَا أَحسَنَ زَيدًا) اسمٌ، وَذَهَبَ البَصرِيُّونَ إلى أَنَّهُ فعل ماضٍ، وَإِلَيهِ ذَهَبَ الكسائي مِنَ الكُوفِيِّينَ[٢].

وَاحتَجَّ الكُوفِيُّونَ على أَنَّهُ اسمٌ أَنَّهُ جامِدٌ لا يتصَرَّفُ، وَأَنَّهُ اسمٌ يَدخُلُهُ التَّصغيرُ، كَمَا في قَولِ الشَّاعِرِ[٣]:

يَا مَا أُمَــيْلِحَ غِزْلاَنًــا شَــدَنَّ لَنَــا مِــنْ هــو لِيــاكن الضَّــالِ وَالسَّــمُرِ

فـــ(أُمَيلِح) تصغير (أَملَح)، وقد جَاءَ ذلِكَ كَثيرًا في الشِّعرِ وَسَعَةِ الكَلامِ.

واحتَجَّ البَصرِيُّونَ على أَنَّهُ فِعلٌ أَنَّهُ إِذَا وصل بِياءِ الضَّميرِ دَخَلَت عَلَيهِ نونُ الوِقَايَةِ، نحو: (مَا أَحسَنني عِندَكَ)، ونون الوقايَةِ تَدخُلُ على الفِعلِ[٤].

ولَم يُخَالِفْ السرمرّي قَولَ البَصرِيِّينَ في أنَّ (أحسن) فِعلٌ، إِذ قالَ: "فإذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زَيدًا، فـــ(ما) ههنا اسمٌ بِمَعنى: شيء، و(أحسن) فِعل ماضٍ، كانَ

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٥٣.

[٢] ينظر: الإنصاف م(١٥): ١/١٠٥.

[٣] اختلف في نسبته، قيل للأعرجي أو البدوي أو لذي الرمة، ينظر: خزانـــة الأدب: ١/٩٣، ٩٦، ٩٧.

[٤] ينظر: الإنصاف م(١٥): ١/١٠٦.

أصلُهُ: (حَسُنَ) الَّذِي هُوَ فِعلٌ لازِمٌ غير مُتَعَدٍّ، فَأدخلت عَلَيهِ همزةُ النَّقلِ حَتَّى صَارَ مُتَعَدِّيًا، ونصبت (زَيدًا) نصبَ المَفعولِ بِهِ"[1].

- التَعَجُّبُ مِنَ الألوَانِ وَالعُيُوبِ

عَلَّلَ سيبَوَيهِ مَنعَ التَّعَجُّبِ مِنَ العُيُوبِ وَسَائِرِ الألوانِ ذلِكَ أَنَّهَا عِندَهُم بِمَنزِلَةِ اليَدِ وَالرِّجلِ وأشبَهَ ما لا يُشتَقُّ مِنهُ فِعلٌ، إذ نقل عِلَّةَ ذلِكَ عَن شَيخِهِ الخليل، إذ قالَ: "وَزَعَمَ الخليلُ أَنَّهُم إِنَّمَا منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله؛ لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعلٌ من هذا النحو، ألا ترى أَنَّكَ لا تقول: (ما أيداه) ولا (ما أرجله)، إِنَّمَا تقولُ: (ما أشدَّ يده) و(ما أشدَّ رجله) ونحو ذلك"[2].

أمَّا الكُوفِيُّونَ فَقَد جَوَّزوا أن يستَعملَ صيغة (ما أفعله) في التعجُّبِ مِنَ البَيَاضِ وَالسَّوَادِ خَاصَّةً، وَقَد جَوَّزوا ذلِكَ للنَقلِ وَالقِيَاسِ[3]: أما النقل قول الشاعِرِ[4]:

إذا الرجـــال شَـــتَوْا واشْـــتَدّ أَكْلُهُـــمُ فأنـــت أبيضُـــهُم سِـــرْبَالَ طَبَّـــاخِ

وَجهُ الاحتِجَاجِ أنَّ (أَبيَضهُم) إذ أَجَازَ ذلِكَ في (أفعلهم) جَازَ في (مَا أفعله وأفعِل بِهِ) لأَنَّهُمَا بِمَنزِلَةٍ وَاحِدَةٍ في الباءِ، أما القِياسُ لأَنَّهُمَا أصلاً الأَلوَان، ومنها يَتَرَكَّبُ سائِرُهَا مِنَ الحُمرَةِ وَالصُّفرَةِ إلى غير ذلِكَ، فإذا كانا هُما الأصلينِ للألوان كلها جازَ أن يثبتَ لهما ما لا يثبت لِسَائِرِ الأَلوَان، إلا أنَّ الفرّاء يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون[5].

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٣٦.

[2] الكتاب: ٩٨/٤، وينظر: الأصول في النحو: ١٠٣/١، وأسرار العربية: ١٢١/١.

[3] ينظر: الإنصاف م(١٦): ١٢٠/١.

[4] لم يُنسب إلى قائل معين، ينظر: الإنصاف: ١٢٠/١.

[5] ينظر: معاني القرآن: ١٢٧/٢ – ١٢٨.

وَعلَّلَ السرمرّي في شَرحِهِ منع أن يُصَاغَ فِعلا التعَجُّبِ مِنَ الأَلوَانِ وَالعيوبِ، قالَ: "لا يُصَاغُ فِعلُ التعَجُّبِ مِنَ الأَلوَان، كالبَياضِ وَالسَّوادِ، لأنَّ أصلَ بِنَائِها أن يَكونَ على (أفعل)، نحو: أبيض، وأسود، وأصفر، وعلى أَفعَالِ، نحو: احمار، واصفار، وَحُكمُ العُيوبِ الظاهِرَةِ في البَدَنِ كَحُكمِها إِذَا كَثُرَت أفعالُها، وَجَاءَت زَائِدَةً على الثُّلاثِي، نحو: اعورَّ، واحولَّ؛ فلِذلِكَ لَم يَجُزْ أن يُقالَ: ما ابيَضَّ الثَّوبَ، ولا ما اعورَّ زَيدًا"[1].

رابِعاً: الإغرَاءُ

- تَقديمُ المُنتَصِبِ بِالإغرَاءِ عَلَى لَفظِهِ

لَقَد طَالَ الخِلافُ بَينَ النُّحاةِ في تَقديمِ المُنتَصِبِ بالإغرَاءِ عَلَى لَفظِهِ، وَقَد بَيَّنَ أَبُو البَرَكاتِ هذا الخِلافَ، إِذ أجازَ الكُوفِيُّونَ تَقديمَ مَعمولِ (عليكَ، وَدونَكَ، وَعِندَكَ) عَلَيهَا مُحتَجِّينَ بِالنَّقلِ وَالقِيَاسِ، فَأَمَّا النَّقلُ فَقَولُهُ تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ {النساء: ٢٤}، أي: عَلَيكُم كِتاب الله. وأمَّا القِياسُ فإنَّ هذهِ الألفاظَ قَامَت مَقَامَ الفِعلِ، ألا تَرى أنَّكَ إِذَا قُلتَ (عَلَيكَ زَيدًا) أي: الزَم زَيدًا، وإذا قُلتَ (دونَكَ بَكرًا)، وإذا قُلتَ (عِندَكَ عَمرًا) أي: ان تناول عمرًا، ولو قُلتَ: (زيدًا الزم، وَعَمرًا تَنَاوَل، وَبَكرًا خُذ) فَقَدَّمتَ المَفعُولَ لَكانَ جَائِزًا، فكذلِكَ مَعَ مَا قَامَ مَقَامَهُ[2].

وَذَهَبَ البَصرِيُّونَ إلى عَدَمِ جَوَازِ تَقديمِ مَعمولاتِها عَلَيها، وَإِلَيهِ ذَهَبَ الفرّاءُ مِنَ الكُوفِيِّينَ، ذلِكَ لأنَّ هذهِ الأَلفَاظِ فَرعٌ على الفِعلِ في العَمَلِ، لأَنَّهَا وَإِن عَمِلَت عَمَلَهُ لِقِيامِها مَقامَهُ؛ فَيَنبَغي أن لا تَتَصَرَّفَ تَصَرُّفَهُ، فَوَجَبَ أن لا يَجوزَ تَقديمُ مَعمولاتِها عَلَيهَا[3]، أمَّا عِندَ سيبويهِ فإنَّ تَقديمَ هذه الأَلفَاظِ قَبيحٌ، إِذ قالَ: "واعلم أنَّه

---

[1] شرح اللؤلؤة: ١٣٦.

[2] ينظر: الإنصاف م(٢٧): ١/١٨٤.

[3] ينظر: المصدر نفسه م(٢٧): ١/١٨٥.

يَقبحُ زيداً عَلَيْكَ، وزيداً عِندَكَ، لأَنَّهُ ليس من أمثلةِ الفِعلِ؛ فقَبُحَ أن يَجريَ ما ليس من الأمثلة مَجراه"[1].

ولَم يُجَوِّزْ السرمرّي تَقديمَ أَلفَاظِ الإغراءِ على مَعمولاتِها، إذ قالَ: "ولا يَجوزُ تَقديمُ المُنتَصِبِ بِالإغرَاءِ على لَفظِهِ، فأَمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ {النساء: ٢٤}، فَإِنَّهُ مِمَّا انتَصَبَ على المَصدَرِ الَّذِي يُحذَفُ فِعلُهُ، وَمِثلُهُ: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍ ﴾ {النمل: ٨٨}، وَنَصُّهُ هذا يُؤَكِّدُ أَنَّهُ يُوافِقُ مَذهَبَ البَصرِيِّينَ.

خَامِساً: أُسلُوبُ المَدحِ وَالذَّمِّ

أَوَّلاً: نِعمَ وَبِئسَ

- فَاعِلِيَّةُ وَإِسمِيَّةُ (نِعمَ وَبِئسَ)

دَأَبَت المُصَنَّفَاتُ المُتَأَخِّرَةُ إلى أنَّ (نِعمَ وَبِئسَ) مِنَ المَسَائِلِ الخِلافِيَّةِ بَينَ البَصرَةِ والكوفَةِ، إذ نَسَبَ القَول بِفِعلِيَّتِهَا إلى البَصرِيِّينَ، والكسائي من الكُوفِيِّينَ، في حين نُسِبَ القَولُ بِإِسمِيَّتِها إلى الكُوفِيِّينَ[2].

وإن مِمَّا جَاءَ في كُتُبِ البَصرِيِّينَ يُثبِتُ القَولَ بِفِعلِيَّتِها عِندَهُم، فَقَالَ سيبَوَيهِ: "وأما نعم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، لأنهما لا يتغيران لأنَّ عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنَّهن أفعالٌ"[3].

وَهُما فِعلانِ جامِدانِ لا يَتَصَرَّفَانِ، وَقَد بَيَّنَ سيبويهِ هذا فقَالَ: "لِنُقصَانِ تَمَكُّنِهِما في الأَفعَالِ وَبُطلانِ استِعمالِ المُستَقبَلِ.... وَالمَانِعُ مِنَ الاستِقبالِ أَنَّهُمَا وُضِعَا للمَدحِ وَالذَّمِّ، وَلا يَصِحُّ المَدحُ وَالذَّمُّ إلا بِمَا قَد ثَبَتَ في المَمدُوحِ

---

[1] الكتاب: ٢٥٢/١.

[2] ينظر: الإنصاف: ٩٧/١، وَشَرح الجُمل لابن عصفور: ٦١/٢ – ٦٢، وشرح التسهيل: ٣٣٨/٢، وأوضح المسالك: ٤٣٧/١، وشرح الأشموني: ٢٧٥/٢، وهمع الهوامع: ١٧/٣.

[3] الكتاب: ٢٦٦/٣.

وَالمَذمُومِ"[١]، وَقَد قَاسَها سيبويهِ على الأَفعَالِ المُتَصَرِّفَةِ فقالَ: "وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ فَكَأَنَّهُ قال نِعمَ الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قَالَ: عبدُ الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل"[٢]، وَقَد تَبِعَهُ في ذلِكَ جَمعٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ مِنهُم: المبرّد[٣]، وابنُ السرّاجِ[٤]، وابنُ يَعيش[٥]، وَغَيرُهُم.

وَقَد خلصت (د. سُعاد كريدي) إلى أنَّ النظرَةَ الَّتِي جَمَعَت نُحاةَ البَصرَةِ هِيَ عَينُها الَّتِي جَمَعَت النُّحاة الكُوفِيِّينَ، وَقَد أَثبَتَت ذلِكَ مِن خِلالِ نُصُوصِ الفرّاءِ في كِتَابِهِ (مَعَاني القُرآنِ) أوردها وصولاً إلى فهمِ هذهِ الحَقيقَةِ[٦]، قالَ الفرّاءُ: "والعرب تُوحد (نعم وبئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وَإِنَّمَا جازَ توحيدها لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إِنَّمَا أدخلوهما لتدلا عَلَى المدح والذم، ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فَعَل وليس معناهما كذلك، وأنه لا يُقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل"[٧].

---

[١] الكتاب: ٣٧/٢.

[٢] المصدر نفسه: ١٧٨/٢.

[٣] المقتضب: ١٤١/٢.

[٤] ابن السرّاج: ١٣٠/١.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش.

[٦] ينظر: حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعالِ المَدح والذم (بحث):٣١، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (٣ – ٤) المجلد (٦) ٢٠٠٧.

[٧] معاني القرآن: ١٤١/٢.

"فَالنَّصُّ يُشيرُ صرَاحَةً إلى أنَّ الفرّاءَ يُشَارِكُ سيبويهِ وهذهِ المُشَارَكَةُ تَتَمَثَّلُ في وَجهَينِ: الأَوَّل: الإقرار بِفِعلِيَّةِ هذهِ الصيغ، يستشف ذلك من قولِهِ: فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل، الآخر: أَنَّهُ أقرَّ كما أقرَّ سيبويهِ قبلَهُ بجُمودِ هذه الأَفعَالِ، إذ لا يكونُ منها المُضارِعُ أو المُستَقبَلُ"[1]، والعلَّةُ في ذلِكَ: "أَنَّهُمَا تَضَمَّنَا ما ليس لهما في الأصل. وذلك أنهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذمّ، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلمّا أفادت فائدةَ الحروف، خرجت عن بابها، ومُنعت التصرّفَ"[2]. وَمِن أَدِلَّةِ فِعلِيَّةِ هذهِ الصيَغِ عِندَ الفرّاءِ أَنَّهُ قاسَها على أَفعَالٍ كان قد اتَّفَقَ على فِعلِيَّتِها، فَهِيَ عِندَهُ كـ(عسى)ن قَالَ: "ونظيرهما ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ {الحجرات: ١١} وَفِي قراءة[3] عبد الله (عسوا أن يَكونوا خيرًا منهم) ألا ترى أنك لا تَقُولُ، هُوَ يَعْسِي كما لَمْ تقل يَبْأَس"[4]. فهذا القَولُ يَنُصُّ صرَاحَةً على أنَّ الفرّاءَ نَظَرَ إلى هذهِ الصيَغِ نَظرَةً فِعلِيَّةً لا الإسمِيَّة.

وَأَقَرَّ السرمرّي بِفِعلِيَّةِ (نِعمَ، وَبِئسَ) بِدَلِيلِ اتِّصَالِ عَلامَاتِ الأفعَالِ بهما، إذ قالَ: "وَأَمَّا (نِعمَ، وَبِئسَ) فَهُمَا فِعلانِ، بدلالَةِ اتِّصالِ التاء الَّتِي هِيَ علامة التأنيثِ بِهما في قَولِكَ: نعمت المَرأةُ هِندٌ، وَبِئسَت الجارِيَةُ دَعدٌ، وَهُما فِعلانِ للذَّمِّ وَالمَدحِ، وَلَفظُهُما يُوَحّدُ مع الاثنين والجماعَة"[5].

---

[1] حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أَفعَالِ المدحِ والذمِّ: (٣١) (بحث).

[2] شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٧.

[3] قرأ أبي بن كعب وابن مسعود (عسوا أن يكونوا) (وَعَسَينَ أن يَكُنَّ)، ينظر: المحرر الوجيز: ١٥٠/٥.

[4] معاني القرآن: ١٤١/٢.

[5] شرح اللؤلؤة: ١٢٠.

ثانيًا: حبذا

- **(حبذا) بين الأسمية والفعلية**

اختلف النحاة في (حبذا) قيل: أن (حب)، و(ذا) وصارا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وما بعدهُ خبر[١]. وهذا رأي الخليل الذي ذكرهُ سيبويه إذ قال: "وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ (حبذا) بمنزلة حب الشيء، ولكن حبذا بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا) وهو اسم مرفوع كما تقول: "يا ابن عَمَّ، فالعمُ مجرور، إلا ترى أنَّكَ تقول للمؤنث (حبذا)، ولا تقول: (حبذه)؛ لأنه صار مع (حبَّ) على ما ذكرت لك، وصار المذكّر هو اللازم لأنَّهُ كالمثل"[٢].

نلاحظ أنَّ الخليل صرَّحَ بإسميتها من دون تحديد ابتدائيتها أو خبريتها، كما أن سكوت سيبويه عن التعليق على مقالة الخليل يستشفُ منه أنَّهُ مُقِّر بمذهبه وموافق له؛ لأنَّ من عادتهِ التعليق على الآراء التي لا يرتضيها

وقيل: أن (حب) فعل ماض، و(ذا) فاعله، نحو: (حبذا زيد) فيجوز أن يكون (زيد) مبتدأ، والجملة قبله خبر، ويجوز أن يكون خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هو زيد) ويصح العكس[٣]. وقيل: أنَّها (حب) و(ذا) تركبا فصارا فعلاً والمخصوص هو الفاعل[٤].

---

[١] توضيح المقاصد والمسالك: ٩٢٨/٢.

[٢] ينظر: سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصر: ١٨٠-١٨٢، ونحو المبرد في كتب النحاة دراسة وتحقيق وتقويم (أطروحة): ٢٢٣.

[٣] ينظر: شرح التصريح: ٨٩/٢.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٩/٣، وشرح التصريح: ٨٩/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٢.

ومن المحدثين من أنكر فيها الاسمية والفعلية ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي إذ قال: "لفظة جمدت على هذا النحو الخاص فليس فيه قبيل الأسماء الأخرى، كما هي ليست من سائر الأفعالِ، ولكنها يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئًا أو يستحسنونه. فإذا قالوا: (حبذا الهواء) فلا يعني هذا أن فيها إسناد من قبيل الجملة الأسمية والفعلية، بل أن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء..."[١].

وقال السرمرّي في شرحِهِ: "اعلم أن (حبذا) مؤتلفة من كلمتين أحدهما: حب، والأخرى ذا، إلا أنهما جُعلا كالشيء الواحد ولهذا لم يجز الفصل بينهما. ولفظ (حبذا) واحد مع المؤنث والأثنين والجمع، والمعرفة بعد (حبذا) مرتفعة بالابتداء، أو خبر الابتداء المحذوف، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز؛ لأنَّهُ اسم نكرة فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن نقدر معه (من)، تقول: حبذا زيد من رجل"[٢].

سادسًا: أسلوب الشرط والجزاء

- **عامل الجزم في جواب الشرط**

تعمل (إنْ) الجزم في الشرط اتفاقًا[٣]. إلا أن خلاف النحويين وقع في العامل جواب الشرط. فلم يكن للبصريين رأيٌ واحدً في هذهِ بل أكثرَ من رأي؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيها حرف الشرط؛ ذلك لأنَّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما كان يقتضي فعل الشرط. وعمل

---

[١] النحو العربي نقد وبناء، د. ابراهيم السامرائي: ١١٩، وينظر النحو العربي في مواجهة العصر، د. ابراهيم السامرائي: ١٨٧.

[٢] شرح اللؤلؤة: ١١٩.

[٣] ينظر: الإنصاف: م(٨٤): ٣٩٤/٢.

في فعل الشرط فكذلك يجب أن يكون في جواب الشرط[١]. وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه. ذلك لأنهما يقتضيان جواب الشرط؛ فلا ينفكَ أحدهما عن صاحبه؛ فلما اقتضياه معًا وجب أن يعمل فيه معًا وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط؛ وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط. وأنَّهم مالوا إلى هذا الرأي ذلك لأنَّ حجتهم بأن قالوا أن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين. فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وذهب المازني إلى أنَّهُ مبني على الوقف ذلك لأنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب بوقوعهِ موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواضعِهِ؛ فوجب أن يكون مبنيًا على أصله، فكذلك فعل الشرط[٢]. وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم على الجوار ذلك لأنَّهُ مجاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه فتحمل عليه في الجزم.

وقد تابَعَ السرمرّي الرأي الكوفي القائل بأن عامل الجزم في جواب الشرط هو حرف الشرط إذ قال: "وأعلم أن الشرط والجزاء مجزومان بهذهِ الحروف المذكورة في النظم"[٣].

وأحـــرف الشـــرط إنْ مهمـــا ومَـــنْ ومتـــى وأينمـــا أَيـــن، إذْ مـــا، احصْـــنِّ ولا وأي، أيـــان، أنَّـــى، نحـــو قولـــك لـــم يذهب ولمـــا ينـــل مـــن وصـــلهم أمـــلا[٤]

---

[١] ينظر: الإنصاف: م(٨٤): ٣٩٥/٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: م(٨٤): ٣٩٦/٢.

[٣] شرح اللؤلؤة: ١٩٦.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

- **اقتران الفاء في جواب الشرط**

تقترن الفاء في جواب الشرط على خلاف الأصل[١]. وخصت الفاء لما فيها من معنى السببية[٢]. فإن كان الجواب لا يصح أن يكون شرطًا. وجب اقترانُهُ بالفاء كالجملة الإسمية، وفعل الأمر، كالفعلية المنفية بما، أو لن. ولا مقرونًا بحرف التنفيس، ولا بقد، كالماضي المتصرف الذي هو غير مقرون بقد لم يجب اقترانه بالفاء[٣].

وقد تحذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة[٤]. ومنه قول الشاعر:

ومن يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد: فالله يشكرها

إلا أن الأخفش أجاز حذف الفاء في الاختيار. واختلف النقل عن المبرِّد فنقل عنه كمذهب الأخفش ونقل عنه منع حذفها[٥]. وما نقل عن المبرِّد من أنه أجاز الحذف والمنع يبدو منه أنَّهُ غير دقيق إذ جاء في كتابِهِ المقتضب رأي واحد وهو منع الحذف وأجاز في الضرورة الشعرية إذ قال: "ولو كان هذا في الكلام إما إن كان زيد عندك فله درهم لكان تقديرُهُ مهما يكن من شيء فلزيدٍ درهم إن كان عندك لأنَّ إما فيه معنى الجزء واقع لا بد من الفاء وتقديرها... ولو اضطر

---

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٩٤/٣

[٢] ينظر: شرح التصريح: ٢٥٧/٢.

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٨/٤.

[٤] البيت لكعب بن مالك في ديوانه: ٢٨٨.

[٥] الجنى الداني: ٩٦/١، وينظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١.

الشاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز"[١] وقال في موضع آخر في باب: "ما يجوز تقديم جواب الجزاء عليه، وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا: "وأما قول عبد الرحمن بن حسان"[٢].

ومن يفعل الحسنات الله يشكُرها الشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

"فلا خلاف بين النحويين في أنَّهُ على إرادة الفاء؛ لأن التقديم وفيه لا يصح"[٣]. وقول المبرِّد: "فلا خلاف بين النحويين في أنّهُ على إرادة الفاء..."[٤] فيه نظر، كيف ذلك وأنَّ المتأخرين نقلوا الخلاف في حذفها إذ حذفها فلا مشكل. كذلك المانع يتعارض رأيهُ مع البيت الشعري وقد أجيز فيه ضرورته.

ومن الجدير بالذكر ان المبرّد أجاز حذف الفاء في الشعر على ضعف في كتاب مسائل الغلط[٥].

وما جاء في شرحِ اللؤلؤة ونصُهُ: "وبالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء، وإن كان فعلاً مستقبلاً، كان مرفوعًا على أصله، فالاسم نحو: إن خرج الأمير فالعسكر خارج. والفعل، كقولِهِ

---

[١] المقتضب: ٣/٧١، وينظر: الكامل: ٢/١٩٦، نحو المبرِّد في كتب النحاة (أطروحه): ٢٠٩.

[٢] عزاه المبرِّد إلى عبد الرحمن بن حسان، وعزاه سيبويه إلى حسان بن ثابت وعزي كعب بن مالك، ينظر: ديوانه: ٢٩٩.

[٣] المقتضب: ٣/٧٤.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] نحو المبرّد في كتب النحاة: ٢١٠.

تعالى: "﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ {المائدة: ٩٥}؛ لأنَّ (من) من أخوات (إن) الشرطية وعملها كعملها"[١].

- **دخول (ما) على أدوات الشرط**

تنقسم أدوات الشرط والجزم من حيث اتصال (ما) بها إلى ثلاثة أقسام.

١. **القسم الأول:** (حيث، وإذ) لا يجزمان إلا إذا اتصلت بها (ما) وصرَّحَ سيبويه بذلك في كتابِهِ إذ قال: "لا يكون الجزم في (حيثُ) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (أنَّما، وكأنَّما) وليس بـــ(ما) فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[٢] ويستشف من نصِّ سيبويه أنَّهُ ذهب إلى حرفيتها. وتبعه في ذلك المبرِّد والذي عزا إليه المرادي (ت: ٧٤٩) أَنَّهَا باقيةٌ على إسميتها[٣]. إلا أنَّ كتابه المقتضب يثبت عكس ذلك قال المبرِّد: "ومن الحروف جاءت لمعنى إن – وإذما"[٤].

وعزا الجوجري (ت ٨٨٩) إلى الفرِّاء الجزم بـــ(إذ) مجردة من (ما) إذ قال: "إن (حيث) و (إذ) لا يجزمان إلا إذا أقترنا بـــ(ما) كما لفظ به. وأجاز الفراء الجزم بهما مجردتين. وهو ضعيف"[٥]. إلا أن كتاب معاني القرآن للفرِّاء يثبت عكس ذلك إذ وجدتُ أن الفراء قد ذكر (حيث) فقط في ضمن سردِهِ لحروف

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٨.

[٢] الكتاب: ٥٧/٣.

[٣] الجنى الداني: ١٩٥/١، وينظر: نحو المبرد في كتب النحو (اطروحة): ٢١٤.

[٤] المقتضب: ٤٦/٢.

[٥] شرح شذور الذهب، للجوجري: ٦٠٢/٢.

الاستفهام. ولم يورد لفظ (إذ) ويبدو – والله أعلم –، إن الشارح قد قاس (إذ) على (حيث) إذ قال الفرّاء: "حروف الاستفهام قد وصلت بـــ(ما): "أينما، متى، ما، أي ما، حيث ما، كيف ما، أينما) كانت جزاء.

ولم تكن استفهامًا. فإذا لم توصل بـــ(ما) كانت الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء"[١].

إلا أن (كيف) ليست من حروف الجزاء عند الخليل (رحمهُ الله) قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولِهِ: كيف تصنع اصنع، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء"[٢].

ولعلَّ مما يذكر في هذا الموضع أني وجدت رضي الدين الاستراباذي عزا هذا القول إلى سيبويه إذ قال: "والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما، قياسًا، ولا يجوزهُ البصريون إلا شذوذًا، قال سيبويه: "إنها في الجزاء مستكرهة"[٣].

القسم الثاني: لا تلحقه (ما) وهو (من، مهما، أنى، ما).

القسم الثالث: يجوز فيه الأمران الاتصال والحذف وهي (الألف، أي، متى، أيان)[٤].

وتدخل (ما) على بعض أدوات الشرط والجزاء وهو ما نصَّ عليهِ السرمرّي أيضًا إذ قال: "أربعةُ ألفاظ لا تتصل بـــ(ما): وهي: (من، وما، ومهما،

---

[١] معاني القرآن: ٨٥/١.

[٢] الكتاب: ٥٩/٣.

[٣] شرح الرضي على الكافية: ٢٠٧/٣.

[٤] ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٧٦/٣.

وأني. ولفظتان لا تعملان مع اتصال (ما) بهما، وهما: إذما، وحيثما. وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها ومع حذفها وهي: متى، وأي، وأين، وأن. كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ {الإسراء: ١١٠} وكقولِهِ سبحانه: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ {الأنفال: ٥٨}"[١].

ويبدو -والله أعلم- أنَّ السرمرّي قد وافق شيخه الخليل (رحمه الله) في عدم ذكر (كيف) مع أدوات الشرط والجزاء.

- **حذف حرف الشرط**

"يحذف حرف الشرط في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، إذ يكون مجزومًا. وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة، إذ إن جواب الأمر والأشياء التي ذكرت معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأنَّ حذف هذهِ الأشياء غير مفتقرة إلى جواب، والكلام بها تام، نحو: (ايتني أكرمك) فتقديرهُ: (ايتني أن تأتي أكرمك) أي ضمنت الإكرام عند وجود الآيتان"[٢]. ولا يجوز أن يجعل النهي جوابًا مجزومًا، إلا إذا كان الشرط المقدر موافقًا فيصح أن يدل عليه؛ وعلامة ذلك: أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن)، نحو: (لا تدن من الأسد تسلم) والنهي هنا جواب مجزوم؛ لأنَّ المعنى يصح بقولك: (لا تدن من الأسد تسلم) بخلاف قولك: (لا تدن من الأسد يأكلك) فإن الجزم ممتنع فيه، لعدم صحة المعنى، تقول: (إن لا تدن من الأسد يأكلك) فجعل تباعدهُ من الأسد سببا لأكله[٣].

---

[١] شرح اللؤلؤة: ١٩٩.

[٢] شرح المفصل، لابن: ٢٧٧/٤.

[٣] اللمحة في شرح المُلحة: ٨٨٧/٢.

قال سيبويه: "زعم الخليل أنَّ هذهِ الأوائل كلها فيها معنى (أن) ولذلك أنجزم الجواب"[1]. وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا.

إلا أن السرمرّي أشار إلى موقعين فقط بحجة أنَّها يكثر بها إذ قال: "وقد يحذف حرف الشرط في الكلام فتنجزم الفعلين، ويكثر ذلك في الأمر والنهي، ويكون حرف الشرط مقدرًا فيه، كقولك في الأمر: (زرني أكرمك)، فنجزم الفعل إذ التقدير: (إن تزرني أكرمك). ونقول في النهي: لا تقم أغضب عليك، فنجزم الفعلين أيضًا، إذ التقدير: (إن تقم أغضب عليك)"[2].

---

[1] الكتاب: ٣/٩٣.

[2] شرح اللؤلؤة: ١٩٩.

الخَاتِمَةُ

الخاتمة

الحمد لله الَّذِي بفضله تَتُمُّ الصالحاتُ، وتكملُ المكرماتُ، وَتُذَلَّلُ العقباتُ، أحمَدُهُ تعالى وأشكرُهُ أن أَتَمَّ عَلَيَّ إنجازَ هذا البحث الَّذِي بَذَلتُ فيه الجهدُ وَالوَقتُ الكَثيرُ، ولا أدَّعي وفاء الغايَةِ ولا بلوغَ النِّهَايَةِ، غَيرَ أنّي أرجو أن أكونَ قد أضَفتُ شَيئًا إلى المَكتَبَةِ اللغويَّةِ، وَيُمكنُ إجمالُ أهَمِّ النَّتَائِجِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا البحثُ بالآتي:

- يُعَدُّ جمال الدين السرمرّي من أعلامِ اللغةِ وَالنحوِ والصَّرفِ وَالحَديثِ والتفسيرِ في القرنِ الثامِنِ الهجري، فلهُ عدّة آراءٍ في النحو واللغةِ والتفسيرِ يُوافِقُ أو يُخَالِفُ فيها المَذَاهِبَ النَّحويَّةَ.
- كَشَفَتْ الدراسَةُ إلى أنَّ كتابّ شرحِ اللؤلؤةِ قَد ضمَّ موضوعات نحوية ولغوية وبلاغية وهذهِ تعودُ إلى ثَقَافَةِ السرمرّي الواسعةِ. وَقَد ظَهَرَت المرجعِيَّةُ النَّحويَّةُ في درايَتِهِ بِعِلمِ النحوِ وَفي كَثرَةِ محفوظِهِ مِنَ القَوَاعِدِ وَبَيَانِ الأوجُهِ النَّحويَّةِ المختَلِفَةِ.
- توصلت الدراسة إلى أن كتاب شرح اللؤلؤة أن صاحبه قد عوَّلَ على بعضِ أقوالِ النحاةِ مثل سيبويهِ والفرّاء والزجّاج وأبي علي الفارسي وابن جنّي مُستَشهِدًا بِجُملَةٍ مِن أقوالِهِم وَآرَائِهِم في النحوِ في خِضَمِّ تَوجيهاتِهِ النَّحويَّةِ.
- توصلت الدراسة إلى أن ما ورد في كتابِ شرح اللؤلؤة من موضوعات نحوية وغيرها لم تخرج كثيرًا عن أقوالِ سابقيه من النحاة سوى لمحات أشرت إليها في أثناء الرسالة، مما جعل عمل صاحب هذا الكتاب يندرج في عداد عمل العلماء من ذوي الإسهامات المحدودة في ضمن هذا المنحى.
- كشفت الدراسة أن كتاب شرح اللؤلؤة قد احتوى على أصول نحوية المتمثلة بالسماع والقياس في جميع المستويات النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، إذ إن صاحبَهُ يستشهد بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمِهِ ونثرِهِ، غير أن القرآن الكريم والشعر العربي قد احتلا المرتبة الأولى في نسبة الاحتجاج بهما.

- نستطيعُ القولَ أنَّ السرمرّي يميل بمذهَبِهِ النَّحويّ إلى البَصريِّينَ، وذلِكَ بسببِ كَثرَةِ نَقلِهِ عَنِ العُلَمَاءِ البَصريِّينَ إلى دَرَجَةِ التأثُّرِ بمَنهَجِهِم واستِشهَادِهِ بِشَوَاهِدِ سيبويهِ، فضلاً عن أَنَّهُ كان ينحازُ في أكثَرِ المسائِلِ إلى رأي البَصريِّينَ.
- لقد سبق جمال الدين السرّمرّي المعاصرين بقوله أنَّ (كي) للتعليل.
- أظهر البحث أنَّ كتاب شرح اللؤلؤة قد احتوى على بعض من المصطلحات التي تفرد بها السرمرّي فضلاً عن أنَّ بَعضُها الآخرَ مثلت مَيلَهُ إلى المَذهَبِ البَصري، فمن المُصطَلَحَاتِ الَّتِي تَفَرَّدَ بها مُصطَلَحُ الألِفِ الملسَاء، والمفعول دونَهُ؛ وَأَرَادَ بالألِفِ المُفرَدَةِ في الاسمِ المَقصورِ، وَأَرَادَ بالمفعولِ دونه الاستثناء.
- ابان البحث أن كتاب شرح اللؤلؤة لم يخلُ من التعليل النحوي بهدف ترسيخ القواعد النَّحويَّة في أذهان المتعلمين فاستعمل السرمرّي معظم أقسام العلل الَّتِي ذكرها الأصوليون وأشار إلى أسمائهم ومن ذلك مثلاً: (علة التبيين) إذ استعملها السرمرّي في تعليل جعل الإعراب في آخر الكلمة؛ إذ قَالَ: "وجعل الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنَّه وضع لتبيين المعنى، وتمييز الصفات المتغايرة في الأسماء"؛ فضلاً عن علة الأصل، وعلة المعنى، وعلة الخفة، وعلة الشأن، وغيرها من العلل.
- أبان البحث أن كتاب شرح اللؤلؤة قد وردت فيه عبارات تشير إلى علم المنطق إلا إنها كانت قليلة، ومن ذلك ما جَاءَ في باب (المعرفة والنكرة)؛ إذ قَالَ: "فأعم النكرات (شيء)؛ لأنَّهُ يصدق على الوجود، والمعدوم، والجوهر، والعرض".
- توصلت الباحثة إلى وهم جمال الدين السرمرّي في مسألة جَوَاز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر؛ إذ تبيين أَنَّهَا ليست من مسائل الخلاف، واتفاق النحاة عَلَيهَا بلا خلاف.

- تبين لي وهم السرمرّي أحيانًا في شرح المادة النَّحويَّة؛ ومثال ذلك أَنَّهُ جعل الاسم المقصور والمنقوص أَسمَاء صحيحة، فضلاً عن أَنَّهُ جعلها من الأسماء المبنية. علاوة عن أَنَّهُ وهم أَيضًا. لجعله الأَسمَاءِ الستة تعرب بِالحَرَكَاتِ إذا كانت مفردة ومضافة، إذ كشف البحث وهم السرّمرّي بجعل لفظة يغُضُّ في قوله تعالى: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) النور:٣٠) فعل أمر مشدّد، كذلك أثبت خطأ السرمري بجعل الأسماء الستة تعرب بالحركات إذا كانت مفردة ومضافة، ومن أوهامه أيضًا جعل أدلو وأجرو أفعالاً، وكذلك وهم في صوغ المثال، إذ جعل هذا زيد في الرفع خارجًا عن أصل كلام العرب، كذلك كشف البحث أنَّ حروف المعاني لا تأتي إلاّ مفتوحة كما زعم السرّمرّي.
- كشف البحث عدم دقّة ما نقل عن المبرّد في أنه أجاز ومنع اقتران الفاء في جواب الشرط.
- صَوَّبَ البحثُ العَدِيدَ مِنَ الآراءِ النَّحوِيَّةِ المنسوبة مخطوءة إلى بعض النحاة، إِذ أثبَتَ خطأ ما نسبَهُ المُرادي إلى سيبويهِ في أَنَّهُ لا يُجيزُ أن تَعمَلَ عِندَهُ (إنَّ) وأخواتها إِذَا لحقتها (ما)، إلا (ليت) وحدها. وَيُزادُ على هذا فقد أثبَتَ البحث خطأ ما نسبَهُ رضي الدين الاستراباذي إلى المبرّد في أنَّ (ما) المصدرية اسم، وأثبت البحث خطأ ما نسبه ابن عقيل إلى المبرّد من أَنَّهُ أجازَ دخول اللام في خبر (أنَّ) المفتوحة، وتجدر الإِشَارَة إلى أنَّ هُناكَ الكثير من الآراءِ النَّحوِيَّة الَّتِي صُوِّبَت وَيَضيقُ المقامُ بِذِكرِهَا.
- أَكَّدَ البحثُ خطأ ما نسبهُ عُلماؤُنا من المتقدمين والمُتأخرين إلى الأخفَشِ في أَنَّهُ أجازَ وَصفَ النَّكِرَةِ بالمَعرِفَةِ. فضلاً عن ذلِكَ أَكَّدَ البَحثُ خطأ ما نسبَهُ المُرادي إلى المبرّد في أنَّ (رُبَّ) إِذَا كُفَّت بـــ(ما) جاز أن يليها الجُملتان الاسمية والفعلية، كذلك أكّد البحث خطأ ما عزاه أبو البركات الأنباري إلى المبرّد في أنَّ العامل في المستثنى هو (إلاّ)، وكذلك خطأ ما عزاه أبو

البركات الأنباري وغيره من النحاة إلى المبرّد في عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها.

- أبان البحث عن توصل الباحثة إلى أنَّ دلالة مصطلح القطع (عند الفرّاء) تقابل عند البصريين بالحال المؤكّدة.
- أبان البحث إلى توصل باحث أنَّ (نعم وبئس) ليسا من المسائل الخلافيّة، إذ إنَّ النظرة التي جمعت نحاة البصرة هي عينها التي جمعت نحاة الكوفيين.

وفي الختامِ أَحمَدُ اللهَ العَلِيَّ القَديرَ على ما أَنعَمَ عَلَيَّ مِنَ الفَضلِ والسدادِ وَالهِمَّةِ في طَريقِ خِدمَةِ لُغَتِنَا العربيَّةِ المُبَارَكَةِ لُغَة القُرآنِ الكريمِ، والصلاة والسلامُ على خاتَمِ النبيينَ وَإِمَامِ المُتَّقينَ سيِّدِنا (محمد) صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

نضال

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أَوَّلاً: الكتب

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أَبُو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. احمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- احياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط٢، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: علي بن الهروي (ت١٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١م.
- الاساليب النحوية عرض وتطبيق: د. محسن علي عطية، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: د. كاظم إبراهيم كاظم، ط١، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- أسرار النداء في لغة القرآن الكريم: د. إبراهيم حسن إبراهيم، الفجالة الجديدة، ١٩٧٨م.
- إسفار الفصيح، أبو سهل الهروي (ت٤٣٣هـ) تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط١، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- اصول التفكير النحوي، د. علي أَبُو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي: د. محمد خان، جامعة محمد خيضر، بكرة، ٢٠١٢.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل (ت٧٦٤هـ) د. علي أبو زيد ود. نبيل أبو عشمة ود. احمد موعد ود. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر مبارك، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- الإغراب في جدل الإعراب: أَبُو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الفية ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ) المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (د.ت.ط).
- الأمثال: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت٦٢٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. جودة مبارك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ) ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- الإيضاح في علل النحو: أَبُو القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق: مازن مبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- إيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون: إسماعيل بن محمد البغدادي (ت١٣٩٩هـ) عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠-هـ/ ١٩٧١م.

(ب)

- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة (ت١٤٢٥هـ) ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) تحقيق: فوزي عطوي، ط١، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨م.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

- تاريخ واسط: أسلم بن سهل بن أسلم الواسطي (ت٢٩٢هـ) تحقيق: كوركيس عواد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- التبصرة والتذكرة: أَبُو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري (ت القرن الرابع الهجري) تحقيق: د. فتحي احمد مصطفى، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين وَالكُوفِيِّينَ: أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، الدار اللبنانية، بيروت، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١١م.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجباني (ت٦٧٢هـ) حققه وقدم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، ط٢، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩١م.
- تفسير اللباب: أَبُو حفص عمر بن علي بن عادل (ت٨٨٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- التوابع في الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء، ١٩٩١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين المرادي (ت٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت١٧٠هـ) حققه وطبعه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٩٥هـ) ضبطه وكتب هوامشه: د. أحمد عبد السلام، وخرّج أحاديثه: محمد سعيد بن بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الأربلي، تحقيق: د. اميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٧هـ) دار إحياء الكتب العربية، مصر (د.ت.ط).
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة (ت٤٠٣هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) حققه: د. إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠٣م) دار الفكر، عمان، ١٩٨٤، (مطبوع ضمن رسالتين في اللغة).
- الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن البجائي الأُبَّذي (ت٨٦٠هـ) تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- حروف الجر بين النيابة والتضمين: د. أحمد مطر العطية، مجلة التراث العربي، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتب الجمل: عبد الله بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، (د.ت).
- الحماسة البصرية: علي بن أبي الفرج بن الحسن صدر الدين (ت٦٥٩هـ) تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

(خ)

- خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي الأزراري (ت٨٣٧هـ) تحقيق: عصام شقيو، ط الأخيرة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجّار، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

(د)

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الإسكندرية، مصر، ١٩٥٠م.

- ديوان امرِئ القيس: امرُؤ القَيس (ت٥٤٥ م) تحقيق محمد اب الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٨٤م.
- ديوان جرير: جرير ابن عطية الخطفي (ت١١٤هـ) دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي: جمعه وحققه: د. محمد شفيق البيطار، تنسيق وفهرست: د. التويحي، ط١، دار الكتب الوطنية، أَبُو ظبي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ديوان رؤبة بن الحجاج (ت١٤٥هـ) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ت).
- ديوان زهير بن أبي سلمى: زهير بن ربيعة المزني (ت١٣هـ) شرح وقدم له: علي حسين فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ديوان عروة بن حزام: جمع وتحقيق وشرح: انطوان محسن القوال، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ديوان عمر بن كلثوم: جمعه وحققه وشرحه: د. اميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ديوان كعب بن مالك: دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- ديوان المعاني: أَبُو الهلال العسكري (ت٣٩٥هـ) دار الجيل، بيروت.
- ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية (ت١٨ق.هـ) شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م

(ر)

- الرد الوافر: ناصر الدين محمد بن عبد الله ابي بكر (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، ط١، المكتب الاسلامي – بيروت، ١٣٩٣.
- رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح: ابن طراوة النحوي (ت ٥٢٨)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- رسالتان في اللغة: ابو الحسن علي بن عبد الله الرماني تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، ١٩٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: الامام احمد بن عبد النور المالق (ت ٧٠٣ هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم – دمشق، ٣٠٠٢.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثامي: أبي الثناء الالوسي (ت ١٣٤٢هـ)، دار احياء التراث العربي – بيروت.

(س)

- سر صناعة الإعراب: ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- السنن الكبرى: ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢١ – ٢٠٠١م.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجد ناصف، مكتبة نهضة – مصر بالفجالة د.ت.

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري، دار الكتب العلميّة.
- شرح ابن طالون على ألفية ابن مالك: أَبُو عبد الله شمس الدين محمد بن طالون (ت٩٥٣هـ) تحقيق وتعليق: د.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل، (ت٧٦٩هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أَبُو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ) تحقيق: أحمد باسم عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين الأشمُوني (ت٩٠٠هـ) ط١، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختوم، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح الجمل للزجّاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أَبُو جناح، القاهرة، ١٩٧١م.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (٩٧٢هـ) تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي (ت١٩٩٦م)، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- شرح ديوان الحماسة: أَبُو علي احمد بن محمد المرزوقي (ت٤٠١هـ) تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان المتنبي: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- شرح عيون الإعراب: للإمام أبي الحسن على بن فضال المجاشعي، تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد، جمال الدين بن هشام تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت٧٣٣هـ) حققه: د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط جامعة أم القرى.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- شرح اللمع: أبو قاسم بن محمد بن مباشر الواسطي (ت٤٦٩هـ) تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- شرح اللمع في العربية: أسعد بن ناصر العبرتي (ت٥٨٩هـ) تحقيق: صالح بن محمد الصعب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت).
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، (د.ت).
- شرح الوافية على نظم الكافية: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) تحقيق: د. موسى بناي علوان، النجف الاشرف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أَبُو عبد الله بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) علق عليه: أحمد حسن يسبع، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري: أَبُو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة (ت٢٥٦هـ)، ضبطه: محمود محمد محمود حسن نصار، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- صحيح مسلم: أَبُو الحسن مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(ظ)

- ظاهرة التقارض في النحو العربي: أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(ع)

- علل التثنية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- علل النحو: محمد بن عبد الله أبو الحسن ابن الوراق (ت٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) تحققق: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(غ)

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، الرمادي، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

(ف)

- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: محمد أمين بن عابدين (ت١٢٥٢هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط، دارالرائد العربي، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- في أصول النحو العربي: الدكتور سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

(ق)

- القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ) اعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: د. سعيد جاسم الزبيدي، ط١، دار الشروق، ١٩٩٧م.

(ك)

- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الكتاب: سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٩٢م.
- الكشف عن صاحب البسيط في النحو: حسن موسى الشاعر، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الملقب بحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) تحقيق: د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الكواكب الدرية متممة الأجرومية: محمد بن احمد الأهدل، مكتبة احمد بن سعد بن نبهان وأولاده، سورابابا، أندونيسيا.

(ل)

- اللامات: أَبُو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق: مازن مبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: أبو الفضل تقي الدين (ت٨٧١هـ) ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- لسان العرب: جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، ط٥، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين ابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- لمع الادلة: أَبُو البركات الأنباري، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

(م)

- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١هـ.
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف.
- مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٤٢ هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٢هـ.
- المحكم المحيط الأعظم: أبو الحسن بن سيدة المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ) اخراج دائرة المعارف في مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م.
- مختار مغني اللبيب: أحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، ط١، مكتبة الرشيد، ١٤٢٧هـ.

- المدارس النَّحويَّة: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضيفه: محمد أحمد جادا المولى بك، ومحمد أبو الفضل أبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د. ت).
- مسائل أذن: أحمد بن محمد بن أحمد القريشي، ط٩، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٣هـ.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: محمد خير الحلواني، ط١، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل، تحقيق:د. محمد كامل بركات، ط، دار الفطر العربي، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المستطرف في كل فن مستطرف: شهاب الدين محمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (ت٨٥٢هـ) ط١، عالم الكتب، بيروت.
- مسند الحميدي: أبو بكر عبد الله الحميدي (ت٢١٩هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّاراني، ط١، دار السقا، دمشق، سوريا، ١٩٩٦م.
- المصطلح النَّحوِيّ نشأته وتطوره حَتَّى نهاية القرن الثالث عشر: د. عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- مصطلحات النحو الكوفي درراستها وتحديد مدلولاتها: أ.د. عبد الله بن حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٨م (د.ط).
- معاني القراءات: محمد بن أحمد بن الأزهري (ت٣٧٠هـ) ط١، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- معانى القرآن للأخفش: أبو الحسن بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجّاج (ت٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- معجم المصطلحات النَّحوِيَّة والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المغني في النحو: تقي الدين أَبُو الخير بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ) تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن مبارك، ومحمد علي عبد الله، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت٣٨٧هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتاب العربي.
- مفاتيح الغيب: فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) دار الكتب العالمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- المفصل في علم العربية: أَبُو القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.
- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- مقدمة في النحو: خلف بن حيّان الأحمر البصري (ت١٨٠هـ) تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- ملحة الإعراب: القاسم بن علي أبو محمد الحريري (ت٥١٦هـ) ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- منازل الحروف: أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- المنظومات النَّحويَّة دراسة وتحليل: د. ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، مطبعة باسو.

(ن)

- نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- النحو العربي في مواجهة العصر: إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- النحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائي، ط١، دار عمار، عمان، ودار البيارق، بيروت، ١٩٩٧م.
- النحو المصفى: محمد عبد، مكتبة الشباب.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: ابن الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- النواسخ في كتاب سيبويه: د. حسام سعيد النعيمي، دار الطباعة، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- الواضح في النحو: د. محمد خير الحلواني، ط٦، دار المأمون للتراث، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية والأطاريح

- أَدَوَات الجزم ووظائفها النحوية والدلالية دراسة تطبيقية في الربع الأَوَّل من القرآن الكريم: آمنة الأمين احمد عبد الباقي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- البحث الصرفي والنحوي في كتاب شرح اللمع في العربية لأسعد بن نصر العبرتي: محمد عطية عبد الله الجبوري، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية الأَسَاسِيَّة، ٢٠١٤م.
- البحث النحوي في تهذيب اللغة للأزهري: محمد عبد الرسول سلمان الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م.
- الدراسات النحوية عند المكودي: مهند جاسم محمد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م.
- شرح اللمع: جامع العلوم (ت٥٤٣هـ) دراسة وتحقيق: محمد خليل مراد الحربي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.
- ظاهرة المنع في النحو العربي: مازن عبد الرسول سلمان الزيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.
- نحو ابي بكر الأنباري الكوفي في كتبه: علاء حسين علي الخالدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤م.

- نحو سيبويه في كتب النحاة تحقيق وتقويم: مازن عبد الرسول سلمان الزيدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.
- النحو الكوفي في دراسات العراقيين المعاصرين خلال النصف الثاني من القرن العشرين: عزيز يوسف محمد عبد دلوجي، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنت العالمية، ٢٠١١م.
- نحو المبرّد في كتب النحاة دراسة وتقويم: رعد عبد الكريم حسن، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م.

ثالثًا: البحوث

- آراء النحاة في حاشا: د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس عشر، العدد (١) ٢٠٠٨م.
- استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي: عبد المهدي الجراح، وخالد الهزيمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٧)، العدد (٣)، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.
- البدل وعطف البيان: د. انتصار راضي عليوي وم. باحث رشا حسن عبد سبتي، كلية الفقه، جامعة الكوفة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٤م.
- ترك الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ظاهرة أندلسية: د. هشام فالح حامد، كلية الآداب، جامعة سوزان، مجلة مدار الآداب، العدد (١٠).
- الحال في النحو العربي وآراء النحاة فيه: م.م. لؤي حاتم عبد الله، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد (١٧)، العدد (١)، كانون الثاني، ٢٠١٠م.

- الحال والقطع في معاني القرآن للفرّاء: عبير بدر عبد الستار، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، بغداد، العدد (٣٨)، ٢٠٠٣م.
- حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أَفعَالِ المدح والذم، د. سعاد كريدي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (٣ – ٤)، المجلد (٦)، ٢٠٠٧م.
- العلل النحوية: م.م. حيدر فرحان عبد، جامعة واسط، كلية القانون، جلة كلية التربية، العدد (٤)، ٢٠٠٩م.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Diyala
College of Basic Education
Department of Arabic

Grammatical Research in the Book Sharah Al-Loulua Fe Elim Al-Arabia for Jamal Al-Dean Al-Surmare (B 776 A.H.)

A Thesis Submitted to the Council of College of Basic Education
University of Diyala in Partial Fulfillment of the Requirements of
M.A. Degree in Arabic (Linguistics and Grammar)

By

Nedhal Mahmoud Hassan

Supervised by

Assist. Prof. Qasim Mohammed Aswad (Ph.D.)

١٤٣٨

٢٠١٧

2017 A.D.

1438 A.H.

Abstract

The grammatical system is considered as a way of preserving Arabic grammar. It transferred Arabic grammar with its origins and basics. It preserved the rules, examples, and quotations of Arabs Speech. It takes a great place to keep Arabic language safe from corruption and grammatical mistakes in all ages.

This dissertation entitled (Sharah Al-Loulua Fe Elim Al-Arabia for Jamal Al-Dean Al-Surmare (B 776 A.H.) is a grammatical system in which is explained by the owner of the system Jamal Al-Dean Al-Surmare it is the only explanation for it. The aim of this study is to distinguish the grammatical sides mentioned in the book Sharah Al-Loulua.

To identify this world, and to reveal what is in this book of contents in which it did not get its chance of fame. The curriculum of research is divided into five chapters proceeded by introduction and followed by conclusions. The introduction discussed the biography of Al-Surmare and general description of his book. The researcher made the biography brief mentioning only (name, surname, birth, death, ageing, and publishing) followed by general description of the book.

Chapter One: Method of Al-Surmare in his book, containing four sections.

Section one: method of display and composing. Section two: linguistic and grammatical resources to benefit from them. Section three: the origins of grammar and evidence of grammatical industry. Section four: included the grammatical terms.

Chapter Two: Grammatical Introductions, containing three sections.

Section one: speech and what it is composed of. Section two: syntax and structure containing syntax, substitution of letter on behalf of structure and movements, indefinite and definite, what cannot be inflected, and gender.

Chapter Three: Compound nouns and duplicators.

١٣١٧

٩/١٧

It is in two sections. First section; subject and predicate. Second section; duplicators of initiations.

Chapter Four: Verbal compounds.

Imperfect tense and its mood and case. Second section; noun and subject of predicate.

Chapter Five: the sentence and its components.

It contains four sections; accusative sentences, genitive sentences, functions, and styles of sentences.

The thesis has concluded most important results followed by references and bibliographies. It used heavily old and modern grammatical and linguistic books, they were mentioned in the references.

١٤١٧

٩/١٧